

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۸۵۵۲

کتاب جنبۃ الأخری وسماب الفیض والمجدوی

مؤلف محمد بن عبد الصمد حسینی شوشتری

مترجم

شماره قفسه ۱۷۰۳۸۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب جنبه‌های اقتصادی و سیاسی الفتن و المجدونی
مؤلف محمد بن عبدالصمد حسینی شریانی

مترجم

شماره قفسه ۱۷۳۸۷



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۸۵۵۲

۱۷۳۸۷

۲۰۸۵۵۲



فصل اول در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال



كتاب الزكوة

بسم الله الرحمن الرحيم
 من بعد حمد واهب العطية
 مصلية لاجود البرية
 وآله معادن العطاء
 وباذل المهن بالحناء
 فحانم بالخاتم المنسج
 خراج ملكت كان كالشبح
 هم اثر وارثهم خصاص
 قال محمد بن عبد الصمد
 منتبها بالانتاب الاحكام
 ان الزكوة طاعة مفروضة
 وزكها معصية مبغوضة
 وعد في الفتيان من الضروري
 تنزل الايات بالوفور
 توعدا للترك بطون وكوي
 وويل من اشرك في يوم القو
 والطوق ثعبان من التنهر
 او اضرع الحيات من ذكران

وهكذا الاجبار بالوعيد
 لا يحنوى بالعبط والخذيد
 ثاهيك ما في معظم الايات
 في الفضل من اخوة الصلوق
 وهكذا الاجبار بالفضيلة
 كثرة وافية جميلة
 في جلتها بخمس الاسلام
 ركنها وعد منه ذالمقام
 وحدها صدقة مفروضة
 في اصل شرع ابتداء فوره
 ثم الزكوة عندنا ضمان
 زكوة اموال او الابدان
 للاول مباحث نفية
 وهي له منى عليه فيه
 وكلها كلامنا لديه
 والان في بيان من عليه

في بيان شرائط من يجب عليه الزكوة

وهي على حليب ادراكا
 بلوغه وللنصاب ملكا
 خامسها المكنة من نفق
 نفقاتها جميعا اسمع نفق
 بعبر البلوغ في النفق
 على انفاق فاطع في البير
 هذا على الوجوب لكن
 ان ناجرله الولي فربحت
 هذا هو الاشهر وهو اظهر
 لفعل اجماع ودل الاثر
 وخالف الحل فيه فمنع
 عن نديها وهو لوجه شنع

وربما اوجب منه المنفعة
بطبقه طواها الاحبار
وعبر بشرط كونه ملجأ
من يصرح به الذخيرة
وقد نفى ضمانه الولى
مكاسباً لربيع
لان بدل بالشركة
غير ولى مطلقاً لو اشترى
وفى احتياط تركها الامان
ثم ولى ناجراً لنفسه
بشرط ان يضمنه بانفصال
ربح له وغرمه عليه
ولم اجد خلافاً الا المنتهى
اذا الخلاف فى ضمان تادر
ان فقدت ملاءة الولى

مظاهر لكنا لن نمنعه
بصر منها التفصيل فى الاثبات
بل يكفى بكونه ملجأ
ولم نجد ما يذهب نكبه
مع كون كل الربح لصبي
وكه له من عجب بدع
واحتط مراعيًا لما اراكم
فأخلف فى استخبارها ^{استغنى} فدا
لا يربح للناجر بل ضمان
من ما له كناجر براسه
شرعاً وكان صاحب المال
ثم خطاب زكاة اليه
زرد والخلد عنه ولها
وحيث جاز ما ذكرنا ظاهر
فما نرى من غير الصبي

وحيث لا يربح فلا يربح
والفرق فى ذلك بين الاول
فالربح ذالاب ثم الجدة له
للطار والنصوص باعتبار
للفاروق الخطاب بمواليد
فد ينظر الاول بالشمول
ذا الحكم فى نهاية الامثال
وههنا يكون بعض الصور
هذا هو الكلام فى النقدين
على الوجوب معظم السوابق
منشأؤها بعارض الضمين
ونقل الاجتماع من الاعاظم
ومن هنا قد وقف فى النافع
ابداً ^{نحو} خلاصة النقطة
وشارك المجنون للصبي

وفى صبي الحائط فى الترك
والاحتياط فى الصبي بترك
عن ثلثة من اخرينا حكياً
ومن يكون خارجاً
والاجبى هو الذى يبعده
ملاءة الولى فى التجار
بانه وما له للوالد
كان الاخير بالمدلول
والاحتياط مقطع المبال
راجع الى انوارنا بشور
غيرها معركته فى البين
وفيه مقالة الواحق
وهكذا العموم فى الجنبين
فالبعض للاخر من احم
وعندى الاظهر قول المانع
وراجع الانوار فى البقية
فكم له من شاهد ونى

والعبد غيره بل الملك
هذا هو الوفاق بينهما
لكن لهم مذهب مملوكه
اختلف الاصحاب في ذلك
وان ثلثا نفق بها منزلا
اذ ملكه بالفرض ذو نزول
لاجل ذلك لا يثمل الاطلاق
نفلا عن العلامة في التذكرة
ثم على المنع مفضل بن كشي
والاجود الفضيل بين ما
عليه لا وجه لترك السيد
وان يكن ممنوع بالشرع
فقد ذاك المال لم يصح
من كان كملك فقد كان بلا
ومكنة المالك من ضرر
في الاشهر الاقوى فلا يركب
به قضاء العقل لو كان
عليه هل له خطاب زكوة
يجد يك نفعاً بعد ما نفق
فاذهب الى المنع تكون مثلاً
كانه من ليس ذا مملوك
ملكه ثم لنا الوفاق
ذلك به موصوفا المعتبر
سببه قد سلكوا بشك
في منعه باصلنا الذي
كغيره مما يكون في السيد
وملكه يكون ذا منزل
مثابة الخشي مكال المعاق
ملك ومن مملكه لن يملك
شرط بدون ذلك لم يكلف

في مال غائب لا يقدر
منه بعبارة وان عياله بكاء
ان مضت السنون حال العبيد
هذا هو الاصح وهو المشهور
وليس في الدين بلا وصول
اجماعاً بطبق ذلك انما نفق
لوساخ الديان في اسرود
مفضل زكوة وجبت عليه
اختلف الاصحاب في ذلك
للاول موصوفا باليد
وبعض ما الاول وان ضعف
ومجل القول به احتياط
هذا هو الشان الحق الدين
فوجهن زكوة للمفترض
والفرض بالقطع من التوافل
لصاحب وناصب لا يورث
فايد بحول من مال الديك
فانذب لها حول بدون رية
بل الخلاف من حد يد من ندر
تركبة بالنص والاصول
لا غير اول موها اذا ورد
وان بداع كان كالورد
اولا الى ان يصل اليه
توقف لولم اقل بالاول
للاخر عموماً كالاصل
لكن ينفذ الا فدين قد نظف
يلزمه الحق ولا مياط
اما بيان حكم فرض العبد
فهي على المالك ما لا ينفذ
فلم يدع المفترض بشاغل

وعم الحكم لما لو شرطا فانما عنه به لن يقطا
مضنة الاطلاق في الاجبا وهكذا عبارة الاحبار
الالكلام الشيخ في النهاية لزعم مضنة الرواية
وهو خلاف مقتضى النفي وكما لنا من شاهد وثيق
وما له من خبر صحيح محمل لمحمد ملبح
هذا اذا لم يف باشرط وان في مفيد بالاسقاط
وليس هذا القول بالبعد لما له من شاهد سديد
الحق بهذا ان تابع قد شرطا زكوة ما يا حذره فليست
عند الصدوقين ولكن مطلقا يعتبر الوفاء كائد سبغا
لو برع المفروض بالاداء مفيد لا خلاف في اجزاء
لكن مع الاذن واما لو خلى عن اذنه ففي الدرر وقال لا
وفي الرضا مال بالغدي عن مورد النص وما يجلي
ما مر ببيان الشروط الاربعة اما المضاب فانظر في شعبة
في بيان ما يجنب فيه الزكوة بشرطها
من الزكوة في امور شعبة شي ثلثة كذا الاربعة
وسعة فيها الزكوة تجب فقدان منها قسنة وذهب

اما الثاني فذا انك المتكفلان الذهب القسنة يا ستان
وبالثلثة بقدر النعم الابل والبقر ثم الغنم
بالاربعة بقدر الغنم الحظ والسعير والتمرا
ثم الزبيب لا تزد عليها كذلك لا تنقص وثق عليها
والثاني اجماع من الاسك في الاول خلاف للعوام
اخبارنا معظمها وامينه تكثر غاملا فيه
ولو فرضنا فقد وجهه عليه لا بد لنا ان نخلص
دع لاحضا را البدي ابداع لان مخالف الاجماع
الا بالمخام الصدوق واباه تزكيت التجارة قد الزمنا
لظاهر شرط من الاخبار مال تجارة مضنة او حيا
لكونه معارضا بالافوى وهو معزل عن الحيا
في شروط النعمة ما يليق بذلك
شروط وجوبها في النعم اربعة على اتفاق الامم
المحول والسوم وكذا المضاب ولم تكن عوامل الحساب
ثم المضاب عدد مفرد شرعا وفيه قدر مفرد

في مضاب لابل وما قد يقع

للابل اثني عشر مضابا
واحدة زرد للضباب السادس
وفي ثلثه زيدا لعشرة
وان ثلثا ما للضباب الاخر
في الخمسة من الشيا ثم
في السادس بنت خاص في
في السابع بنت لبون اكملت
لثامن الحقة للنوال
وان للبا لثع شعا حذرة
بنت لبون عدنا للغاشر
وفي الاخير مع ما قد صعدا
ما بين ان بعد ها خمسينا
حقة في الاول للعقد
وان نشاء رمز فقد رمزنا
خمسة خمسة نكن مصابا
لاثنين كن معشرا وسائسا
من بعد خمس ونعد الابعث
فبا الثلثين اصف وغا بر
في كل خمسة اني بباة
بذات حول من بعد خمس
حولين هذه بذات وسميت
بنت الثلثة من الاحوال
فدكمت لها سنون اربعة
وحققنا حقا للعابر
للكخييار مسندا اما ابدا
وبين ان بعد اربعة
لثالث بنت لبون عد
للمضب كلا وما غرضا

خمسة خمسة نكن مصابا
واحدة زرد للضباب السادس
وفي ثلثه زيدا لعشرة
وان ثلثا ما للضباب الاخر
في الخمسة من الشيا ثم
في السادس بنت خاص في
في السابع بنت لبون اكملت
لثامن الحقة للنوال
وان للبا لثع شعا حذرة
بنت لبون عدنا للغاشر
وفي الاخير مع ما قد صعدا
ما بين ان بعد ها خمسينا
حقة في الاول للعقد
وان نشاء رمز فقد رمزنا
خمسة خمسة نكن مصابا
لاثنين كن معشرا وسائسا
من بعد خمس ونعد الابعث
فبا الثلثين اصف وغا بر
في كل خمسة اني بباة
بذات حول من بعد خمس
حولين هذه بذات وسميت
بنت الثلثة من الاحوال
فدكمت لها سنون اربعة
وحققنا حقا للعابر
للكخييار مسندا اما ابدا
وبين ان بعد اربعة
لثالث بنت لبون عد
للمضب كلا وما غرضا
اشان عشرة ثم حبه ببل
بما وفي لكنه بحر الرمل
لب لواء وحفلن حيث افق
بلا خلاف شاع او كلام
نظافرت بطبقه احبارنا
ولا بغى اجبا عهم بالنقص
من شرطه او جزئه وقد ظهر
من بعد حول لا بفرط ورف
فلنا بحج وعلى الثاني هين
مخياط في الدين فذاك المؤ
فما مضى باي وجه طار
وما بهي شتفا في الباب
فعد ذلك ناخذ بالافق
نامل لولم اقل بالاول

فيما يتعلق بمضاب البقر

للبقر اجعل المضاب اثنين
 وبالثلاثين بعد الاول
 للاول النبع ما يحول
 ذكره مخبرك نوان
 كذا الصدوق وابوه فالعد
 والقول بالاجزاء فيه اضرب
 ثم السنة بدون مكين
 اما المذكور فمنا لا يكفي
 وان شئت من مضابا وادا
 واجعل للم في مضاب في البقر
 وما عدا عن المضاب الثاني
 هذا مع السواء في نظبان
 وهكذا مع الشاوي في الوتر
 وفيها اخر حجابا انطبق
 فليعتبر بالاول الستين
 بعد ثلث في البقر
 والاربعون ما يكون قد نكلا
 من بقر وهو وفان قول
 والخلف في الانثى عن العنا
 ومعظم الاصحاب قالوا نبع
 والاحتياط في المقام انب
 لاخر مكملة العا مكن
 لنقل اجماع لنا قد العنا
 فقد رزنا فمنا ما اضربا
 تتبع ذاحول وضعفا ذات
 بينهما الحيات في الاتيان
 كما نة عشرين باثنا
 عشرة زبدن وواحد بقصر
 او ما نقل وقصا حث انفق
 ثم الثمانين بالاربعين

كذا اذا اضفت خمسا لهما
 وان يطابق الجميع عدد
 فاكملت كلنا هما سبعين
 يشد منه الامر مما قد سلف
 لانه الاقل عفوفا علمنا
 فليجمع بينهما لا يفرد
 لا تعتبر احدهما بقينا
 مشقونا وذلك المختلف

فيما يتعلم بنص الغنم

للغنم خمس المضاب
 اربعة اولى بالاختلاف
 فالاربعون للمضاب الاول
 بواحد وخمسة مثاله
 ثم ثلثا ثم واحد
 اثنا عشر للمضاب الاول
 واحدة للثالث تزيد
 وحيث ما بلغت اربعة
 وانما نزل اعنا في الرابع
 ومن هنا يرجع المضابا
 وقيل بل يرجع الحساب
 خامسا في معرض المصا
 للثان مثله ثلثا وثلثي
 لثالث والواحد بخاله
 لل خامس اربعة مضاعف
 للثان ز د ثمانية مضاعف
 واربع لل رابع تقيد
 شاه لكل مائة مفدته
 الحقة بالثالث مئاضع
 لالخامس مئاضع الحابا

لانه قد حكم في الرابع
كان له رواية بغيره
وان شار مرنا طبق الاظهر
شم تكا راما وفيها اجد
وان تكن تشترا لاثما را
وكما يخلخل في لبين
وخص باسم الشوق في البقر
وعبروا بالعفو عن اغنام
كانه من باب عرف العام

في بيان السوم من شرائط زكوة الثمار

والسوم من شرائط الاغنام
وذلك علفها مسباح البر
فليس مال مالك او غير
وان يكن في غالب وينقص
ولخلف الاصحاب فيما اقبل
عليه سوم الحول فهو ملحق
فالعرف حاكم لما لا يؤثر

من اجل ذافرق باختيار
وفي الاخير خالف في النكاح
لاحكم فيها مع صدق العلف
وقد عرفت السوم فيما قد سلف
ومن هنا يفرق بين المشتري
يعلف في الاول دور والثاني
وغيره منه ومن اغنيار
بعدة لعلته مستندة
فغيره امثاله بالوصف
فما بجنده يكون الخلف
مرعها وبين ما لو اكرى
والمائز العبرة بالاعيان

في الحول من شرائطها

وحولها من ثالث الشرايط
وانما الكلام في السحال
فلو تحقق النصاب المستقل
فللسحال حولها مفردة
اذ لم يكن كذا فاقسمان
بغنى الذي يلي نصابا لا
كالسنت والعشرين من ابال
للسالني بالشاه لا مثلينا

هذه معركة الاونا د
 وثلة قد ضلّت في البين
 في الاول ما بين ضربتين
 فتر فاه قد بدت بدون ضم
 واول الاقوال الى انومها
 وهو ختيا وادهم الاكابر
 ابدناظوا هرا احبار
 في المبدء الحول لها السكال
 ما بين من مجد بالنساج
 وثالث لاخط الامهات
 فعدنا عده بالاول
 منشاؤها تعارض الضمين
 لا سبعا الترجيح للنساج
 وان ملكك المال عبال
 لو ثام الضاب بعد حول

وجاهمه يطلق بانفراد
 فاشعوا عن اخر القسمين
 لا ثالث بعد بدون مبن
 واهل الاخرى لها حتى ضم
 وهو يكون مينا انقيا
 بوى برظوا هرا لعبا تر
 وكر على التفصيل في الاثو
 مثلث في حكمه الاقوال
 اوله تكن للرضع باحتياج
 وهل يكن هرا ثمان
 او غير ما عده بالذي يلى
 بينهما العموم من وجهين
 لما له من سبب العلاج
 ففي انفراد الحول كالخال
 لا للفرا عن وجوب نول

فاجعوا للفؤل بالسقوط
 سواء الفص والسبدل
 وخلف شيخ في الاحترار
 وان يكن ذلك لا حيل ان يقر
 على الثبوت جل سابقينا
 منشاؤه معارض الاحبار
 لقوله المجز في ذا الجانب
 نعم سلوك الاحتياط معه
 وذلك كله مع السبدل
 نوافقوا المتنازح في القدماء
 ودابع الشروط الاكلام
 وحكم ما يجرى في بعض النسخ
 لفقد ما يكون من شروط
 ولو تغير الجنس يا بديل
 قد حكم به من الاكابر
 فخلقه ما بيننا فدا سمر
 وبالسقوط قول لاحقنا
 وقول الاخرين باحتبار
 منها انطباق الخصم للاجانب
 من اجل ذلك لا باس ان يتبعه
 ولو اجد في الفص من نزول
 اخبرنا بذلك بعض العظاما
 ومدخل العوامل العوام
 في قوله كما في بعض النسخ
 ما في العلوق والسائمة

في اللواحق

في الصان حدشاة بين الجد
 والاول محدة المشهور
 في المعز من شئ انزع شطع
 مشكل لسبعة من اشهر

والثاني ما يستكمل فيه السنة
السنة الاصحاب لكن في اللغة
حتى يقال سبعا عشر سنة
واشند خلقا للغة في الاول
سنة ومن يكون انفق
بخرات ان ثاني بالمذكر
كعكس وهكذا التلخيص
ومثل ذلك كله سائة الا
لم يشترط كون الذكور الخ
بان سبعا عشر سنة مع واحد
خالفا في ذلك في الخلاف
لم يجز الذكور عن نصاب
مختلف فيه وان قال نعم
والاول يدفعه الاطلاق
لانا خلاصا قاصا من الافهام
هذا هو الدائر بين السنة
قد وقع الخلاف فيما بلغه
والاحتياط سالم من سنة
فسره اكثرهم بالمكمل
اصحابنا والاحتياط اتقى
فيما يكون كلها ذات حر
من اي فرد منهما يلحق
من اي فرد منهما مشتمل
عن الضاب لا سوى الساذج
ولا يكون كل انثى زائدة
في الاول فاعبر التكا في
جميعها انثى مع الحساب
لكن مع العناوى في الضم
والاحتياط في الشئ الوفاق
اربعة كانت بك كلام

الاول الربى هذا الاسم
وهي بقر العمد بالاولاد
بالعز من كبار الموارد
وما احتوى كلامهم من خلف
وربما مبدل بشاة اللبن
وهل يجوز اخذ بالرضاء
اختلفوا فيه لهذا المبلى
فضية التي على الاطلاق
وان يكن الضاب ربي
من جملة المنوع منه الهرمة
وهكذا المريض بالانفاق
ولا يعفى الضاب اثنان
مقتل به بمقتضى الصحيح
والاشهر العدو ذلك انيط
ونجس كل الزكوة بالفسم
مستوفوا خلفوا في الوسم
من معظم الاصحاب مستفوا
اذ لم ارضا محيد وارد
في مدته فهو مبلى عرف
ولم انف له بوجه حسن
من مالك لها على الانياء
توقف لولم اقل منه بلا
والاحتياط اخذ بالوفاء
فلاخذ لا مانع عنه يعني
وهكذا ذات عوار مولد
وليس برامثل ذا الانفاق
من خلا واكوله سمان
مفاده ليس بهذا الصريح
بمقتضى الاطلاق وهو موافق
من نعم يكون او غير النعم

فلن سألوا الربى بالانفاق

وعين المقيّد فرض الاول
 رسله الاصول الاولون
 والافضل الاخراج من اجناس
 كل النصاب ان يكن مرصدا
 وجاز دفع غير شاة البلد
 لا يجمع ما بين ما يفتقر
 فليعتبر نصاب كل احد
 والثاني حكم من الاسلاك
 فاعبروا شركتها في المرعى
 اجماعا بخلافه فدا تغد
 ومثلها الشركة في الاعيان
 وذلك في النصاب ما تفرد
 لا يمنع الشركة عن نظام
 لو ملك النصاب من عديده
 فاثرا الشركة في العديده

بالجناس

لو ملك النصاب من عديده
 لا يضر بالاموال العبدية

موافقا لمذهب الذخيرة
 مرجعه الى وجود المقتضى
 ومفهم عن اجتماع المقتضى
 في المقتضى لا المانع فتفرق
في شروط الذهب والفضة والجوئيك

اوجب زكوة الذهب والفضة
 ان جاء معا شرايط نقاشا
 بان يسكا سكة الغامل
 ان بلغ المعشوش لو يصفوا
 والغاه ان لو يكن قد بلغه
 وفي اغشاش واحد باخر
 ولو شككت فيه في اشمال
 وشر على ذلك امر الزايد
 مسلم الاسلام ذي فريضة
 الحول والنصاب وانقاشا
 وان يجر انتهى الشاؤل
 حد النصاب فالزكوة اجلا
 وان يكن مجموعا مبالغه
 مبالغ النصاب ذاك يوم
 على النصاب لست باشغال
 لكن به قد قال غيره واحد

فما يتعلق بنصاب النقد

ذلك الدنانير من العشرين
 واحد لها براد من المثقال
 ربع عشر جزء اربعين
 في عرف شرع فاحفظ العقال

وازنثا ثنبيه للصبر في
 وازنثا نقول ان الاوسلا
 وازنثا به الضاب فالقد
 ومثله الدراهم في المخرج
 منه مع الاول واحبل دوا
 بان الضاب من هنا بالآخر
 لكن اقول ما نزيد انه
 وزد بياننا بريال اننا
 وبالنوامين ان نرد ثنبيه
 وان نرد مخراسمتك وصفه
 هذا الكلام في الضاب الذي
 له اسند في ثنيتك الاخير
 وكلما توسط الحديث
 ان يكن النقاد والسبائك
 وانظر الكلام في الحول الذي
 فزد على الاول ثلثا وقف
 ثلثه ارباع ثان ككلا
 مفر ختمنا بخمسة عشر
 وعشر امثال مضاب المخرج
 سبعة اعشار لثا كواعلا
 على المدبر البصر الماهر
 من ان عن مائه وخمسة
 فانه الثغون في اماننا
 فتسعة برايج الخربنة
 فضعفه زد عليه ضعفه
 لكل نقد وتمع الذي يلو
 مع اربع بنسبة الاصلين
 يكون عفو ساطعا في البين
 فانت بالبراء من عطاءك
 ان باقى الغلات ثم قد بدا

في زكاة الغلات

بشرط الغلات بالضاب
 من الشروط للوجوب عزمنا
 بكون للمعطي كما نقد ما
فما يتعلق بضاب الغلة وقد يخرج منها
 بخمس الوصف بضاب غلة
 باليمن قد دون مد شفا لا
 والمن شاهي برمز غرت
 والعشر جد لعبد ذي الدوا
 وابن على الاغلب فيها يجمع
 وازنثا ندن بالادنى
 وربما سوى منها يحتمل
 واوجبتها بعد اخراج المثل
 والقول بالمنع او التفصيل
 بدوا الوجوب ما بد الصلاح
 عت بها ظواهر الاحبار
 ولم اصب بغيره في الباب
 بكون للمعطي كما نقد ما
 وان نشاء فاسلك سبيل
 ثم اسند مكثارا او مفكلا
 من المشا قبل العدا للصبر
 ووضفه له بلا اشكال
 ولوشا وي فالنشا وي شج
 ومثل بالاعلى والاصلنا
 ممكانه باصل ما اصل
 وحصة السلطان حقه الزمن
 مع هجرة قول بلاد ليل
 ومثل بالبين لنا العجاج
 ومظهر الامثار في الانوار

اذاجع الكل على عهدنا
فيما يتخير فيه الزكوة

ومهدب الزكوة للخجارة
في المحول كله مع الضاب
وسوفي ذال الباب فذكر المخرج
كذا في حيولك الاناث
مع حولها والفرق في المقدار
وحدة في البرزون والحبوب
الحق بها موارد الفراء
وهكذا فوائد العفائر

في نزع ان الوجوب الاخراج وما يتعلق به

قد سبق لوثة لما لاحوله
وماله ذاك فقلت في عشر
وزيننا خالف في القرار
لبيل الضاب في المواشي
وهكذا المكنة من ضرر
وهو صلاح الاحيان غلة
من الهلاك والوجوب منفرد
وقد اصرغنا به الاصرار
حول وفي النقد مع انقاس
في كلهما وغير هذي يتجنى

ان الوجوب دفع في حول يبيع
والدفع مؤخر متى جاء الزمان
والشيخ غياها الى شهرين
ومثله في الصنفان والآخر
وان انا احتيارا صنفا
لا تسبق نقلا بها وفرصنا
والقول بالاجزاء لا يؤوبه
والنص مجبور فلا يعثوبه

في مكان الوجوب نقلها الى اخر

النقل سائق بلا ضمان
وان نجد متافان تضمن
وعبدنا يجزى على القولين
ولا نخبر عن اقرب الاماكن
والنقل لا يشر الا ما غل
واجمعوا على جواز الغل
والحلف قائم مع الوجود
ان فقه الاهل بالمكان
مع خطره على خلافه
مع فضله الاصلها بالان
ان نجد الاصل به وبأمن
مبطل والا فمن الاصل نقل
ان لم يكن في بلد من اهل
من زيننا وليس بالحمود

واجمعوا على اعتبار السنية في الغزل والاخراج كالبيعة
 وامتنع بها الدفع الى الفقير وغيره من مناع او ما يبر
 واختلفا لاصحاب في الوكيل وليس للاجزاء من دليل
فما يتعلو ببيان المستحقين للزكاة
 فمن ثبات للزكاة لتحق بها كتاب الله نصا قد نطق
 فامتنع بها الفقير والمسكين والعاملين والمؤلفين
 وفي الرقاب عارم سبيل ثم بنى السبيل يا حلي
 نفى الغنى ملاك الاولين مفر في شهر الفولين
 بعين ما لك مؤنة السنة لنفسه او عبلة المسنة
 وغير ما لك النصاب الاخر ولو يصل به النيا اثر
 ذو الدار والرفيق والحيولة مع زينة استحق بالتمول
 وهكذا الشهاب للجبال مع كونها لا بقة بحال
 كذا جمع ما له مما انفرد فضيلة الغليل في من الجبه
 من كتب العلم وما شابهها ومثلها الاثمان لو فادها
 الحوذي ان كله للشبون مؤنة التزويج والتحقق

وراع في الاثان زيا هلهما وان تزد عن ذلك فليخفف لها
 وامتنع بها فاضعة وصيغة ان لو يبازل المعاش ربيعة
 كذا كذا زوما ليربحه والاحوط التهم فمن عرفوا
 وجوز المشور اعطاء الغنى لمن يراعى دونه نعم الشاء
 واسترجعوها مطلقا حيث من ليس الاعطاء له مسدا
 ان يعلم الاخذ بالوجه ومع جهالة الحال اختلف قد وقع
 ثالثا الفصل بالاثان لو عجز الدافع ان يبرح بها
 والثالث النفي مع اجتمعا وهو على الاطلاق بالسداد
 وسائر الشروط في الخطاء كالفقر في الرجوع والاختار
 وبقي الدافع دعوى المسكن من دون حلف او قيام البينة
 وسوى ذلك الباب علما قد يكون مال يدعى منه التلف
 هذا هو الاشهر بل واطهر وعمده الحجة منه الاثر
 واوهن الاقوال منع مطلق والاختار بالفصل فيه الاثر
 والاحوط العلم وما حداه ان لم يلدزم حمله اذا

فِي بَيَانِ سَائِرِ الْمُتَحَفِّينَ

العامل الولي للجبابرة والضبط والحفظ الى النهاية
 وان يكن فقيرا او غنيا فتح اذا لم يك ما شيا
 واختلف الاصحاب في المواقفة هل تمثل المسألة المستضعفة
 والاشهر التخصيص بالكفار واستغصدا العموم بالاجناد
 واجمعوا بالسقط ان الحجة من اجل ذلك لان كل الشرة
 اما الرقاب مثلث صرف منهم مكاتب يقول مطلق
 اعجزه اذا واه ام امثله ومثل لا وما يضرباه اشبهون
 وان يكن في بدنه ما تصغيره في غزوه فذلك عنهما منفعه
 ومنهم العبيد تحت الشدة لا كما لمزيد فاما ط منيدة
 فيشترى منه ثم اعتقه ثم اذا مات فارث صلفه
 ومطلق الرقيق من رقاب مع انعدام كل من في الباب
 اما الذي عليه فك رتبة كفارة فليس ادري سببه
 الا وانه ضعيف السند ليس لها من جابر مؤيد
 والغارم المدين لافي المعصية وحجة الاطلاق غير ما صنفه

ومثروا الدبر الى ما قد بدا لغیره او نفسه فالسبب
 مفسر يصلح ذات البين موع الغنى بدو ميهن
 والظاهر اشترطهم على الاداء وقد عرفت سابقا معنى القنا
 وربما نفي ثان اول واكثر الاصحاب فالواحدة
 لو خفي الدين عليك خاصة اطاعة مصرفه ام معصية
 فاختلف الاراء منعاً وعطا والساني اجعل للاصول
 وانقص مدبونا بما في منته لاجل اجتماع ونظوق الضرب
 نفسهم معركة الا راء مفسر للجد بالابراء
 وزيننا فداختني لما خذته بجنس الزكوة ثم باخذه
 وسوفي ذا الباب بين المثل وبين حتى يصحح ثبت
 وان اراد ان فاقص عنه بنا ان لم يقم المثل من بيننا
 هذا هو الاحوط بل والظاهر اذ نص قرآن وضح الاثر
 وهكذا الدين على من قد حب عليك ان تنقذ اما واب
 ومن مصاهي لها مينا وحى فلا يعم مثل ذامع ولي
 اما سبيل الله فاختلاف ومطلق الرواجج الاضاد

هذا هو الاشهر في ذال البنا
وهكذا نص واجماع نقل
تخصه بقرينة مجاهدة
ومرط فقرة لاخذ من تنبها
وهو مخالف لوقول الامة
ابن السبيل ضرر بالانقطاع
فامح به موصلا الى الوطن
هذا اذا عجز من مضررت
وهكذا اسندانه في ذمته
وبعضهم وافقه في الدين
والضيق لا يدخل تلك السبل
انكره سوابق الاصحاب
ومشئ الاسفار كالاصحاب
واشترط الاسفار بالاجابة
واضطرط الشارط للعبادة
في بيان اوصاف المستحقين

وبالجواز السفر قد شرط
من شرط الرجاء فيه اذ لا

قد ذكر الاصحاب للاضافات
والاول الاستلام بالوقت
معناه ايمان بمعنى ان عرف
لا يعطها الكافر والمضغفا
كالكافر المخالف للمذهب
او وجدا لاهل والاختلف
وقس على ذلك امر العترة
والحق الاطفال بالاباء
ولو شرطنا العدل في الكبار
فامح لمن تلده فاسفان
في دفعها الى الصغير لاختلاف
والاظهر الامناء للولي
المختار فادفعه للحصين
وحيد من شرط الامانة
ان لم يقم ظن مقام العلو

بالجملة اربعة اوصاف
معتبر في اهل الاستحقاق
عفا بداي الخس بنظم فدا الف
واسخر جوا من بينهم مؤلفا
معاندا الحق كاهل المضغ
ومطلق المنع مؤبدا عرف
خلفا ورجحا بدون الفقرة
في حجة المنع او الاعطاء
فلا يضر ذلك بالصغار
ادخولنا بال كفر والامانة
ان احسن مصرفها لا يرب
فكم له من شاهد حلي
بصرف في شانه الثمان
اذا اراد علمنا انبائه
فبندر الجدي لاصل الحكم

واولئها مطلقا اولى الرحم
 ومقتضى النضر لهم تفصيل
 ويمنح النضر مع العيولة
 وسوى في ذال الباب بين النذر
 وكاشحا لو كان ذوا القرابة
 رايها ان لا يكون ذائب
 ووقت لعبته اتماس
 وان يكن من مثله فيقتصر
 وكل مامر وفاق بيننا
 والاظهر النعيم للستهام
 وقد رال رخصة بالضرورة
 وبعضهم اطلقها لكن يرد
 وبكل الزكاة مولى الهاشم
 اجمع بذال اخبارنا المختلفة
 وفي قبول الهاشم للصدقة

وهل له فريضة البقية
 ذال الحكم في نهاية الاشكال
 واختلفوا في حكم هذا الباب
 لهاشم او عم من بالمطلب
 والاشهر الاول بل واظهر
 وبعضهم قد خصه بمقرب
 ولما صلب بوجهه الجدار
 كفارة او نذرا او وصية
 والاحتياط ترك ذال النوال
 وهل يحصر المنع بالنسب
 عراجه امره وينسب
 وحلفه عن المقيد يوشر
 من ولد الهاشم يعبد المطلب
 واستخرج القفصل من انوار

الواقع

يدفعها لو طلب الامام
 لو ادعى المالك انه دفع
 ومثله دعوى اختلال وئلف
 وهل يعم الحكم للفقهاء
 اختلف الاصحاب في ذال
 لو استغل المالك بعد المطلب
 وبعضهم قال نعم وما حصل
 هم الله عليهم السلام
 من دون حلف وشهد يستمع
 الا نتم مع العلم بانه جنف
 في زمن الغيبة نحن منه
 توقف لو اقل بالاول
 بالدفع او وكيله لم يجتب
 لقوله الا نتمس ذو خلل

ومثل الاجدوى بدى الاعضا
وبدء دفعها الى الامام
والاشهر الاظهر انه قد
اتفق القوم بلا خلاف
ايجابه لغیرنا مشوب
ليس على المالك غرم ما دفع
ويندب العزل اتفاقا لو
فاختلف اصحاب في استحباب
اما الجواز فالوفاق قد سلف
وعزها الثمين بالخصوص
مشاوفا صبره ما عينه
فالذاهب الزكوة ان لم يفرط
قد برئت ذمته الفريضة
والذاهب المشترك مجتبه
وان لم يكن من جثة عليقة
وقدار بنا منظر الامثال
او حربه اولى بلا كلام
لشئنا المنهاته وجب
لا يجيب البسط على الاصناف
وهو ممكن لنا محبوب
اليه او نأبى لو انشع
اهل هذا المكان لكن لو وجد
ونديه من مقتضى الاداب
من جلتنا وزيننا فداخلف
مجدى بما ياتيك بالخصوص
مشابهة الودعة المؤمنة
وان تمكن الاداء لم يفسد
بعكس ما لم يفز الفريضة
ان كان بعد الزكوى مجتبه
فالذاهب من ماله منفردة

تشتغل

فاشتغل الذمه بالكمال
ثم التواء تابع للاصل
وهكذا المنع من الشد بل
ويندب بالابناء ما لا يحضر
والعباد ينفع من الزكوة
قارنه لاهل الاستحقاق
وربما فصل بين المشتري
واختلف اصحاب في التقدير
بقدر المقدار بالذراهم
وبعضهم قدره بدرهم
وتنق قد يعلو الاجاب
وهو اخبارا ما الافضلية
وهو يعم الحكم للاجناس
وان في اللتصايب الاول
هذا على الشد ويجا ما ما الجمع
او قدرها الذي خلط المال
فذلك ايضا عمر للعزل
بل مطلق الشرف او الخويل
فوت والا فالوجوب يظهر
اذا نبال ثم بالوقاة
ومثل للامام بالاطلاق
لشدة فداولا فالشدى
لما هو المدفوع للفضيل
بجسته جمع من الاعاظم
كما عن اسكاف كذا والدي
لمعظم واخر الاصحاب
فلا عثار واحط البلية
مثل نعم للنص باقتباس
فليقط التقدير في الذي
فهو لو واحد كليهما دفع

كل على المختار بالقصبة
وما سمعت حد الاقل
وان شاء فامح بها حد الغنى
يطبق في انظاره خبرنا
وفي الحديث ان خبر الصدقة
وكرهها تلك الدافع ما
اما الجواز فالوقار بنينا
وان بعد اليه ميراث او
فغنى فاهملك المعاد له
وفي اضطرار كثر المترك
وللانام بعد فقير الصدقة
كذا للساعي بل القصة
اصحابا كانوا مؤلفه
في هذه الاعصار سرهم والحد
حد الشهيد بن علي الخلاف
وخصنا قد حقيق سبيله
وحد الاكثر حيث يعلو
وان شاء من هذا البناء
من غير شوب للخلاف بنينا
هي التي بقى غنى بصدقة
صدقة حال اختيارنا علما
فالقول بالحرهم جاء من غيرنا
يشبه ذا فالكل للباس نفوا
ولكن لما كان بينا دله
والقول ببداء بداءه
لما كان الدعاء بما قد نطقه
والقول بالوجوب لا ينفقه
ان ليس للساعة والمؤلفه
يلقى في تحقيقه ان يخذى
في حاجة السوى والا خلاف

ممكنة القصة للجبابرة
او درهم الكفر على الاسلام
فقد ذبح برجع التهمان
وتعصرهم امرط في السيل
قد غفل الترجمة كما ترى
ويبقى اعطاذي الجبال
وعزها لغزدي التحمل
وهكذا تدبر الاصل
وليجنب من بعد ما قد صلا
عن الزكوة ناولا بفعلا
ينصب من بدو والسعابة
فلندفع الهجوم بالانذار
يطبقه العموم في القرآن
لكونه الجهاد في السيل
فهو هناك قد سمى ثم سمى
زكوة انعام رعى مجال
كل موا نفا لثانه اعمل
لمن يحاشي اخذ النوال
عن الزكوة ناولا بفعلا

خاتمة مختصرة

اخلفوا في علقمة الزكوة
مسئلة مكرمة الاصحاب
والاول الاقوى وذلك المشهر
ثالثها التفصيل بين الابل
وبينه والسبعة البقية
هل هي بالاعين او فمات
حيلة خاتمة للباب
وقبل بالثاني ولكن قد نذرت
في القصة الخمسة من الاول
وسائر الاجناس بالسوية

فوافق المشهور في غير اول
والفائل المفصل في البيان
يجد بكت ذا الخلاف في امو
و نحن نلوا بعضها من بعدنا
من جملة الحجته في القضية
ادهم في المقصود في الاداء
كلمة في قد وضعت لما ذكر
بما يداني وضعها الحقيق
فضلا عن الاخبار بالخصوص
نقصنا المطلق وخصه الاماء
ورخصه التعويض لا ينافي
وملكه النماء وذا مقدوح
وحجته المفضل وانيها
ثم هل الشراكة باستحقاق
على الاخير بنظر الرهن
الى خلاف مال بينهما واحتمل
وقائل الذمة لاعيان
منبثقة في الباب بالوفور
منحج للمشار ثم تبررنا
نضمن الاخبار في الطريقة
كالعشر فيما سقت النماء
وغيره كالسبب لم يشهد
نكف بالرجحان او يطبق
مظهر الشراكة او مقصود
للمالك باي شئ قصد
تساوي الحق بشرع واف
نفسه في نثرنا مشروح
ما من القولين مع ما فيها
اولا بل العلفه باستحقاق
او بنظر اى عبد محبني

اختلف الاداء في الاواخي
اذا ذاك مقتضى دليل العين
قد وقف بينهما في التذكور
اما الشهيد في البيان توقف
ويتم الخلف لتلك المسئلة
بعد ثبوت الحق وهو لم يحل
نقدنا ذمته قد برئت
الواقفان وبقا في البين
تطغى بدان اثرة النصف
ثم اعلم انه باي مذهب
من خارج بدون عبرة القيم
تظاهرت بطلقه اخبارنا
كذلك غير الجلبس لكن بالقيم
والاكثر الجواز ايضا فيها
والاول الاظهر عند القاصر
ولم اجد من رجح الشفيعين
ومنعه المقالة المشتهرة
في كلها الفهم ولا تحق
في تلف المال وتم الخط له
تعدا في صرفها الى المحل
وقائل الذمة فيها يثبت
ويعللنا احد الاصلين
ايضا من الرجح او توقف
للك عطاء بمثل ما في القيد
فاجمعوا بان ميري الذمم
وشذ وهم من به خالفنا
والظاهر الاجماع في غير النعم
ونقل اجماع ما بينهما

من كونه العتق

دل الكتاب في بركة الفطرة
 اوجبها اعمدة الاسلام
 نعمت صحيحة مفصلة
 وهي على ترتيب ادركا
 ثلثة اولى بلا خلاف
 فدا كفى بفضل صاع فطر
 بما ينفي له وللعيال
 والخلف في تفسيره كما سبق
 عن نفس ادى كذا العيال
 الاثنته اذ لو العلائق
 مناطه على حصول النفقة
 وفطره الصنف على المصنف
 اجماعنا طبق زائد انفق
 وهل مناط الصنف باستقلال
 الاشهر الا دل بل واظهر
 لا يدرى الا على اليها نظر
 خلا خلاف شد من عوام
 من لم يترك فطرة لا صوم له
 بلوغه وللعنى قد ملكا
 وفي الاخر خلاف الاسكان
 عن قوته يومه وقوة ليلة
 وقول اجل احسن المثال
 فامرنا لما مضى فدا نطبق
 ذاك هو المناط لا المثال
 الصنف والزوج والرفاق
 ضلوا ولو انفق بالنفقة
 فكم له من شاهد شرقي
 نقلا واول موها اذا ورد
 اولا بل المناط باعتيال
 عليه دل مستقيما اثر

ودوام خلف في مناط الصنف
 شهر الصيام كله امضاها
 نصف وثلث ثم ليلتان
 سادسها اخوة الليك
 لا يلزم العدا قبل ان يهل
 وليعبر اياها الوورد
 واي زوج منفق للزوجة
 في الزوجة الدائمة المقطع
 ثالثها التفصيل بالمطوعة
 فنزوحها فطرها وما تقدم
 هذا هو الاظهر بل واشهر
 لا فطران لم يقل المقطعة
 فطرا مما يملك على الموال
 هذا هو المشهور لكن بطلانها
 والاعتيال لا ينافيه العوض
 سنة اقوال بدون حيف
 والاخر الاخر امضاها
 في اخر وثالث وثاني
 وجزوه الاخر جابيا الى
 وبعد البقاء في ذاك المحل
 فغاصبا لا فطر بالوفور
 وفيها ولو بدو الحاجة
 على عيال الزوج فام الزوجة
 كبيرة قابله تمتعة
 فيها من الوصفين شي فالعد
 لنقل اجماع ودل الاثر
 وقول على بذان تمتعه
 من دون غيره للاعتيال
 وليما مل فيه حيف ايضا
 من عمل لم يباصل بالغرض

ومع تواطؤ لبر باعني بال
 كذا اجبر شرط الانفاقا
 لا تنعم واهمة محدمة
 لانها تشابه الاجبر
 والفارق الاجماع في المقام
 ان شغلت فطرته للعن
 اخرجته عن جنبيه او عوقبه
 لا فرق في ذلك بين الضيف
 ان خارج ادعى له ثبرعا
 نعم فباس الدين وهو شرط
 وربما ثبت على المالبة
 وذلك كله اذا لم ياذن
 ان موثر يكون صنف المعسر
 نوع اختلاف في سقوط
 ثبوتها على التزيل المشتهر

للسبب عن فاع اعلم الحال
 ولورعي كعبله انطباقا
 مثل الاجبر فطرة المقلقة
 تضمنت اخبارنا الجديرة
 في ظاهرها وعرف عام
 قد برئت ذمتك من فطر
 ففي الحديث لا شيء في الصدقة
 نكم على هذا من جيف
 فلم اجده لا كفاء ما شرعا
 مع افتراق فهو ايضا شرط
 في ذلك المنع قابلية
 وخبر ان قرض وتوكيل عني
 فلم يور عنه او لم يقدر
 عن التزيل مثل من قد حضى
 ان يجبر الفطر على من تدس

وشدد الخلاف في اجتزاء
 ثالثها التفصيل اذا مكنتي
 والاذن اذ الى ما سلفا
 ودونه لاحكم للشريع
 واشدد في الرخصة تلك الرخصة
 ثالثها حاصله التفصيل
 واصبها البناء بالتمهل
 والقول بالثبوت فيه الخبر
 وما مضى من فروعها بدار
في بيان ما هو شرط للخصم وقت اعين والشروط مطلقا
 صحتها مشروطة بالنية
 الا العني يبدل بالاسلا
 ارجاعها بدقة الانتظار
 ان كافر اسلم بعد ما يهمل
 وليجتمع شرائط الوجوب

لواندم المعسر بالاداء
 وغيره فلا وبعض وثقا
 فخرج عن النزاع وكفى
 واذن ما ذاك من تشيع
 وحجج الاموال بينها اربعة
 ان لا يهمل الزوج او يهمل
 لفطرة الزوجة او ناصلا
 لا وجه للسقوط وهي موثقة
 بخلفه اخبار الجبار
 سواها الشروط بالسقوط
 عني سوى النية من عظام
 محتمل فارجع الى الانوار
 ليقط ما عليه حين ما يهمل
 في فرض مقدار الغروب

من ليلة الفطر ولو لم يجتمع
فيلقى الوجوب ان كان رزق
وان يكن سبعا على الغريب
وشر على ذلك باقي ما شرط
ويندب الفطرة بها الوصل
واندب الى الفطر في الهلال
وان يكن بصاع الپسار
به على العيال ثم يخرج
في عوده لبعض اهل الدقة
ومضى الاصل ونقص العدم
لكسره من شاهد حري
وان صبح كان بعض التسلة
في بيان حبس فطرة وفدها
فجسها بعد الاثوال
وميل انه يكون خطه
اذ ذاك الوجوب عنه يرتفع
بعد الغروب بوليد ابرق
فطره بوصف بالوجوب
فقبل واجب وقعد قد سقط
مثل صاوة العهد بعد ان هل
اخر اجماعه وعن عيال
مخرجها لنفسه بدار
اخرهم لاجنبى محوج
من زيلها تامل وحبر
ولو باشعار ومجدى الوهم
فخصه باجنبى
نلم اجد وجهنا بم الحكم له
جل بغالب الاثوال قالوا
والنور والزيب ثم افطه

وارا ولينا شعبرا
وخضه الصدوق بالفلأ
خمسها باقط المداك
سدسها الذخيرة بدنة
ناهيك في رد المعينات
فيلم الاطلاق عن مفيد
والظواهر الاجماع باكفاء
بغالب الاثوال بغنى البلد
والاحوط الاخذ بما ندد
امضاه مؤز يلب بعد
ثمة اموال ضعاف فادرة
وقد صناع بالانقاف
وان شاقا لور منى تجمع
والمن شاهی بر من غرفت
لا فرق في ذلك بين اللبن
مقاله المعظم كن مضبرا
من اربع مقروضه الزكوة
وانه لا ربع بشارك
وقيل يا شفاء باى فطر
فارض القتل بقدرات
وكله من شاهد مؤيد
لبقة من حجة الاراء
لا فوط يخرج اذا نقرده
من يخرج وبلدة وسبعة
وبعد ما يقلب فوط البلد
ما امر مشهور وذلك الجبر
لثة ابطال من العراق
بنصف من دون كل جريح
من المايل العلى للصبر
وعنه على الشهاد من

وان تشاره الذالك فاسمع

وشبهه برطل أربعة
 والمهمة مجتري بالانفاق
 شموله لما عدا النقادين
 لو اكتفى بالنقد كان نقوي
 والحكم السوفيق بقدر القيم
 ولو اقل من مقدّر
 فكذلك الاجزاء كالشعير
 في بيان وقت الفطر

ومثلها الهلال في الاواخر
 وثمنها الاواند بمطلع
 بعضه الاصل مع الاشكال
 وان تشاء فالعزل للرواح
 نرجو بذل العزل لها ثوابا
 وجوزوا السبق على الهلال
 هذا هو الوفاق فيها بئسنا

لا بل انص عد في الطواهر
 من فجر عبد لدليل مبيع
 في خبر دلو للهلال
 واخر الدفع الى الصباح
 واحط بجدواه نكر مصابا
 مناول الشهر الى الكمال
 وانما الخلاف في اصل البناء

فجوزوا التقديم للفرض بلا
 ثلثة جوزت الفرضية
 تعاكت دعوىها للشهرة
 هذا هو الخلاف في البداية
 فبعضهم عنها للصلاة
 وبالزوال بعضهم عنها
 واسط الانوال الى قولها
 ولعل وقتها الذي الزوال
 رواية لاول المذاهب
 ومظهر الابه والاختار
 محله نقد الحنفية
 بعضه رواية الاثبات
 بمثل ما يدبر الفساو
 وذلك كله مع اختصار
 فحائز ما خيرك لغبر ما

ثامله وفرضه اشكالا
 واخرين شددوا بضمه
 والاول الحاوي لنوع اسره
 ومثله الخلاف في النهاية
 فاجب التقديم للزكوة
 والثالث الغروب مشهها
 والاحوط التقديم لو صلحها
 ان كنت للصلاة بالاختلال
 اذ معظم القوم اليه ذهب
 نعم لنا معذرة الانوار
 وبعده الزوال في الحنفية
 ونقل اجماع لذي الجمال
 فهي اذن لقولنا شارح
 ولم تكن للاهل بانتظار
 سمعته بشرط عزل فلما

وان يزل ولو يزل اداها
 اخلف الاصحاب في ذلك ولا
 فهل عليه بعد ذاقناها
 محتارنا وثلثا لو ايلي
 ونبدى لمطاب رسم العدة
 اخبارنا بوفق ذام طبقه
 وان نوى تقربا للرب
 غير فرقة وضربته
 ولا الا ولا الفضلنا كحوط
 اذا ذاك فالاقوال فيه محبط
 هذا اذا ذلت ولما ينزل
 وان عمل من بعدا تطعا ينزل

في بيان المصروف

مصرفها من ارضا المائة
 بينهما الاية بالسوية
 بيطمه طواها الاصحاب
 بل قطعهم بذلك بانساب
 ولا يحضر ذابضف المسكنة
 وان يقيد بعض النصوص المعلقة
 وخلفه عن ظاهرا المقيد
 لما له من شاهد عند جمهوره
 ولو يكن ما مر كنا نسمعه
 لكننا بالاحباط ننبه
 يجوز للمالك ان يدفعها
 لاهلها والعقلان يورعها
 لحضر الامام او نوابه
 او الفقيه حالة اغنيابه
 هل يقدر ومد فوعها بها
 كما به حكاية الاجماع

اخلف الاصحاب في ذاك ولي
 توقف لولوا فل بالاول
 وذالك كله مع الشاع
 بدونه يجوز بالاجماع
 وليختار ان يخص ذوالقرابة
 ثم الجواز مطع الاجابة

كتاب الخمس وفيه مباحث منها بيان ما يجب فيه

 الخمس في من دعائم الشريعة
 من فضله شرافة المساهم
 فونضة اكيهه رفقة
 منضقه مخض بالاعاظم
 سبعة اشياء يقرب فيها
 غنائم الحرب متى تقبها
 اكثر والمعدن والرباح
 من المكاسب التي تباح
 وهكذا العوض والارض
 سابعها الحلال وهو قد
 في الاسلام بالوقاف
 وان يكن اقل من عشرين
 فنجسنا المقيد اذا فاذا
 غنمة البغاة كالكفار
 منع الوجوب وهو ما اجاد
 بذالك قال معظم الاخبار
 لم يفتنم باسمه المقاتل
 والاخذ بالسوقه واعتقال

ونبدى الخمس بالقرابة

وان يكن محلا لاخذ
 وشمل بالوجوب للصحيح
 وكن مع الاحوط باعتماد
فيما يتعلق بالمعدن والكثرة والعوض
 وخمس معدن بلا خلاف
 وانه خنص بالجواهر
 من بطن ارض ويكون قد
 عبائر القوم بقرنين
 بعضهم مع ذلك ما في التذکر
 لا فرق في ذلك بين المنطبع
 كمثل بلورا والياثوث
 وبعضهم يندوقف في التوقف
 ويشترجدا لنصاب فيه
 موافقا للشيخ ثم الملتحق
 ثم على المختار هل دينار
 لكن وجوب الخمس غير نافذ
 وليس ذا التفریب بالمبلغ
 وسائر الاحكام في الجهاد
 تفسيره في معرض المصاف
 او انه يعم كل ظاهر
 من غيرها ذاتية فيفق
 والاكثر الثاني بدون سبب
 من نقل اجماع بعض ناظر
 كالصفر والرماس والبنطع
 او ما يع كالمقط والكبريت
 وطین غسل والرحی والمغن
 فضيلة النص بذا الوجبة
 وانكر الحلی وجل من سبق
 اولابل العشر ونامضاد

والاعرف الثاني وهذا المنقصر
 وكل ذلك باعتبار المعدن
 ومظهر الخلف مؤنة التسه
 لم يجز الاخراج من تراب
 كذهب والفضة معللا
 والمال تحت الارض ان كان
 ناسجوا على الوجوب وعل
 بقدر النصاب بالدينار
 والاعرف الثاني وذلك قد
 هل يلحق الثاني من النقدين
 وخمس العوض بلا كلام
 شرط النصاب ههنا يعلم
 ونصنا محتمل للاول
 والكثر لا يخص بالنقدين
 معظمهم قد مره دينار
 وقيل بالاول وهو الجهر
 خمس يكسب كل ذاك ورن
 فهي على الثاني ليق كاشة
 نص بر فعل من الانتخاب
 من اخلافا بمجهر محتملا
 نذاك كثر هكذا عنهم ذكن
 كونا لنصاب فيه شرط الجمل
 او ذاك والدرهم بالجنار
 وقيل بالاول ما هو ما نصر
 قبل نعم وخلفه في البين
 بالنص والفتا من الاصل
 نقدره ما بينهم بكلم
 والاحوط الثاني بلا تأمل
 جسا فذا يعم كل العين
 عشر بن للمفيد سم مقلا را

لتبركه من شاهد رابعا
 وضعفها مخبر بالعمل
 ثم مضاب كل ذي ثلثه
 من الة او اجرة الحفاد
 بطقه الفضا ونص الخبر
 وفي اعتبار وحدة الاخراج
 هل يعقد لئساب البعد
 ثالثه التفصيل بين ما
 مشاوه الاطلاق واللبا
 طرده الثالث في ايضا
 والاولا الاخطوط في التفصيل
 وفي اتحاد النوع خلف اخر
 لا يعقد لئساب بالمقتضى
 في الاولين اعتبار ثقا
 والقول بالعموم مطلقا
 للمعظم رواية وينا
 ونقل اجماع بذلك موصل
 من بعد غرومه ولو اثنائه
 او سبكه بغير انقار
 مع ماله من سند معبر
 ند نام خلف اهل الاجماع
 مع نقص كل واحد فرد
 او ضد الاعراض عن اصل العمل
 وان غير الاتحاد بندر
 من دون عزمه على الاهمال
 لو لم يكن بطقه التقويل
 والاختلاف هل يوش
 ثالثه التفصيل بين الفرق
 وفي الاخير عزم افرا قا
 مع انه للاحياط ند ثون

في الشكر لا بدان مضابا
 تضيب كل منها مضابا
 فيما يتعلق بارباح المكاسب
 الظاهر الاجماع من اصحاب
 عليه دلالة العنفة
 وصغف بعض هذه الانبا
 بطقه ند نقلوا الاجماعا
 به شادي سيرة الشريعة
 حجة في ساير الموارد
 بطقه استفاضة النص
 بل ادعى بعضهم النوائر
 لاجل ذاتي كمال القواي
 نعم خلاف نادر بوا في
 وعنهما عبارة محكمة
 غايتها الوقف بلا محل
 نعم خلاف لاح في الاواخر
 تضيب كل منها مضابا
 بجنس ما يرجع باكتساب
 بطق ما فصره الامة
 بالعرض في المفسر باقتدار
 بكثرة افا دثا الشبا عا
 وهي تكون حجة رفعة
 بردها كل بر دكل وارد
 ذلك على المفصود بالخصو
 وليس بالبعيد ذا النكاثر
 بل خلاف نص وفجوى
 نقل عن العمان والاسكا في
 ليس على الخلاف بالجليلة
 مع ما سمعت ثقدر محل
 مشاؤه تغارض الماشر

فخص هذا الجنس بالائمة
معظمنا على اتحاد المصروف
وان تقف ما دل بالظهور
لظاهر الامة والقبيل
وعمن يحكم هذا الواجب
حتى من الجناط والوصال
واختلفوا في الارث والهدية
فدصرح المعظم فيها بالعد
ورعنا ابد في الاواخر
ان كان ناظرا الى الغنمة
يبقى لنا الاصول بالسلطنة
فدادعى الحلي لنا اجماعا
والامر في المهر يكون اظهر
وشبهه القصر في اليه كافيته
والجنس في العبد مونة السنة
فدا بذا بمناز عن ثمة
وغيره من خلف بانتفى
فاوجه التاويل بالوفور
وعلة التشريع من نصير
لناج وزراع وكاسب
وغزلة السوان في الحجا
وهكذا الهبات والعبية
والحلي قد قال فيها بنعم
ولم اقف له بوجه ظاهر
وحزبها نكلها سقيمة
لولة نقل بالسيرة مداية
وقومنا قد فرروا اسما
فليس يفرح الخلف بظهر
فغندنا بقي الاصول لنا
لنفسه ويعيله المستمينة

ثم العيال لا ينجح من وجب
حلينا بواجب لانفاق خص
معرفنا ند جعلوا المونة
من صلة او هبة او صنف
ثريج او تكفير او ندور
وسائر اسفاده الرتبة
والدار والرثيق والمركبة
لو استطاع عام الاكتساب
وشله الدين اذا كان حصل
وان يكوننا قبل هذا الحول
في كل ما من بر اعي الاثو
اسرافه تحلب عليه
وان يكن في ماله ما لا يجبر
جميع ما يمون من تجارة
او يجمع بنسبة المالين
من رفعة او ولدا وام اب
مخالفا لنقل اجماع ونص
ما دعنا العيشة ان يمونه
بعدد ثوب للشاء او صنف
او سفر محضرة المزور
من صلة او كسبه الشريعة
يلجها بها ولا يجاسب
فحج يكون من ذال الباب
في عامه فذا به ايضا وصل
فوصله به محل عنول
مقتصدا لامرنا مضابق
نقشبه نامل لديه
تخيلسه نقل لانه يجلب
او يجعل بعكس ذامداره
احوطها ما اتفق في البين

اولها مرجح الذخيرة
 بظاهر النص وقوى القوم
 في الخمس في بقية الثبات
 ونفيه مطابق القواعد
 ما ذكره واذا الخمس بالنص
 والحول ليس شرط الامساك
 وليس من لوازم الكفاية
 وعند الايجاب البدار
 ففي الخلاف لاح من اعلام
 ثم هل البدار فيه يفي
 ان ثانيا ليس بالتحقق
 مع كونه مخالفا للقاعدة
 وكل اذا علم الكفاية
 ودونه لا وجه للبدار
 من اجل انه يصير حتى ان يجل
 وثلبنا بؤبؤه مضيرة
 وعسر ضبط خرج كل يوم
 لما طلع للقوم من بيان
 والاحتياط كان خيرا فاند
 بطبق دامتنق الاصحاب
 وليس كالزكاة في النوال
 لمكنة العلم من البداية
 اذ رتبنا مهل صبار
 هذا هو العدة في المقام
 والخلف للملح فيه يفي
 ليس له من شاهد رفيق
 فبعد وضع قريب فاند
 من موز الحول من البداية
 لشكه في شرط الاثمدار
 تمام حوله وشرط تدكلا

فاشكل الحول هنا استكمال
 في اخيه قد ثبت بالنص
 وسوفي الباب حكم العمل
 والخلف يفي بالجليل المضي
 فمنع لا انه ارباب
 ومثله الملك بخلف المنه
 ثم مدار الرمي بانتهاض
 اخلفا لاراء في ذلك ولي
 لا يجمل اثني عشر مالا
 وهو بدني المقام لم ينص
 وان يكن قد اخذ من جيل
 وبينا صلح بوجه برضي
 بل معدنا وعينه اصلاح
 ما بيننا الصلح الذي قد انتهى
 اول المدا بالانقضاء
 توقف لولم اقل بالاول

فيما يتعلق بخمس الرض الذي والحلال المختلط

الخمس في الارض التي تباع
 نقلا وفي الاخر الخلاف
 قد وردت صحيحة صريحة
 مصرفه بعد خلاف اخر
 لا فرق فيما بين السكنى
 من ظاهر النص وقوى القوم
 من مسلم زادفة اجما ع
 من رتبنا حاقفه الامضاف
 وجارح الاسناد كرجحه
 بدنه الاجماع والقلوا
 اوزع او غرس نكل يفي
 وزلبنا مصرح بالفهم

وهكذا ما بين ان يشتملا
 مصرح ايضا بذلك رتبنا
 ولما لا لو خالفه المحام
 فحسب مجلل البقية
 وفي النصوص مثلنا التفصيل
 وان ترى سكوت بعض القدر
 مصرفه كما بالاحتماس
 ان وردت رواية بالصدقة
 هذا مع الابهام في الامر
 ان علم الاول دون الثاني
 فبعضهم اوجب ان يصدق
 فحسب المجموع بالسوية
 والاول مجزى الاحسان
 وان يكن ينظر بالاطلاق
 ولحظ الى الشخص الفقهاء
 يجوز من ابناء اوهملا
 وشيخنا الحق خالفنا
 قد راد ما لك به الابهام
 يجعلها طيبة فبقية
 ونقل اجماع بل التحصيل
 فلا ينال عند ما تشدنا
 فللذاري لا عوام الناس
 فالولتها بالوجوه اللائقة
 لو علمنا حكمه كالدين
 حكمه معركه الاعيان
 من مالك ويعبر ان يقرنا
 وصدا الزايد من بقية
 ولما وجد للثان من بيان
 ففي الثمول مورد الثقات
 لا نرى كل من منع ه

ان يكن الابهام في القدر فقط
 لكن بما برضى به مالكة
 لا يطلب عنه بما ينزله
 والمحرم بالانقضاء بانقضى ما هم
 وبعد ما خسر او بقدر قات
 فان يكن برضى بما قد عملا
 ومقتضى القواعد البراءة
 فيجعل بينهما الصلح فقط
 ان كان في الحج الرضا ملكه
 عن حزمه ومعه شدة يد
 لا خمس كل ماله كما زعم
 القدر والمالك لو تحققا
 فهو والافهناك اشكلا
 فامثال يقتضى اجزاء لا

فيما يتعلق بتقسيم الخمس في بيان مصادرها

للخمس ستة من الانعام
 ومصرف الثلاثة الاخير
 ثم البشاي والمساكين كذا
 كذا نعم الالة الكريمة
 ونقل اجماع به في
 فخصه بالحملة الاخيرة
 تمسك منه بنصر الربيعي
 لله والرسول والامام
 صاحبنا اليوم لنا امير
 ثم بنوا السبل منهم اخذا
 يطبقها اخبارنا عجيبة
 وبعضنا يعزى الى الخلاف
 دعى بشبهة في غيرنا شهيرة
 وذا اخذ ما مضى لم يجمع

هذا هو الكلام في الكنية
فاختلفوا في ثالث السهام
او انه لكل ذي قرابة
معظمنا بالاول بوا في
بالاول بدل عهد الامة

فيما يتعلق بالفرق الثلاثة الاخيرة

والشرط في الثلاثة الاخيرة
بالنصر والسيرة والاجماع
فجوز الصرف لغير من ذكر
وان يكن من جانب الام فقط
لشرط النسبة بالابوة
معظمنا يفتون فيها بالعدل
ومقتضى الاصل مع الخول
والسيادة من الاطلاق
هذا اذا قبل بكون النسب

قد بقي الكلام في الكنية
وهل يخص ذلك بالامام
من ناسب او غير ذي النسابة
وخلفه مريح الى الاسكاف
كم وردة بطيئة الرواية

لبنهم لهاشم شهيرة
وخلفا سكان بلا اسما
لشرط الاستغناء كما عثر
فذاك دون الفساد لو خوط
لا يكتفى بطلاق النبوة
سيدا الاجل قال نعم
ثبوت شرط شك في المصو
ليس بغير مورد الوفاق
حقيقة في جهة غير الاب

ينفتح

ينفتح الامر مع الجواز
كل مع الغرض عن النصوص
وسوقا باي عن النقبة
لهاشم من يكون ذاعقب
وولد ابو النبي عبد له
والخارث ومنهم الغساس
ونصه بتبنا جليلة
هذا هو المشهور فيهم
وزمما قبل له ولد اخر
وسمى عم النبي منهم
لهاشم اخ يقال المطلب
احرمه عن الزكوة ومضى
واختلفوا في اسهم الذنار
مجهول لا يبقى سهمهم فله
اصحابنا منه على قولين

وهكذا جميع ما مجازي
ونص حماد على الخصوص
فصار ذلك حجة النقبة
مخصص نظاما لعبد المطلب
بو طالب بولهب لادب له
لولد ذي الاربعة الانصار
عليه الاف من الحجة
يعين ذا الشرايع عددهم
وانهم ومن مضي احد عشر
وفقد نزل من هنا بينهم
وبعضهم اخ من برنسب
مطابقا للعظم بقى الرضا
هل يجب البسط بلا اضطرار
اولا بل البسط عليهم فالزم
وتدخل الزكوة عن ذالذين

منشاؤه ظهور عطف الابه
 والثك في ثابتهما فيبقى
 لكن بدون العزم مع بدار
 ثم هل البسط بالاستيماب
 والعدم مستظهر الاكابر
 والاول موضح الزوايه
 مع عزم في غالب الاحوال
 اما جواز البسط بالتوفير
 في نقله باختنه طباق
 في بلد المال ولا ضمان
 ما بين من جوزه ومن منع
 وتركه المحوط بل واقوى
 وفي اشراط الفقر في الابنا
 ثالثه الوقف اقول بنعم

في بيان اوصاف المتحققين في الثلاث الاخيرة

فدونق الخلف من الاعلام
 موافقا لما عليه المعظم

متكاملهم بنجوى البسم
 وليس للحضم عدا الاطلاق
 حازا هما الصارف والتقييد
 وبانقاف ليس شرط الفقر
 واختلافوا في الشرط في الطر
 وما ارى النافع والضرر
 وفي الثلث اعتبر الابنا
 ولم ينص الخلف من اصحاب
 من ان يكون هاشمي اموي
 كلامه يوصى بفتح النيب
 من اية الفتى عن الورد
 وهكذا النصوص بالمعاوضة
 كانها من جهة الاطلاق
 وان يكن نسبته في البين
 لا بدنا باوجه ومبه
 ليس على الذي يرب بالحقيقة

هل يكون العدل شرطا منهم **:** وفيه الحق عليه العظم
 والاصل كالاطلاق **لاداء** **:** وظاهر الاجماع ثم المسئلة
 لا يعبؤ بقائل مجهول **:** بخلفه يظهر من مخول
 ومثل دامت ارضاء الميراث **:** من اجل وجه لا يكون ناهيا
 من حرمة العون على الفسق **:** ذامعرض المتع على الاطلاق
 لنفسه وان ثم المسئلة **:** لكن باصل ندنا لا اصل
فيما يليق بهذا الباب وهي مسائل الاولى في الانشاء
 لغة اشياء من الانقال **:** ملكها الامام باستقلال
 بها يزيد من الامام **:** عن غيره من سائر الامام
 مملوكة الارض بلا مثال **:** ملكها او انجلا الاهالي
 وهكذا الارض الموان كلها **:** عن اصلها او حبل ما لكما
 ومثل بل يعم دون حبل **:** عن مالك وعد ذامن نقل
 ومعنا الاصل لنا الكفاية **:** وهو خلاف مقتضى الرواية
 وهكذا الرؤس من جبال **:** عندها من حيلة الانقال
 هكذا الاجام ويطون الاووية **:** صفوا الامام ما يشاء كالجارية

من بعد زائجر لفسنه **:** وفيهم سبغاتها عمنه
 وهكذا نظام السلوك **:** وصفوهم فكن بذا السلوك
 ان لم يكن مغصوهم من مسلم **:** ودعليه المال او سالم
 والارث ان لم يكن وارث **:** من نسب او سبب حتى لو
 ولو غزى يوم بعير وخصه **:** مضارث الغنائم مختصة
 بحضرة الامام لا الغزاة **:** يطبقه رواية الثقات
 وكلها غير الاجتزاع **:** والخلف فيه حادث لا بيع
 يطبقها ند نقلوا الاجماعا **:** بكثرة افادت الشيا عا
 تراكم المصوص بالتمكاث **:** بل ادعى بعضهم النوار
 وبعضهم اصناف سيف الاسجد **:** ولم اتفق بشاهد في الزبر
 وبدفع الاطلاق في نص الجبل **:** وثا لبيد الغزى من حيث المحل
 فان لكن ند وقعت في غيرنا **:** ملككم فالحكم ما بقدها
 وخلف حلى بذا لا يبيع **:** وان يكن من بعده منبج
 والوجه في ذاك كلام في **:** يدفعه الجبر بوجه يستند
 واختلفوا في معدن نقام **:** في غير ما ملكه الامام

مثله نقول من افعال ، وليس ذا مجيد المفال
 مشكوا في ذلك بالنصوص ، تضمنت لذلك بالخصوص
 وحيلة صنفه الاسناد ، وحيلة فاضله استناد
 والحق قول معظم الاعلام ، من تبع المحدث للمعالم
 ان لنا مع انضمام الاصل ، خلوا جبار بيان النقل
 وعنه من حجج عزيزه ، لا يغنى ببطها الوجيز
في بيان حزمة النص في سائر الامام من الحسن المحض
 وليس ما يخص بالامام ، للعز في المحض لا اكتمال
 وحرمة الاكل بكلام ، من احد من مؤمن الكرام
 نواتر الاخبار بالوعيد ، اكثرها مع سند سديد
 هذا مع عموم نفي المنزل ، عن اكلنا اموالنا بالباطل
 ثم هناك اختلف الاراء ، في انه هل حلت اشياء
 من حزمة ونقله عليا ، معاشر شيعته اهله
 مخرج المعظم منه بنعم ، والحلي منا يقول بالعد
 نواتر النصوص بالاحكام ، بين الحكم على الاحمال

بما يقيد عموم الامة ، بالحسن والنقل كذا الرواية
 من بعدنا نراهم في الكم ، يخص بالنا كالحج
 ويلحق المساكن الاكابر ، اخبرته كذلك المناجر
 لشركة الثلث في النصوص ، من جهة العموم والخصوص
 وربما افترقا الدليلي ، فالحق الحسن جميع الاسام
 من الامام حادثة اخفاء ، لسان هذا القول بالرضا
 ليس له الا نصوص حجة ، بحلها اذنا الائمة
 تعارضت بما يكون ارضي ، موجه الجمع بما سترضى
 وجعلوا المسالك الجوارى ، باسرها بجعلها السراى
 وعشرها باذن من ماله ، بدونه الجمع من انقائه
 وقد نقرهم الزوجه ، ان تاجر من ربحه نذاخره
 وهكذا بقيمة السربيه ، كلاهما من انقائه مؤجوليه
 نذركا للتاجر من ذي الحجة ، لاحقة المسئلة الموجبة
 فجمده اثمارها في الاول ، نكم له من حيزه معلل
 بطيهم للشعبة الولادة ، وهكذا المشهور ذي الانا

ومن المساكن بارض ، يكون من انقاله بغير
 او مسكن بعدد الاضطراب ، يخرج من ربح الانجار
 ومن على السابق امرائنا ، من مؤن العيش بك نوان
 غلبهم للزول يسلم ، من باب احياء الموات يعلم
 اما المتاجر فذاك المثر ، من العينة بذاك فتد
 وسائر ما الخمس قد غلق ، به من المالك ما تحقق
 وثالث النزاع في الارضا ، من جهة الحضور والكتمان
 معظمهم قد عموا الخالين ، وثلة قد فرموا في البين
 فغضه بالاول الاسكان ، لشيء يكون باعد شات
 وعكس مصرح الشرايع ، والنض بالاطلاق مبه
 وهكذا النض على الشايع ، معمم للحكم بالتسوية
 من انه لا خسر الزمان ، بكل ما يندفع الخصمان
 قد نقل العلام في المنى ، اجماعنا على الشايع
 هل اذنه تحليل او تملك ، يكون في المقام ذا التكميك
 ثابها بالاختيار يهض ، من اجل ان البضع لا يهض

موافقا للمنفى والذكورة ، وللدروس عين تلك الحرة
 وربما اسندل بالظواهر ، من النصوص لو اجد بظاهر
 غايتها ضمن الاحكام ، وهو على المقصود بالاجال
 نعم به بدل من العكس ، بصدقا وهو عدم المنكر
 ثم هل التحليل من املا م ، لهما وعم للسماء
 لساثر الاضاف في المدارك ، ما يوهم بخصمه بذا لك
 والنصف الساخر بالتحليل ، بعين نصبه التحليل
في كيفية صرف الخمس بجميع سائر احوال الحضور
 سهم الامام حرفة اليه ، لدى الحضور مجمع عليه
 وهكذا بقية السهام ، افنى بجمع من الاعلام
 وهو الذي يسيطر للاصا ، سهام هم كلا على الكفاف
 مع عورده اثماته عليه ، وان يزد فضل اليه
 هذا هو المشهور وهو ما نص ، وخلف حل بذا فذا
 قتاله الاخذ مع الوفور ، وليس صامنا مع القصور
 توفى المختلف في ذلك ، وقد مشى باثره المدارك

يطبق ما اخبرناه اجماع النقل ، ومن طريق النص ايضا قد حصل
 رواية معتبر الاسناد ، فانها مرسله حمدا
 بطريقها الاخرى من الروايات ، لجبرها بالشهرة الكفاية
 وحجة الحلي لنا مقبولة ، ولو لم نجد رواية معمولة
 ومعه تقدم عليها ، اذا اصول تنقح لدينا
 ثم هل المسئلة عقيمة ، عن ثمر لا بد ان نقيم
 اثرها المحقق الاخير ، وافقه في ذلك الكثير
 من انه يجوز للشهور ، ابقاء سهمه بلا حضور
 للمعاشي من جهة النعمة ، بعين ما يصنع الامم
 ولم يجز ما زاد عن مؤنة ، لانهم كذاك بصرفونه
 وانكر الرأيا من تلك النعمة ، انوارنا بعلقه قد انكروا
في بيان كيفية صرف سما الاضنا في حال غيبة الامام
 بصرف للاضناف حال الغيبة ، سهامهم كلابدون خيبة
 هذا هو المشهور بين الطائفة ، ولم اجدها بينهم من خالفه
 الا نادر من السوابق ، وافقه ذخيرة اللواحق

دليلنا اطلاق لفظ الامم ، بطريقها بواثر الرواية
 في بعضها المصريح باستمرار ، وانظر الى الغيوبين واعتبار
 وليس للخصم عدا حصار ، من جهة الامم الاطلاع
 بالحل للشبهة بالاطلاق ، تحملها بمورد الوفاق
 هذا مع الفصور بالاسناد ، في البعض والاخر باسناد
 وللجنة هنا الاصرار ، برده الرأيا من الانوار
في بيان حكم سهم الامام في حال الغيبة
 سهم الامام حاله اغنياء ، معركة عظيمة في الباب
 فاختلقوا بينة اقوال ، منها الا باحد لرب المال
 وهو نادر من السوابق ، وافقه الذخيرة كالسابق
 اصر في اثباته اصرارا ، فزاد في اصراره بناورا
 وفديا الحفظ والوصية ، ابا من اثبت المسئلة
 مضى بذلك شجنا والفاضة ، وهو يذو الاعصار باقتدار
 ودفعه بغري البعض انهما ، فائله بعينه لم يعلم
 تحبيره بالحفظ او بالدفن ، لفائله لا يعلم بالعين

وبين ان يحفظه او يدعه ، الى الفقيه ما رآه صنع
 اخذ الاشارة شهيدنا في المعنى ، وافقه سمير في روضته
 او بصيرت لجانب الاصناف ، اخذاه فاطمة الاخلاق
 وقالهم لثمة من سلف ، منها المعنى في رسالة الحنف
 هذا هو الاقوى لدى الضعيف ، فكم له من شاهد شريف
 برهاننا مربع الاركان ، وابعها مثلث النبيان
 منهم له في الاكتفاء ، كقوله الاصناف في القيام
 ففهم في السهم وهو غائب ، فجاء الابعاء لكل نائب
 او شاهد الحال والاحسان ، هذه الاركان والنبيان
 وكلها مبين او بين ، واجمع الى انوارنا تبين
 قد وضع القول بالتحليل ، لشركة القولين في الدليل
 وليس للحفظ او الادان ، الا عموم خص بالبرهان
 وان بدا العموم من وجهين ، ففوة عمومنا في البين
 ويتبع الخبر للثبات ، فبان ضعفه بدون بين
 ثم على المختار للفقيه ، ذا الصبر ان يعم خلفه

معظمنا مصرح بالاول ، معينا نائدا قال بالذي يلي
 وثالث قال برما لواذن ، من الفقيه غيره موقوف
 وذلك للدروس والرباض ، وقد حكى عن خاله المرناض
 لولو نقل بوفق ما المشهور ، وفي المدارك الثاني بوشر
 فالأحوط الايضاح للفقيه ، محبثا امكن بتفقيه
 لولو يكن بعدد بالاثبات ، اليه الاكتفاء باستدلال
 في الشخص والمقدار مما يمكن ، مع عجزه مطلقا لبيان
 مع عجزه عن ذلك ايقع يرجع ، الى العدول اذ بذلك يضع
 في صورة العجز عن الفقيه ، في موضع يكون ذلك منه
 مع عجزه عن الجمع بصرف ، الى الذاري بشرط يعرف
 بنفسه فضله الاحسان ، وشاهد الحال بذا الاتيان
 شرط الفقيه لم يجز دليله ، في مثله فحلى سبيله
 وهل يجوز دفع النوال ، لا لابن هاشم بل الموالي
 اختلف الاصحاب والفضل ، هو الذي رجحه العليل
 ما بين ان يكون اهل فقه ، يعطى هناك دون ما لو

فضيلة الامنام والاحسان ، وغيره والحمد للرحمن

كتاب الصوم

مضائل الصوم بلا شأى ، اذا دنا العقل بها كما هي
فكاسر للشهوة الانسية ، وناصر للقوة القدسية
مذكر لهول يوم الاجرة ، من عطش وجوع من بالقوة
مجنب عن شدة الشبعان ، من اعظم مبادئ الشيطان
بطبقه نوازرا لاختبار ، وانه محبة من ضار
وان قول ربنا المنان ، الصوم لى والاجر فى ضمان
وحده الامساك عن معدة ، مع نيته فى زمن معهود
فيما يتعلق بنية الصوم مطلقا من المزمع واللواحق
وبنية التوبة فى الصيام ، لشدة كث بلا كلام
ومضد تعبى هنا لا يلزم ، وخلفه لقائل لا يعلم
برده الاصل واجتماع النقل ، فانه عن ثلثة منهم وصل
ولو نوى فى الشهر غير صوم ، نعمدا فاختلوا فى حكمه
بعيد وفانى نفي ما نواه ، والخلف فى دفع ما سواه

والاحوط التارك من المبدأ ، ثم الفضايق قد ذى الغواية
بجمله كآخر شعباننا ، لاصبر فيه يقع رمضاننا
وان يكن قضاء او كفارة ، فاجعل الى تعبه انتفاع
فداستحال دونه الا بقاء ، عن ثلثة قد نقل الاجماع
وهكذا النذر على الاطلاق ، فشرطه التعيين بالوفاء
امام مع التعيين فاختلاف ، فى شرطه ونفيه الاضطرار
وان يكن صياما له للنافلة ، فاختلف اراؤهم فى المسئلة
والاشهر التعيين منه مطلقا ، ون البيان فى المقام فواف
ما بين ما يوظف الصيام له ، مثل صيام البين والمباهلة
الحقة بماله التعيين ، فى نفسه فتركه فمأين
فى غيره موافق للمعظم ، وثلة مطلقه للعدم
تمكينا بانه قد وظفنا ، لكل يوم غير ما تخلفنا
هذا الذى مرجح فى النظر ، لولا اشتراك فى المقام
في بيان زوفا البنية

فى رمضان وضما لليليا ، فى اشهر الاداء والا نوال

ليس له الشا حيز للنفار ، لكن ذاق حال الاحيار ،
 وفي اضطرار رجاء للزوال ، فاحفظ فذاك اضطر المقال ،
 افراط مرمى الى العما ، تبييتها عليهما سببان ،
 ففرضه مما عليه المرفق ، فهو بعكس ما مضى فذاشقي ،
 فاطلق الشا حيز للزوال ، سوى كذا الامر في النوا ،
 ونضرة المشهور للضعف ، فكم له من شاهد شريف ،
 بوقفه اجماعنا فدانقلا ، والنبوي بطبقه فدرصا ،
 بذانخص بضر لا صبا ، وليس للمفرض ما استقاما ،
 ثم هل النبوة بالليل اعم ، من اخرا ^{الاجزاء} اجزاء الحق نعم ،
 مخالفت في ذلك العما ، وضعفه اغنى عن النبيا ،
 وكلنا عين من صبا ، فذاك حكمه بلك كلام ،
 وما عن الثغبين بالمرال ، فجاز الشا حيز للزوال ،
 لا فرق في العمد والنسب ، كلاهما في الرخصة سبان ،
 اجماعنا بطبقه فداشقر ، وكم لنا مثبته من الحبة ،
 وهل يفوت الوثق بالزوال ، لم يحل ذا المقام من اشكال ،

معظمنا يقول فيه بنعم ، وابن الجبند فذاشقي العدم ،
 منشأه تقارض الاحبار ، ونقل الاجماع في الانصار ،
 يؤيد الاول مع ابد العمل ، لما بينهما وجه شمل ،
 ووقف موضع الاشكال ، فثمة عينة بالزوال ،
 اخرى بما يقرب باسناد ، مع صدق صوم اخر النفا ،
 ما بينهما مخالفت الاحبار ، فاكوا في نقل الاشياء ،
 وشهر الوسع عند ^{الظاهر} ، وهكذا الاحبار فيه اكثر ،
 وبعضها نظر على المقصود ، مع سند معتبر محمود ،
 ونقل الاجماع من الاكابر ، كمثل الانصار والسرار ،
 بعضه فاعده المساحة ، فالاصح الرضاء بالمصالح ،
 مجل ما للخصم بالفرضه ، مع كونها دلائل مرضية ،
 اما حديث نقل الاعطين ، فنضرة مقصود ما ذومين ،
 ولو نوى يوما ليوم لاحق ، لا يكفي بما نوى في السابق ،
 لا بد من تجديد هذا بالليل ، او نفعه ما عرفت في الذيل ،
 بمقتضى اصالة اتصال ، ما بينهما وحيلة الاعمال ،

موارد تعدل بالخصوص ، من جهة الاجماع والخصوص
 وحيث خلى المقام من ليل ، فلغتمدا بصلنا الاصيل
 وهكذا اعدا لاصيا ما ، عمومه يشتمل ذا المقام
 والظاهر الاجماع كل الدهر ، في كل صوم غير صوم الشهر
 واختلفوا في منه رمضان ، قبل الهلال اخر شعبان
 شجنا الطوسي على الاجزاء ، ومعظم الاصحاب بالاباء
 للاول حكاه الاجماع ، ذا القول للغير بدلائل
 فحجه مضاعف للنقل ، لا يثبت الخالف للاصل
 وثان سببها على الهلال ، بسببها من اول الليالي
 وهو مباح عندنا مردد ، لاسبابا والفارق موجود
 ثم على القول بالاجزاء ، العدد والبيان باستواء
 مقتضى دليله المنقول ، ونقل اجماع من القول
 في صورة العدد على الجدي ، فصغرها اشد من شديدا
 واختلفوا في شهر رمضان ، هل يكفي نبه وحدا
 اول كلامها من الليالي ، ام يجب الجدي باستقلال

والاول لمعظم السوابق ،
 ونقل اجماع من القول
 للاول محضاً للفائدة
 للحق في اية الشهور
 تعلق التكليف بالصيام
 والاحوط الجدي بالاضافة
 حتى مع الامكان للعدد
 وهكذا المنع من التقري
 وكل الاجل الاتقان
 في مورد البحث فلا منا طا
 لو غمخا لفا للقائل
 كانه مسمى عن اتفاق
 وذلك ذا الاجمال لاعلم
 والاحسن الاجمال والتفصيل
 في بيان صيام يوم الثلاثاء
 واندي صيام اخر شعبان
 يوم شكنا كونه رمضان

كرهه اجلنا المقيد
وحجانه كمثل الايام الاخر
ويحمل النهى على النقبة
لو بان ذا اليوم من الرضا
طبقت استفاضت الاجبا
المؤيد لك كتمانا ثعبان
وصومه بنبذة الوجوب
اجزائه في موضع الخلد
وقد مضى طبقته العمان
هذا هو الانوى لدى العليل
وهو قضاء النهى للعناد
هذاع النزع على القضاء
بدلنا المفضود بالظهور
وفي الرضا اسدا الاثا
ويحظر بيالى العليل
ففي البيان قد حكى الشهد
اجماعنا بطبقته قد استغر
واخذه وجوبه في البنية
اجزائه متقوا لاعبان
وبعضها اسنادها الحبا
مضام ندبا بعد تدنينا
عن شهرنا لم يلب بالمحبوب
ما بيننا حتى به الاسكان
وهو خلاف مرتضى الاعيان
ثمكنا باصلنا الحليل
معلقا بطاعة العباد
مع سند يكون بارضاء
مؤيدا بالههه للشهور
انوارنا قد اشدت انسا
الفرق بين وجهي الدليل

فصلنا بخض باحبنا
من جهل او سبنا او خطا
حيث في دلالة النصوص
وضخم مورد السؤال
لكن ذامع اللبنا والى
وقابل للمكمل مسلح
وشتمنا مرد في المسئلة
واختلفوا فيما نوى مردوا
وعكسه مرعى الى العمان
وانفعه العلامة في المختلف
مطابق في الاكثر للعظم
ثمكنا مبض حاصرا
في كونها لازمة بشرط لا
لخصنا ان الوجوب واقع
وانه لناوى لذا العبد
ونصنا بمثل الاضطرار
وللرباض عدم اسواء
بل اكفى بالاصل بالخصوص
ينفعه بترك الاستفصال
وارجع الى الرضا بالنسبة
مع ما لنا من اوجه الحجج
وقد عرفت انه لا وجه له
معظنا الصوم بها فداضلا
وانه محج عن الرضا
لشتمنا الراى هنا كالمختلف
وليس عندي غيره بالاقوم
لنبه النذب بوجه ظاهر
فالضم للغير يكون مبطلا
وقد نوى فلم يكن مباحا
بوجه فلا نفع التعمد

وبدنح كلاهما بما مضى
 وهكذا كفاية التفرغ
 لو ثبت الهلال في النهار
 ما لم نزل ولم يكن قد مضى
 وان يكن بعد الزوال
 والآن مقتضى عموم الفضا
 للاول استفاضة الاجماع
 مدركهم بعد بلا استماع
 في بيان حكمه بنية الاقطار في اثناء النهار
 ولو نوى الصائم بالنهار
 ثم بدا بدونه الا تمام
 صحه جماعة كما لم يرضى
 ابتاعه كذا بل مشهور
 وقبله الحدائق كمنه
 اختاره بشرطه في المنه
 مرض الفضا كان لنا وقتا
 فالوجه والواقع غير ما مضى
 يخرج الجواب دون ذلك
 لم يصح بنية الاقطار
 اجزاء لا بدان مجدد
 من بعده لصورة مداركا
 لغوث وقت البنية كما مضى
 مدرتهم بعد بلا استماع

الصائم
 للمصالح العامة
 في الاقطار

وضم مع مضائه الكفاية
 مختلف وافق في القضاء
 من جملة الدليل المشهور
 وليس منها بنية المسا في
 فاما ما يقطر بالقطور
 فجامعا بالعرض لا يوشر
 قالها المتك بالاصل
 للمقتضى نظائر الاحبار
 بانما الاعمال بالسبب
 رواها في الكل لو تفرغ
 ولم احد للقول بالفضل
 في الحكم في نهاية الاشكال
 وان تكن نزوم بالفساد
 وربما فرق بين المفصد
 وذلك خارج عن التحقيق
 ولو اجد لعنبره مختارة
 وليس للمتكبر بارضاء
 حصرا لقطار الصوم في امور
 وانما عن نفس ذاك الكافي
 لو حصل القطر بهذا الخطور
 وحالها بالقطع لا يقطر
 والشك في النقض بذلك الفصل
 عن حدنا والاه الاطهار
 يفقد هاهنا فقد لما هتات
 فحكمها اذ امة تفسر
 مما لنا يلقى بالغوبل
 والاحتياط قاطع المصال
 انوارنا نوضح بالمراد
 من حينه وبعيد حين مرصد
 فانظر الى الانوار بالغبوق

بل انتاد

في بيان ما يجب على الصائم

وعليك الصائم عن امور
وسنة من ارفع الاعضاء
والقي والمعاظ العباد
وهكذا رسول المختار
امر بغير من سافل الاعضاء
وهكذا احفظه بالمناج
ودرك خبر في حياته بلا
هذا هو الاحمال والفضل
بدري بغيره العليل

الأكا والشرب

فتم الحكم في الاولين
كالطين والزاب والحصاة
هذا هو الاثمة وهو الاظهر
للسيد الاجل والاسكاني
اليه من مفهوم امر الابر
وهكذا المنطوق للرواية

زكاة

وما سمعت دافع المحضار
والامر في ابتلاع ما تخلل
مفضل صيامك بذلك
هذا اذا عمدت زردا
ان لم يقصر بيل في التحليل
والربو ان لم يخلطه المفضل
فالصوم لم يقصد بالابتلاع
وان يكن مخالطا فاقطع
واختلفوا فيما اذا تغير
لخصما امتناع نقل العين
وصيه كون ذلك بالجوار
وكل زامع عدم انفضال
وان يكن مفضلا فيقطر
كغيره ولو من المزاج
عن زهينا كفارة الجمع
كذلك نحوي حجج العباد
ما بين الاسنان نكاح الخلل
تأمل في ذلك للمدارك
امامع السوفلا من ادا
بلمعه والخلف للقليل
ولم يكن لطعم المعبر
للعصر الاصول والاجماع
وان يكن بياضه مشي
طعما وفيه لدى اظهر
مكثف الثينة عن ذلك العرض
محمل فالاصل منه جاد
عن منه ولو بالانضال
مصرح الامر شاذك الا
كلاهما ككل شيء خارج
من حرمه اكل الجنب منهما

والنازل عن راسه نخاعه والصاعد عن صدره نخاعه
 كلاهما والربق باخذ ومهل في القضاء بالفساد
 وربما يفصل في البين فاستد بالاول الامر
 والثاني ليس عنده بقاء اخذاره الفاصل في القواعد
 وبعض ما رخصتم لها والسلب عما بدع قولها
 لو اصل الماء بانقائه جوف مضوم مذبذب
 اذ ليس ذلك الشرب في العرج دليل للطلان كيف اوصلا
 فالاصل سلام عن المعاصي والاحتياط ان ذلك الثاني

الجماع

لا فرق في الاكل بين قبل وعينه انزل اوله ينزل
 كذلك بين ما عمل وما لم مضوم كل بالدخول باطل
 وعمدة المثبت غير الاول هو الوفاق مستفيضاً قد نلى
 بما لنا من الوجوه الاخر وارجع الى انوارنا مشور
 للاول بصفات لفظ الابه وهكذا استفاض الرواية
 ربح الخلاف بينهم في الدبر مخالف الاضاف مثل ذلك

وان خلف في العلامه شاعه تدرك للاعلام
 وشدة الخلاف في اليهمه فذا تكرر حلها بميمه
 خلافة عن اصل او عموم كل لما مربك قدوم

الاستثناء

 وفي مصاد الصوم باستثناء يعتبر بغيره الامناء
 اجماله يثبت بالاجماع نظائر المصومين بالشباع
 وانما الكلام في الشقون فانها في الحكم بالفرق
 فقد يكون ما صدق انزاله بسبب ينزل من مثاله
 بعبادة الصائم والامانة فذلك معطر بلا التباس
 وهكذا العضد والاعضاء من احدا لو جبهين فالفساد
 لاسيما معناه دوى الصبا ولو على الخيشيل والكلام
 لو اتفق العضد وكان العاذا لا بأس ان يربح امساده
 لاسيما لو فرض انضمام ثم اعشاء من له الصيام
 والحكم في الكل لصدق مع او كتاب العام للسبب
 وان يكن معلوله لم يقصد ويشهد العرف بذلك العضد

فيما يتعلق بالعبارة

وكل ذامع فطنة الشيبك كما هو الغالب في اللبيب
 وان يكن يغفل عن ذلك أو عن اصل فعل السبق فمفهوم
 تدعى الكلام فيها لو خلا امناؤه عن اعتياد تسجيله
 فان يكن منشأه الملافة ففوة الاما عندى منا
 تدور النص به صححنا واخط انا بدنا فنسرجا
 وان يكن لغز ذلك مبنى فليس للبطلان وجه بدنى
 من جهة حصول الامانة بل لحاظ ان نوى فامنه
 والفاصلان خالفنا للثر نضما في السند زوهر
 فجل باللعب واعتباد متاحكنا فنه بالفساد
 واعرب شهيدنا في لعنه فامند صيامه بنظره
 لامرأة حراما او غلام فاجوب قضاء ذا الصيام
 من اجل ان النهي للفساد لوعلق مطاعة العباد
 ومنه ان النهي لم يعلق بطاعة بل خارجي مطلق
 ومنه بان ضعف في الصلاة فاند بالاصغاء بالباح
 فجه مطرح او عمول بصوره بتدحيا نقول

فما يتعلق

فيما يتعلق بالعبارة

مجلفه لو اصل العبارة لجنا يكون ذا افطارا
 مجنا محققا لاجتماع بظاهرو النقل بالشياع
 وهكذا صرح بعض المروزي وحمله بحمله لم يبرز
 وليس في الطريق غير ذلك حمله كما يؤهم المدارك
 هذا وقد بدله التفتيح بجعزى فلنا الصحيح
 نعم هناك خبر بعنبر بفتح الصيام من تعبير
 مال الله فله احبته كمثل منبر وكذا الذخيرة
 بل ربما يعزى الى الصدوق فنوى بطبق ذلك المظن
 فجه ما بيننا انطباقا لفرقة كان لهم شغاف
 فنه ذا لوجه للثرد لشنا المحقق العزبد
 ثم هل المدارك في العبارة بعلمة او لا بالاعشار
 والقول بالشهيد عندى وهو الذي ثدا صطفاه الا
 تمسكا باصلنا السليم لا جابر لنصنا السقيم
 اطلقه علامه الاصحاح في بعض ما له من الكتاب

موافقا لشئ المحقق ومثله عز زيننا المدفون
 وما لهم بما عليه ظاهر وسألك الا حوط نعم الشا
 وبعين العاقل بالاحسن والصدق عها من عموم النا
 ان اشغل الثاني وكان الا فهو عبا ركان منه العاقل
 وشمة راحة العباد ولم يكن حنا بلا اعتبار
 وان يكن قد حصل العلامة منه على البصائر والتمام
 ليس لنا من مقتضى السناد في صورة التدبير والتما
 يخرج المجتبعين حده لصدق خلق باليقين عنده
 وسوم مباشر للواقع او لا كوائف مشار النفع
 بدون حفظ معه لوانجلا وصوله فعد ذالن بطلا
 وشدة الصعوبة والعنف في طريقكم فنه في الالف
 ليس بعيدا ان نقول بالتد بالاحتياط امرنا قد ختم
 ثم هذا الدخان كالغبار بغلظة منه وفي البخار
 قد فاما المعركة في ذلك فمض باللوثة في المسالك
 وشيئا على المحقق لزينا هذا اللوثة يسون

غيرهما لربا بالحق منبر السكون بانزات
 والشيوخ ان يغلبت الراجحة فثمة الانكار عنه لا شجة
 والنفي في الذخيرة صريح في الاخوين مثله الشقي
 بطونك قد جرى المدارك فاشند خلف العلماء في ذلك
 وذلك بالاصول والعموم وثوذا العموم من مفهوم
 وقامت السيرة بالاباء عن مثل شرب النتن كالماء
 وعندنا فالاجتناب نفوى لولم نقل يكون ذاك اموى
 لم يجبر ضعف لنس الترجمة وانعكس السيرة هي واصحة
 وربما كرهها المعبد ونحن في الاداب لا نجد

في اليقظة على الجناية

واختلفوا في حبيب قد اصبحا كذا في المشهور لن يصح
 مسكا بالنس والاجتماع تجاوز الكل عن الشيا
 مصوصنا اسنادها صحاح والكل في مامنا صراح
 والخالف لا يرى من الاعيان الاعن الصدوق والعاني
 والسبدا الداماد باختيار في شارع وشرح الاستبصار

در اختيار

ولهم النصوص في المعاني
ثانيتها معند بما مضى
مضمونه برى الى السبى
محملة صريحا لنفسه
وهو يكون قابلا محاملا
وهل هم الحكم كل صوم
بالرمضان خصه حبا عذ
والمنتهى في حكمه محبها
منكا بالاصل والمفهوم
تجملها اوكاما مخصوص
ونحن لم نجزم باجماع
ويمكن الاول لقول الاول
لاستقامته وبقائه
عن جنب وبعضها صحاح
هذا الاحتمال ما ينبغي
والرث في ليله الصيام
والاول في جنبه لنهضا
دوامه بمثل ذا الردى
لحمته بامرءه شقبة
من غيرها احسن من ان يهلك
يظهر ذاك من كلام قوم
كثرتا ومن برى ابناء
والاشهر الشايد وذلك
وعوز رض دل بالعموم
فما لنا في غيره مرصوص
وكيف فيها اشد خلف
راجع الى انوارنا بهل
نصوصنا بان ذا لنا عقد
وكلامها فيما مضى صراح
مختصه جزاى مبلغ

والظاهر الوفاق في الاراء
قد وردت بطبقه احبار
كالجنب الحاقين والنفاء
في المنتهى وافوقه البداهة
من بعده المرجح لذلك
معبر المحقق القريب
قد وردت بطبقه ما المتنا
بطبقه حكايه الاجماع
وربما يؤيد بالنعوى
ليس لهم الا كلام في الجنب
في كبرى الاستحاضة والو
احتماله في موضع الوفاق
ورمى ذكرى الوفاق للشيخ
كذلك نسبة المدارك الى
حدثنا به ابن مهزيار
ان قضاء اشهر كالاداء
لا تضع ما يخلفه اشعار
يطبق ذاك اشهر الاراء
عنه الخلاف بعد في النهاية
الشد السمي في المدارك
قد سلك بمفهوم الزيد
رواية كان لها اعتبار
وكن من الزين بالاستماع
وانه موافق للفقوى
مع انه موثق في الجنب
اعنا لها قطعاً تكون نظرا
نقلا ومختصلا بالانطباق
وقع لدى هذا العليل النبلا
محقق القوم وانك فلا
مشهوره صحت بلاعشار

ولا يضركونها مثله : لبعض ما بشرنا لنفضله
 كذلك كون ذاك بالمكائنة اذ هي من مثل الجبل طائفة
 ثم هل المشروط للصوم ما التزم من غسلها في اليوم
 اختاره الفاضل في القواعد ومثله في جامع المقاصد
 مردداتها لليل دابر ما شرط الغسل لليل غابر
 وبإختصار شرط الاولين فدارت في الرياض كالرواية
 وربما يقال بامثرتان من اول وثالث وثاني
 وثالث الانوار الى ثوبها مؤيد في الحجة بقوى بها
 وفي البتوت قد حكى المسالك اجماع ثوبنا اظن ذلك
 ونصنا بترك الاستفصال بظاهر من ذال المقال
 بنفي شرط بكمال المرام راجع الى الانوار والثلاث
 والاصل للنفي وما في الذكر من نطقه الوفاق منه بذكر
 وربما يؤيد بالعقل بعد لا يؤثر في العبد
 ان ترك الغسل لليل ^{ضيق} فقبل فجر ثوبه فاصبه
 وزينا مصرح بذلك في الروض والروض والمثلث

وانه صح بهذا الصيام وفي كفاء ذلك الى كلام
 والاحباط الجمع ما مضى : من غسلها لليلها ثم الغسل
 وهل يكون غسلها للصوم اذ الصلوة صبح هذا اليوم
 او لغسلها العشبين : والاحوط المبرور بين
 لولو نقل بان الاقوى الاول : وجوب تكبيره بذلك اميل
 واختلفوا في غسلها للفجر : وانها كحاض فنجس
 فتدبر غسلها على الصيام : ليس لها الناحية بالمباح
 انتهى برهنتنا في الذكر : ومنعه الاشهر وهو اخرى
 تمسكا بالاصل والعموم : والنصر لا يعني بذلك اللزوم
 غايته الفساد باختلال : لما حوى الصلوة من الغسل
 فقبله ما بعد فجزأ اخل : غسل الصلوة بعده ^{تقبل}
 ثم هل الاحوط ذال التقديم : او ذاك في تقديمه عليهم
 اختلفا لاراء في ذاك ولي : نوقت لولم اقل بالاول
 واعتبر الصلوة اذا ما قدنا : كلام الانوار سبطا علما
 وعبر عن غسل ليل للصيام : بقبلة الاعمال في المقام

فغيرها لفظة والاقفاء ، وهكذا الحرفة وايضا ،
 ولم نقل بان الاعمال ، توافق بعض ذى الاعمال
 ولو اخل عمل ذى النما ، فاختلف الآراء في الجراء
 بما الغنى فذا كفى العاني ، وكوله من حجة الرحمان
 اذ ليس في الغنى سوى الفضا ، ظاهره للاصل بالامضاء
 وبعضهم اصابوا للتكثير ، اختاره الفاضل في التفسير
 وهكذا اختاره في المختلف ، وهو لدى العليل قول قد
 خرج لاجله المناط ، واعجب التفریط والافراط

في فروع البقاء المتأخر في المحجب

والمحجب العائد للقيام ، بحكم بقاء بلا كلام
 فلم يكن قيامه مباهيا ، ومعقدان دخل الصباحا
 لا فرق في ذلك بين العائد ، للعند بانباهه والعائد
 اجماعا بقضه فذا استقر ، بظاهره وتقله فذا شمر
 بطبقه استفادة الاحبار ، وكلها بوصف باعتبار
 نعم كلام كارت في التحريم ، فزينا حرم كالسقيم

فذا احتوى للفظ العفو ، رواية صحت بلا صعوبة
 والمنتهى فذمخ التحريم ، للاصل وهو لم يكن مسلما
 وافقه في ذلك المدارك ، بقضيا عما يقيد ذلك
 وهو خلاف مقتضى الانصاف ، راجع الى الانوار كي توافق
 وما عليه في السام الاول ، مستندة لكن يقول مجمل
 فان يكن في غرضه اعتناك ، بعد انباهه فذا قالوا
 وان يكن في غرضه الاهمال ، بما تفاق منهم الابطال
 والخلف فيما بينهم شديد ، ان حصل ذهول او زياد
 متشابهة تغاير الاحبار ، واستندا لكل بالاعتبار
 سطر يقيد صحة القيام ، عن جنب مطلق القيام
 والاخر يدل بالتقاض ، بمطلق القيام عكس المانع
 وسطرها الاول نوم اول ، عملها الثاني بيان مجمل
 لا يستظهر الاول بالعان ، ان كانا خارجا بالجانم
 وشاهد الجمع به الصحيح ، فانه مفضل صريح
 وشامل لمورد الشقاق ، كالاصل والعموم والوقا

للضم اشعار بما في الرصد ، من اجله بالاحياء لنسوي
 ولننظر زيادة التحقير ، ان شاء ربي وبه توفيقه
مسئلة هي وجوب التمسك بالحق في جميع العجز عن العمل
 والعمل للجب لو غدرا ، ومن يحكم ذلك او عثرا
 فالخلف في الشيم المشهور ، وجوبه وذلك المضموم
 لنا المضموم بعموم المتزلة ، من دون تخصيص فتم المسئلة
 والنص بالمفهوم ان اناها ، فذلك موهون فما كاناها
 مع ابدانها باصل الاشتغال ، وهكذا الشهرة للمقال
 لخصنا اصالة البراءة ، فدمرنا بضعف بياث
 ثم على الوجوب هل يبقيه ، او جازان باثي ما يبقيه
 فدفن الخلاف في المدرك ، فبعضهم يوجب نقض ذلك
 من دون ان يبادر قبل العجز ، وهذه المقالة بالهجر
 والاظهر الابقاء او اعاده ، لعود ما انتقض له سادة
 لم يكن اليهم برافع ، حياثة وهو لك المانع
 فعد نقضه بعود المانع ، فدون له من دافع

لا فرق فيما بين النوم ، وغيره ليس كعوض النوم
 فقد يجوز بفتح الطلب ، اذ ذلك وادفعه بفعل الب
في الكذب على الله تعالى

والكذب بالله العلي العالي ، مفطر في اشهر المقالات
 وهكذا النبي والامام ، عليهم الصلوة والسلام
 بحكمهم سيده النساء ، صلى عليها خالق السماء
 ابدانا شهادة استقراء ، ونفي البصيرة والابداء
 وان ترد فقل عموم المتزلة ، ليخرج منها فتم المسئلة
 هذا هو المشهور بين الطائفة ، لاسيما جل العظام السالفة
 قد خالف سيدنا في حيلة ، نشو الخلاف ههنا من مثله
 وافقه الحل في السرائر ، وهكذا مدارك الاواخر
 ونما صلاتنا وغنا هذا الكلف ، مضرب الشرايع والمختلف
 نؤلف النافع والفوائد ، وهكذا الذخيرة نفاعه
 والبصرة للشهرة القديمة ، وكلها من حجة تامة
 وقد حكاوا بطلعه الوفا ، حتى الذي يؤسر الشقا

ووارد بطبقه النصوص ، مرا من في كمالها منصوص
 وبقضا فذعد ما بائين ، والكل حشر بدون مبن
 سدس لها صريح الرضوى ، بما لم من اعتبار بحوى
 فاشله في السند لا نرى ، عن مثل من وكدان من
 كذا يكون البعض منها شاملا ، نقض الوضوء من يكون باطلا
 لخصنا الاصول والعموم ، كل بما معناه مذوق
 وضرا لكذب هنا بالجامع ، خلف اعتقاد غير الواثق
 وان يكن مداره الاخير ، في اجود الاقوال با دبر
 فان يكن يعلم بالخلق ، دليل بطلان به بواني
 لكن الخلاق ملحق بالجزم ، فاسلك سبيل دينك بالجنه
 وان يكن يعلم بالظباط ، يثب في الدليل بالاطلاق
 وان ما يضر بالصيام ، عند الصائم بالافدام
 لم يكن الخطاء من نعمه ، مضومه بمثله لم يند
 وان يكن بظن الاظباط ، او شك في نقض ذراغاك
 محتمل الحكم هناك بالعدم ، وسالك بالاحسان ما ندم

لا سيما بعد انكشاف الواقع ، اما ترى مدارك من شافع
 ان يكن الظن له محجبه ، فليس للصائم منه شجاء
 كمثل ان يجهد المجهد ، ومثل ذاك حكمه المستهد
 وهل يكون حكمه الثقيل ، كمثل ذار ليس بالعبء
 ان طابق الواقع لا اعتقاد ، فذاك لا يستغيب الصاد
 وان يكن يعلم بالخلق ، وان عصي بظاهر النجاني
 وهل يعم كل الانبياء ، وهكذا جميع الاولياء
 ولم نجد للحكم ذاتيضا ، ونقض اصولنا التخصيصا
 لا يثبت النصوص والعبائر ، اطلاقا لها بالاكابر
في الامتناع

والامتناع مقصد للصوم ، هذا هو المشهور بين القوم
 ويهد بالحرمة بانصاف ، من شجنا الجليل في استبعاد
 واختاره المعبر من سلف ، ومثل الشرايع والختلف
 وافهم من تلكا حنيفة ، مدارك السمي والذخيرة
 وكرة الحلي والمقديس ، اليه في ظاهره فريب

وفي الخلق سبب الاعيان ، ومفطر في بقها العاني
واول الاقوال في اولها ، وكوله من حج ثلثها
من النصوص كصريح الرضا ، انوارنا الجليل ذاك يحتوي
وقد هي عنه النصوص الاخ ، وذلك في مطلقه بقرش
ونقل اجماع من الكبار ، كالسبب الشريف في انصار
كذلك بوا المكارم بن زهره ، فذلك ينقل ذاك اثره
ولم اصب الخضم الا بالحذر ، وهو صنف مستقر في هجر
ولم يكافي حجا ونية ، مطروح او عملة النية
ورسده للصوم غير رس ، لعنه بكفي هذا بالغي
لراسه ولو بالانصار ، مستخرج الاعضاء والاشعا
والفارق في موصاف البين ، والفرق مطلق بدون مبن
لا فرق في الحرمة والعناد ، بفتح منفذ بالاسناد
لكل منفذ من المنا قد ، بعد في الجميع بالند
وبعد المدرج كدفعه ، وفي المدارك انما دفعه
وان يكن سبلا بد رج ، من دخل جزء ^{جزءا} يخرج

لم ينقض جميعه في لاث ، فنحن ايضا ما نفع الجلال
وسوفي ذال الباب بين النافله ، وغيرها كل بذالك باطله
وبعضهم اضطر في التحريم ، فجاء في النقل بهذا التميم
مخالف للاصل بل وعقل ، فالنزع قط لم يزد عن اصل
وكونه في الصوم كالتامين ، لم يصلي لبي بالعمير
مخالف للاعم بل ومخوي ، فلا حظ النية واقوى
لم يحرم المباح مما يقطر ، الا ينقض واجب ينقص
لم يجعلوا الانظار بالحرام ، فيشهد بنقض ذالك
لاشتمال المشام ما الدليل ، هذا هو العدة والاصيل
ويبطل العمل بالارتماس ، كصومه ايضا بلا التماس
اذا لم ينقض اليه ، لا لورود هبه عليه
لاننا نقول با حتماع ، في الغاية العضوي بالاشتمال
ويقل في العمل بالاجزاء ، اذا نواه مجزعا عن ماء
ومنه منع صدق الارتماس ، في باهر ناسين ذال التماس
وذلك كله مع اذكار ، لصومه في حال الانقار

مع سهو وعزف الحق ان يخرج ، مضومه كغسله بلا حرج
وان يكن مستعرا في المساء ، فبادر الكل بالاحتياط
لو كان في بدائر فداهمك ، مضومه لاعنله فمدطلا
والامر في ثابتهما مما مضى ، لواجب الاول فهو المرفق

في الاحتقان بالشبهة

واختلفا لآراء في الاحتقان ، لصائم سواء الثقلان
عن جبل السند فداواني ، بخوبه الثقل والامكان
وحرم المدارك كالغدير ، كلمها بلا مصاد بخبر
ونظرا امثله في المختلف ، ولم اجد في الراي من بهر اختلف
مفضل مكره لما ائتميد ، محرم بمبايع وما صد
والشيخ في حديثه كذلك ، ومنه في الفا صلوا المسالك
مفضل يزيد في المموال ، بفتح الحريم بالانطلاق
هذا هو الحامس لك فوال ، وهو الذي مرشح في البالد
مشهر في كتب الجماعة ، كشيخنا ومن يرى اتباعه
اسبغه سندنا للناس ، وكذا ذلك من دليل باهر

في جانب الحريم والامساك ، حكاه الاجماع من اوتاد
ومنهم السبد باختلافه ، وردت والشيخ في خلافة
والنصر بالنهي بفيض حياه ، فارجع الى قاعدة ثقتي
والنهي عن اثر ان شئ بالعمل ، كفته بذلك انهم قد بطل
بجوز جامد هذا الاصوك ، وهكذا عمومنا المعبود
كذلك النص بفتح الياس ، ولين في اسناده من يخس
قد انا فاجز صحيح ، في اذن احوال الدواعي
يقوم الجامد كل سامع ، فلا ياتي ما مضى في المايح
وخطبنا سهل لدعي كراهة ، بفتح شاح الزاهية
لبهذه الخلفا والنواهي ، من بعد مردها الى المياه
وان ترد كراهة مضطحة ، فلم اجد لها دليلا يصلح
وشبهة الخصوم مما قد مضى ، معلومة وانها لا تنفعنا

في النفي

وحرمه النفي بكلام ، وانما الكلام في انتقام
نوسط المشهور ما لقضاء ، والمرضى ليس له ارضاء

كذا ابن ادریس فخرناه ، مجردا ما اوجبا مضاه
 فطرط العكس من كغيره ، فائله بعينه لا يظهر
 واغرب النامع في المظام ، ماسا في سلك النظام
 ادرجه فيما له القضاء ، وان يكن للشارع الرضاء
 قد لاح منه انه لم يحرم ، فذاك قول رابع ازجمن
 لكنه يخالف الامضا فاه ، فذمر ان المنع لا خلا فاه
 فذمر راسيدا بالخطر ، بنبه موصفا بالخطر
 موثق مصرح عن مسعده ، ذو قوة ولوم اهل المضد
 واول الاقوال عندى فقه ، فضيله فيما سها في البق
في الواحق وفيها ما تمل
 جميع ما يوجب للاضطرار ، فبطره في العمد واخذار
 فلوا في بجله سببا ، فلبس اضطرارا ولا بطلانا
 بطبق ذا استفاضة الاجماع ، ولم تكن للخالق باستماع
 وهكذا استفاضة الاجبا ، ومبعضها في مائة اعتبار
 وفي صحيحها صريحا فذنوق ، يكون شيئا من الله ودين

انخص فابشره والاكل ، وبالفشا لم تقبل بالفضل
 وسوق ذا الباب في الضبا ، لشما وسابرا الامام
 كذا في بواعث الانطا ، من اكل او شرب او اعتبا
 كذا في بين سهوه عن اكله ، وبين سهوه عن اصله
 وهكذا في حلفه لوا وجره ، من مبهه فليس ذاك مغطرا
 نفى الخلات ههنا ايضا ، بكثرة والاصل انهم فداصل
 واختلف الاداء في الاكراه ، الحقه معظما بالسا هي
 والشيخ في مبطوطه فذا انكوه ، ابطله وفي الرها ص اثره
 للمعظم الاصل مع الاشكال ، ان يجيب القضاء بهذا الفعل
 لما له من شوب الاضطرار ، امر القضاء بصيرت الاختيار
 ومنهم سبب كبراه ، فاصلهم مقدم مشوا
 وهكذا حديث رفع العلم ، موقوفه هناك لم يسلم
 ادعائه المقاد ان لا يؤخذ ، عقوبة ومثله لن يتخذ
 في نفسه وضعبة الاحكام ، نفى القضاء من حيلة الامام
 للشيخ كون ذلك الاصدار ، بفعله بوصف الاختيار

اكرهه قد سبق الاصدار ، وذلك لا ينافي الاختيارا
لشمله ادلة القضاء ، وكاشف عن عدم الامتناع
اساكره من بعد لغيره ، لغرض الصوم لا يبعث
بيني هذا المقام ذي القبة ، اذ يثبت القضاء بالكلية
فرضه بحكم باستقرا ، مع شوب الاضطراب بالقضاء
لومادعي محتربا للغير ، باق القضاء وهو لا يجر
في شهره وان يكن مضاه ، سيد له وان يكن رعاه
وحاكم اخرى ليلب الاسم ، عن كل ما كان لهذا الرسم
وظاهر يقتضي عن اللغة ، وان يكن مضاه اضطرابا
غايته الشرع على الغيب ، صدق على خالص الصميم
فقد سلب بقى الملقق ، ضد ذلك الكلية تحقق
شاملة لأمور النزاع ، قلت لك صد اذا بواع
نعم هناك شبهة الاجماع ، وفي الرياض ذلك باستماع
فكم هناك لدى من اشكال ، والاحباط طمع المعال
فرضي الاما لك للبعيدة ، ثم القضاء حائطة بقية

فذا كفى الرياض القضاء ، ولم اكن عن ذلك بالرضا
في حكمه افطاره يوما وجب ، صيامه بقية لا يوجب
بل وريث بطبقه النصوص ، في بعضها قضاء وهو مضمون
يكفيك في اباحة الافطار ، مجرد خافه الا ضرار
اعتبر الدروس في الحلة ، لاجل تخصيص بعض سلكه
وهو ضعف مرسل لا يجبر ، فلا يخصه من الخبر
وهكذا نصوص لا ضارا ، ومن عليها العقل واعتبار
في جعل حكم ما به الاطار ، اذا اناه اختلف الانظار
والاثم بالاهمال بالتشاك ، فخالقهم قد كان في التدارك
فثلثة صفة مكفورة ، نصح الاخرى لاجل الخلد
ثالثه تقوم بالتضييق ، من دون افراط ولا تفريط
اعلم ان اكثر الاواخر ، والثان للعلی في الرأ
ثالثها المختار كالرياض ، وصاحب المداير المراض
موافقا لثقتنا في المعبر ، وكلمه من شاهد ما اعتبر
فرض القضاء عليه بالنصوص ، معلما بالعدل بالخصوص

من دون تعلوق على الامطار ، حتى يقال فيه بالانكسار
 لو فارض الضوض بالذلة ، بان لا يثنى في الجمل له
 بينهما من وجه العموم ، فرجح ما بالفضاء بقوم
 على الفاء مورد المدافعة ، لكنها بما سباني فافعة
 ومورد النزاع من يقصر ، فمن الضياء ايضا يذنب
 فالجاء هل المعصية رد ، شديده للصوم ايضا فيه
 مطرد في سائر الطاعات ، شديده بنجل بالسبات
 اصولنا تنفي عن التكفير ، فموصو يقصر في العباد
 لانها لفعل لم يعلق ، بل بانظار الصوم قد يعلق
 وهو هناك اول الكلام ، فكيف بالتكفير بالافاء
 ثم لنا موصو المشارة ، فاما بنجل بالكتامة
 وقد عرفت سبب الخصمين ، بما على جميعها من مبن
 هذا هو الكلام في المعصية ، وعنده بالجزم لم يكفر
 وانما الاشكال في مضائه ، فامر في المكروه بالفضائه
 لو لم يكن ذلك لعلنا بالعد ، ان لم يكن مع الجهل العدم

بما على بنجل طائفة الجملين ، فامسا بعبه البومين
 في السقط

شديدا الاداء في السقوط ، وما سوى الاكراه بالسقوط
 عن شيئا في الجمل الحكاية ، ومكذا الخلاف والعمارة
 والدليل مفرطاً بخاطر ، وانه مع القضاء يكفر
 وفطر المنع والاسكان ، فمعا الاكراه والسلك
 والفسر القاض على القضاء ، بطيئة الحل بالرضاء
 وفضل المبسوط بالعد ، بخلافه بنا القضاء ادى
 في غيره مع قولنا سبان ، للشيخ في المسئلة قولان
 مختلف مشي هذا المسير ، لكنه اصناف للتكفير
 وللبنا الاصول والعموم ، وما بها في لها معدوم
 مع انه اناك في النصوص ، ما ضمن الاكراه بالنصوص
 غوى موبداً بالاكتمال ، اذ ذاك جائز بماي حال
 وليس للنقض سوى اعتبار ، فبال ما سمعت غير جار
 من انه اذم بالابلاغ ، ما يفسد الصوم الى الدماغ

وليس للكبرى دليل صالح ، فهو ينفه لدينا طالح
نعم بطبقه صريح الرضوي ، بالنعى ونفى الجواز ويجوز
عمل الكراهة لما مضى ، فهو خفاء ما مضى ان يفسد
لرفع الكراهة اصل العدم ، وما له مثل المقام من قد

في مضع العلك

اصحابنا في الخلف بالسلوك ، في مضع ذي الطعم من العلك
بعين الربوي ولن ينفصل ، جزء من الاجزاء حتى يترك
عن شخصه فورد الحكاية ، بلا قضاء حرم في التغطية
اجابة القضاء لكسافي ، عن كلة المعظم باستنكان
ما سكر هو وذاك بالقبول ، بمقتضى العموم والاصول
وقد اتى به من الاخبار ، ما كان في الاسناد باعيا
وكل اذا مضى جوازه ، وشبهة الخلاف للخرائفة
وقد فانا عنه من الحلبي ، بما لم يكره يجنب
لخصنا استحالته نقل العرض ، وانه مستلزم لذا العرض
قد نفي النص من التوثيق ، ثبت بمثل ذلك الحثيث

في حر الحامة من الطاهر مضع انقطاعه وقا لمقا شتغال الخ

لا بأس بالمص لذي الصيام ، خائمه والمضغ للطعام
وحبه برزنها لطيفة ، ومرف يدون من قد يره
لو يغير بدقه وزوفه ، ومضغه ان لم يصل بحلقه
ومذهب الاصحاب في الكل ، الا من التهديف في زوفه
واقضنا في حال الاضطراب ، وما نفع عنه في الاخبار
موضوعا برأينا فدانطبق ، الا الذي منه الخلاف قد
فوارده ينفه الصريح ، والازدراء محل مبلغ
وربما يحمل بالكراهة ، مقابل الاطراح بالوجاهة
بل مطلقا وحمل التهذيب ، مستبعد حال عن التريب
وهكذا لا بأس باستنفاع ، في الماء للرجال بالاجماع
كذلك النصوص بالثبوت ، ولو اجد ما دل بالخلاف

في التوالك

للصائم التوالك يوجب ، وبأس سواكه ورتب
سواء ما بين دين المعظم ، وعندنا الاحقر ذلك الا

والمنع بالربط من العبدان ، مختلف روى الى العماني
اكرامه روى اليه اخر ، وشيخنا وجل من ناخر
قد ورد النصوص بالاطلاق ، قد نفت البأس بلا اثران
هذا وقد نص به الصحيح ، نطقا وبالغوى فتشرح
والمنع في نصوصنا بنادي ، نفيه من مذهب الاعادي
شاهده نص الحبري ، راجعها ونهاها فاستظهر
ومحل المكروه من بعدنا ، سمعت لاوله له فليعلمنا
لم يثبت الاكرام بالمساعده ، اذ لم يكن مثل المقام سا

في بيان ما يكره للصائغ

ويكره للصائم امور ، تركها في صومه اجو
فلم يكن مباشرا للنساء ، مع ظنه بعدم الامناء
لا فرق في ان يباشرا بالصباح ، لبس او قبله او ملاء
ذا الحكم في الجملة باثبات ، والقوم في التفضيل بان
تخلهم خص بذي الشباب ، تحرك الشهوة بالاسباب
واخرون اعترفوا بذلك ، والحقوا من لم يكن كذلك

وهكذا النصوص بانصراف ، ما بين ما يند والاطلاق
وليس للتفضيل الا القاعده ، ولا يكون بالمساعده
شرطه بوحدة الابطاث ، وذلك في المقام غيرات
وهكذا الوحدة في الخطاب ، وكاد لا يوجد في الادب
ومنع الانصراف للربا من ، وفي بيان المنع غير ما
تخلفنا للمراحم ، من ذيل ما حدثنا بوحا زم
في الاكحال اخرج الله ما ضعف الحرام كذلك بالكلية ضعفه كان في ذلك
والاكحال مكروه للصوم ، مستعد به وفان الصوم
غسلها بيا لها طعوم ، واحدا الطعم الحلقوم
ومطلق النفي به منقول ، لما معنى بكره محمول
وهكذا النص بيا لجوانر ، مكلها فربنة الحجاز
ومل يخص ذاك بالمصان ، او مطلق في معرض المصان
والاول الاشهر بل والخص ، والنص بالنهي عما يش
وليس للخصم سوى بل والاطلاق ، بما سمعت لم يكن بالباقي
ملتزم مع ذاك بالحجاز ، وليس للنهي بالموادى

في استنباط

ماء

وبكره العضد والاحتمام ، ان مضغاً وهكذا الخ
 ومثل ذلك ضعفاً لنا الأجسام ، نطقاً في سببها المدار
 محصل الاجماع في الاصول ، اخذ في الرطب بالمتنوع
 ومثله الرمان بالاجماع ، من ثابت بطيب كالغذاء
 وادرنه به الاخبار ، في سوتها بكر هذا شعار
 من انه تلذذ للصائم ، في بعضها رمانه الاطعم
 وفي النصوص مطلق الاباحة ، فعند ذلك الكره بالمشاحة
 رخصاً ما يفيد الاستحبابا ، وان من تخففه الاطباء
 واكدوا التزجيب بالكره ، وما لم يكن يذوق الوجاهة
 فلم يكن اسناده سليماً ، وكان في تفرقه جملتها
 فعدة الوجه لنا الاجماع ، في وجهه لم يلزم السماع
 وهل يكون المشكك كالرمان ، قال بجمع من الاعيان
 اكدته علامة الدوران ، عليه رضوان من الرحمن
 رواية لكها لا صالحة ، ضعفاً لها فعدة المساعدة
 في باب الشاغل الحبد واستنفاع المرأة في الماء

وهكذا بل الشاغل بالحيد ، شارب بالزبد ولكن ما امتد
 والخلف في الاحباب بانتقاء ، والغفل في الاخبار بانتقاء
 اطباء فهم مربيته المجاز ، وهكذا الاخبار بالجواز
 كذلك ان يستفيع بالماء ، في صوم من يكون من نساء
 المعظم لاسيما الاواخي ، والحلبى بالقضاء سائر
 وقالوا من حرمة خبذه ، ما ناطق لكنه ما بعده
 بكفر الفاضل مع القضاء ، بطيفه الغنية بالرضاء
 ونقل الاتفاق منه بامرد ، منهم في اغلب المواارد
 للاول العوام كالاصول ، لغوهم المعظم بالقبول
 موثق بوثقنا را المعركة ، في شاطئ الكره جعلنا الكبر
 وشبهنا الرابض والخمين ، منقصة اوصاف صميين
 اطفاً ما شد وذه بالظلم ، وكم في الانوار لنا من باهر
في بيان اسام ما يجب فيه القضاء وكذا
 وان كان في ما صيلاً ، عما يكن مكفراً وفاصلاً
 ما اعساده من اكل او من شرب ، بل غيره مذهب ذي ضرب

الاول اجماع باستقاضه ، مرصد في الاقطار ترى انما
 منه لنا البرهان بالاختيار ، مسلم فقد خلى عن مبدئ
 ونقص البرهان في الرياض ، في غيره لا باس باستقاض
 اقطاره برارن الافساد ، عمدا وزا يتعد المراد
 هذا مع كثوث في العبار ، غوى يكون في المقام جأ
 وهكذا اجماع في السبل ، لاجل اجماع وبعض ماثل
 في حكمه الدخول في الايا ، فان ذا البرهان منسار
 وهكذا الاسماء بما قد ، من صور ابطالها فندخضا
 وهكذا الاصل للعبار ، تضار برهاننا بل عشار
 وكل كذب مظهر مكفر ، هذا الذي ما بينهم مشهور
 وخالف الفاضل في القوا ، فاحتمل القضاء ودون زائد
 قد نقل الاجماع في انصار ، وغيره بطريق الاحتياط
 ووافق النصوص البرهانا ، ومنع بطلان مضي محاتا
 وشر عليه امر الارشاس ، اسر له بمثل ذا الاساس
 كفاية القضاء من الحلقى ، مخالفات واشتركا في المهم

اذ لها الاصل ومنايه انطبقي ، كلاهما محض بما سبق
 ثاسها البقاء بالجناب ، فادرك الصبح بذي المشابه
 للمرضى في حكمه فوكان ، وانفعه في الارداء العاني
 بنا القضاء اكتفاء والنصر ، جميعها وهو الذي قد اشترى
 بل حكمي الاجماع باستقاضه ، وهكذا النصوص بالافاضة
 وفي الصبح اهد الكفاية ، بل جاعل بعد القضاء استقفا
 بضرة مفضلة الاد له ، بطريق راي معظم الاحل
 مثل البقاء اثنان باليوم ، يقصد ترك العنق عند التو
 للنوم ههنا مروع اخر ، لها مقابعدا ينظره
 من عشرنا قد بقي الاثنان ، عند الفتح والاحتقان
 ثانبها مقدم التكثير ، ولو اجد لذاك من تكبر
 وهكذا الاول لكن قد ند ، ايجابه وذلك انما ينظر

مسائل من مروع الكفاية

كفارة الصيام بالوفاء ، ثلث العنق من الرفاق
 بواحد الصوم للشهرين ، شهرين كانا مشايخين

او يطعم المسكين للسنة ، هذه الوظيفة بعينها
 وانما الخلاف في التخيير ، باى وجه كان من فقد بر
 من مظهر مباح او حرام ، كما عن المشهور من قدام
 ويبدأ بالزيت بالطبا ، يعين هذا الظاهر والاطلاق
 هذا هو المرمى الى العمان ، والمرضى كذا يقول ثمان
 مفصل مثل الاقوال ، غير بالمفطر الحلال
 وجامع ما بين ذى الحصاد ، يخرج في اصله الفاعل
 صدقنا بعين ذلك ناطق ، وفي الاسلام له موافق
 وغيره كالفصل المقداد ، مثلها الفاضل في الارشاد
 وعنه من بعض ما قلنا ، من دون بعض نكاد سلفا
 وفيهم من صاحب الوسيلة ، وبعدهم قد سلكوا سبيل
 ومنهم الذين من المال ، واللعنان سلكا بذلك
 يمكننا ادعاء الاستمرار ، من بعد حتى هذه الاعصار
 وفي الرافض فائل كذلك ، ومائل اليه في المدايرك
 وليس في العبد بالعبدة ، وكل من شاهد سديت

نزل العقبة فدرواه العمى ، وظاهر صاحبنا الامر
 واحسن بحث الكفا ، باوجه يخرج اعتبار
 ويحمل النص على الترتيب ، فحينئذ الجمع على الترتيب
 والقطر في الاخبار بالتخيير ، بصيغة الاطلاق في العيب
 محله الاطلاق بالحال ، فحينئذ الاسلام في الاعمال
 او يبدأ الاطلاق لو سلمنا ، بما على الفضل قد فقد ما
 اطلاق الاجماع في الانشاء ، موجه بذلك عشا
 كلامهم بالولب الوجهين ، موجه فلا يبقى في البين

الشايب

ولو يجب كفارة الصيام ، فبا عدل اربعة اشياء
 اداء هذا الشهر والقضاء ، ان صام حتى زالت البهائم
 وما ذكره من المعتكف ، لكن على بعض الوجوه ثقت
 وهي لذى الامام باختلاف ، في بايمانات من اعتكاف
 فليبر في الكفارة كفارة ، وما نذكره مطلقا فثقت
 كفارة قضاء ما عدا الرضوان ، او نفسه فيلذ الزمان

مع ابد كل ذلك الموقن
 مصرح بالجمع على الزمان

وهكذا في الشدب واعتكاف ، تعبنا وقد وعدت بالاثبات
وحكم الاثبات بالحدود ، بل جميع في غير الاعكاف
وانه غفلت العنايه ، وبابه منظر الثببات
في النفي الانتفاء من قبل ، اصولنا بطبقه لو صل

الثالث

اي محجب بليله ومصاننا ، غشلا نوى بعبوده فيظانا
في ليلة ثم اتي باليوم ، مستقطا من نومه باليوم
فما عصى وصام ذاهبا ، لا يجبا القضاء ولا الكفارة
ذاهبا لاجتماع الاما نذر ، كالفاضل في موضع من معبد
كوارد بالحكم من مصوص ، صفان بالاطلاق والخصو
لغازم الاقال في الطاهر ، قد سلف القضاء والكفارة
وانه كفامدا للعباء ، وانتهى منقول الا را
وامتثلوا في ما نذا لعزمين ، فقبل منه سابق الامرين
وقال بالامن شدة النكرا ، وانتي كنت له مضبرا

ومثله الخلات مما قد مضى ، وهكذا تضعف ما لا يرشع
وهيما نزيدك الشزبلا ، لوهم الحلف فلا يغو بلا
نقصيله وشيخ في الانوار ، من فضل ربي الكريم البار
وكل ذا الوباد باينا م ، في اثار الفضا فضيلا
خلافه منا اسمنا ع ، بطبقه حكايه الاجماع
في نومه ثا لثه كفارة ، وذلك الى مقالته مختار
موافقا لجمل ارباب النفي ، خالفنا العلم في المنق
ومثله المحقق في الخبر ، وبعده جماعة ممن عبر
وانه لا يجب التكفير ، وثلة بجهره شبر
عجب من نزل الرابض ، فذابه هنا بالانتفاض
غشاونا بطبقه مصوص ، مفادها اطلاق وخصو
وبعضها ذر سند سديد ، وبعضها ذر الخبر والناشد
ونقل الاجماع براسفقاضا ، بكثرة فراجع الرابض
وليس للخصم سوى الاصول ، خذ ما مر بك حصول
حتى الذي بالعمد ذوالنقيد ، فانه بعد للنو ليد

فيما يجنب القضاء والكفائي

ينبغي القضاء في مواضع ، بثبوت عند الشرايع
وعدها بسبعة في النافع ، ولينظر تحقيق ما في الواقع
وكلها في واجب فديها ، يكون ذلك للديبر بديا
من ظن ليل ولذا تلبيس ، بمفطر والصبح قد نفس
وشك كالظن في الحكمين ، نفيا واشباا بدون من
وهو مع العشرة للرعابة ، للأصل والاجماع بالحكاية
كذا في الاخلاق الى من قبل ، بيان كذا والصباح اسفل
واحد اجزاء من بدأ ، اطلاقهم بطبقه بديا
نعم كلام كان في العدلين ، عزنا بديا عن فخلين
وثالث افرط في الكفاء ، بواحد مما نغوا القضاء
ومهربا لكل منها فديها ، والنزول الضوى بخلاف اطلاق
للاول حجة العدلين ، طلقا وذاك عندنا من
ليس لنا بديا الاطلاق ، كيف وذاك معرض الشقاق
وليس للناس في سوى الاصول ، اجزاؤها هناك بالاقول

لذلك ما رواه بن عمارة ، مضمونه استفيد من اخبار
يمثل ذا القبح بجاب الاول ، ان شاهد بطبقه يقول
والثالث التامك قول الجني ، صحيح فظنه كذوبا بغيري
وجامع الكثرة والعدالة ، كفاقدا لكل بلا قضا له
معبر العدل او العدلين ، كفاقده اوجب كالفخلين
وقد سمعت نفي الاعتياد ، فالاصل عنها مهربا لفراد
قد حكى الاجماع في الثلاثة ، منهم اول اسباب او حادثة
وهكذا الصحاح من اخبار ، وغيرها يكون ذا اعتياد
ولوردي لليلة بنفسه ، فتنف قضاؤه براسه
بطبقه ذا ما ذكر النصوص ، وفي كلام القوم ذا منصوص
نفي الخلاف جاء من اخبار ، صريح الاجماع في الانصاف
وسوى ذا الباب في القو ، من جزم او شكوك او يكون
مقتضى اطلاق ذي الادلة ، وهكذا عباثرا لاجلة
وهل يحضر النفي بالرمضان ، او نذر نعيان كذا وجبان
من اختلاف مورد النصوص ، صنفين من اطلاق او خصوص

لا يبعد الزجج للشمس ، فراجع الاصول للشمس
 اذ ينبغي في مثله التقييد ، ثم القضاء فرضه حد به
 واما فرض كان بالاطلاق ، فلورعي ليس بهذا الما
 فباطل وعده جاء البطل ، والقول بالعدم جزمًا بطل
 فالنقض والقانون في القضاء ، كذا في القضاء هناك بانقضاء
 وقصر على ذلك امرنا فله ، بما هو المختار والمجاد له
 هذا هو المدار في القضاء ، بلا دعاء او مع الرعا
 وهل له ارتكاب الانطاف ، بالشك في حصول الانقضاء
 والاعتراف الجواز في الرضا ، كونهما وسبب المراض
 واما الخلاف للحد من ، فله وان ذلك الثاني
 والاول الاقوى للضعف ، وكذا من شاهد شريف
 اصولنا بطبقه ملغفه ، مع ظاهر الاية والموثقة
 وقد نفى الخلاف في المدارك ، في انه لا يثبت بذلك
 والنفى ليس لازم القضاء ، جنبًا هناك بلا احصاء
 وشغلنا بصوم يوم واقع ، مرتفع بما ذكرنا فاسمع

ظن البقاء بالجواز اذ
 وهل يكون الانقضاء
 ام يجب الا ماسك في ذلك
 بمقتضى قاعدة التقييد
 مكفيا بالجزم بالبقاء
 وحرمه لولا اح بالخطأ
 والقول بالاثبات في القو
 والرابع الاخلاص في الانطاف
 مثبت القضاء لا الكفا
 مدارك خالف في الحكمين
 فمخير بغير احباره
 ومخير ليس بهذا المكان
 ونفصل الحق الثاني بما
 طلقا نفى القضاء في الخبر
 وللقضاء الاطلاق في الا
 والشك بالخلاف ان يثبت
 بحكم هذين على المخ
 توقف لولم اقل بالاول
 واسلك سبيل جازمته
 نبلا وفي سواه بالوفاء
 فاحتمان الوجهان في القضاء
 مع كونه موافقا للفقوى
 مخبر ذهاب الاحرار
 مقالة مشهورة مختارة
 وجاعل المخبر ذاهبا
 شرعا فلا قضاء ولا كفا
 فعد ذاك كالملا امران
 تكرر العدل مكل عدا
 كما نفى مشهورا تكفبه
 على القضاء بمحض الانطاف

فحوى مضا ثمانية المسائل
 ونقل الاجماع عن ابن زهر
 وينبغي التكثير بالاصول
 اجماعنا ومورد النصوص
 اطلاقه لا يشمل المضمارا
 ومال في الرياض للكفار
 وناقض تنكيله مختاره
 ولورعي القادر للزعماء
 كذلك ظن علمه اعتباره
 خامس ما يخص بالقضاء
 موهم زهاب الاحمد
 والاكثر سبق ذي العبارة
 فان عنوا بالوهم ما يداني
 كلاهما من موجب القضاء
 واما الكلام في الكفار

حتى يباين سبدا الا واخر
 وشدد التكثير في المختلف
 من انه مصداق فطر عمدا
 لو بان كون وهم انطباقا
 ما لها لم يأت في المقام
 وبشكل استمرارية الاعمال
 ذلك الحكم في نهاية الاسكان
 وان اراد والظن بالوهم
 من بعد ان ساكر والكفار
 لاسيما لو كشف الغطاء
 وفي الرياض عدد ذلك النادر
 وفي القضاء يثلث الأقوال
 لاسيما ما سبق الاصحاب
 وسعهم فدل منه بالعدم
 رجه جمع من الا واخر

ووافقوا في ذلك للسرائر
 والحكم عند الاحقره وكلف
 حصن بالاحتياط خبر عمدا
 كان في نفسيهما انفاقا
 فالاصل ما مضى بالكلام
 الحقه الرياض بلطبان
 والاحتياط مقطع المقال
 خلف شديدا في القضاء فديدا
 وزيننا غملا مضماره
 وان ما يظنه الخطاء
 وان خلف الوفاق ظاهرا
 فمعظم الغوم بذلك فالوا
 هذا هو الانسب بالصواب
 نهاية الشيخ كذا لكن ندم
 وفصل الحلي في السرائر

فان يكن مؤبدا وضعيفا
 ثم لنا الاطلاق في الا^{خبار}
 وهكذا رواية صحيحة
 مقصرا لاسناد والدلالة
 للمنفى عدة من الاحبار
 صحيحها ومقتضى الاسناد
 لو عورضا من صافى ش^{اه}
 خلافة بمثل الشد وذ
 معترف بذلك الرباض
 لو فرض التكافؤ صحتها
 وحجة الحلي لا حلتبه
 وهل يجوز القطر بالمتن
 وحكم مربع الاقوال
 والصبر للمعبد بالصواب
 اوطن بالرعاية او فوجبا
 فلا بلى مرتبا لضعفا
 على الغضا لاجل الانفا^ض
 مربع تقر بها صريحة
 انوارنا برده فتالة
 وبعضها بوصف باعتبار
 صحيحها فاصرا لاسناد
 لشهرة اجماعهم تراهم
 فتدنا يكون ذا منبونا
 مع انه في ابده مرتاض^{نعم}
 فيبقى الاطلاق لنا سلبا
 مع انه يرمى بعشكليه
 او يجب الصبر الى المشقة
 برسم اطلاق واستقصا
 ولو في الاصططار كالنجا
 فليصبر في كلها سويا

فدا كفى جماعة بالخز ما
 وقال ذا بظاهرا لا يختلف
 تذكيرة فضل بالرعاية
 ومفضل الحلي فالقوية
 لا سبعا الترجيح للتفصيل
 تمسكا للمنفى بالاصول
 نحوى الصلوة للجوانم فاد
 وقد نفى الخلاف في المختلف
 وهكذا صحيحة زائدة
 للمرضى الاجماع باسنا^{به}
 وينفى الرعاية بالاصول
 سادسها نفى المختار
 ما بين من مفرطا بمقتضى
 نفى بالقضاء فاما بالقطر
 فذاغ الكفارة بالاصول
 كان طريق العلم منه عدا
 مدارك مقاربا للمختلف
 كفى بذا مظنة الماء
 ليست كغير ذلك بالسوية
 من بعد الاطلاق لدى العلي
 لزوم علم نص بالحصول
 فيما طريق العلم منه عدا
 ومثله المدارك من خلف
 دليل ذالمرا^م او امانه
 في كل علم قد فقدت بابه
 وهكذا القوة بالاثوك
 وقد مضى تعبين ذا الجاد
 مجرمة او مفرطا بكفتر
 بما هنا وعدت للبيط
 خلافة لنا درمقول

فظاهر اجماعنا قد حصل
 ثم لنا على المضامين
 اجماعنا عليه ايضا قد كفي
 واجتج للشرط بالاصول
 وهكذا عموم نص خاص
 ومثله معتبرا لفساد
 اطلاقه يشمل للبدار
 وهذا انك بنو الحضرة
 لا سيما مع كثرة المجاز
 اجماعنا لا يقبل التأويل
 كذا قوي قدر واه سعة
 للفظ النصوص بالكفا
 ويثبت صفاته بالاحبار
 لا ندخل الكبرى من الاختين
 غارضا بنصوص الصغرى
 صحيحة عن ثلثة قد وصلنا
 وجوبه في كلها منصوص
 وذلك بالثبوت ابدائي
 لما مضى لميك بالقبول
 يختص ما من من كاش
 فانه ليس من الصراح
 بنصوصنا في حال الاحياء
 ترجيح تقبيد بدون ماين
 لوحد التقبيد لا يوزي
 مضانقل ظاهرا بحصيل
 لكونه مصرحا بالفساد
 في كل ما عدا فظا رة
 بانه من موجب الا فظا
 سورا بل اجماعا من الصغرى
 راجع الى انوارنا لبدى

ان زرع النعم بان يبيد
 للاصل واستغنا عن الزوا
 بل لما جد في ذاك من خلا
 مفصل ما بين ما ان زرعنا
 كالحزم والخبر والمبشرات
 فهو جيب افطاره في الشا
 وان يكن برده ما ند سلف
 وكل ذائما اذا ما رجعا
 من انه يقضى مع الكفا
 هذا هو الا نسب لكن في العمل
 سابعها وصول ما تمضمضا
 ان لم يكن متمض الطهارة
 ذا الحكم اجمالا بلا خلاف
 مظهر لعقود الطهارة
 او انه يختص بالصلوة
 بلا اختيار ومنه ان يظن
 وهكذا الاجماع بالحكمة
 الاما يرى الى الاسكافي
 مما استيج بنبه او مغا
 بل ما ينص من مباح الذات
 ولم اجد للقول من بيان
 مع هجر من سلف ومن خلف
 عمدا والا لانا لكلام انجعا
 لكونه كفا مدا فظا رة
 انوارنا في الاجتهاد ذوا
 محالفة مع التقدي نقص
 فليس ذاكما مع الحرارة
 تفصيله في معرض المصاب
 ما صح الصلوة او اعتباره
 اراؤهم في ذاك بالشا

عمومته محكي الانصار
 خصوصه يرمى الى الخلف
 وفي الروايات قال بالعميم
 من بعد الاجماع في الانصار
 ولم اجد للحصم من دليل
 فان يكن باخذ من الحليم
 منطوقه تضاهيه في انشا
 مخالفا لجماع شيخ الطائفة
 وان يكن بملوك ذلك فائلا
 هذا ولو مضى كلوا القمينة
 اما القضاء فلا ذم للثريد
 اجماعا بطبق ذابعتند
 معركة نظام في العدد
 في القضاء يقتضي بلا كفارة
 فلم يجب لا جلتها قضاء
 وكما له منه من الانصار
 وهكذا جمع من الاخلاص
 ذافوه لاصلنا السلام
 والمنهي معبرا لاختيار
 مع نقضه لاصلنا الاصل
 ضوى فخر نطقه لم تجلب
 وذلك عند المعظم ذو عائله
 وهكذا كل الامور السابقة
 فان ذلك الماضى بقا بل
 لمحرر لدننه عن دين
 ولم احبذ ذلك من مشريد
 وبضا بوفقه ينقصد
 وانها يكون كالشريد
 او انها كمثل الطهارة
 وان جرى بجوفه المباح

تلك ان يعيث بالماء فاه
 وفي نجاسة نفيه
 وما انى بعض سوى الثريد
 والاكثرون اطلقوا الغيا
 وفي الرباض فصل في اليدين
 موافقا لما عليه المذكرة
 هذا هو الاثوم عند الفاصر
 لا يصر من القضاء نحوها
 وان انى الرباض في الدليل
 الاثرى مريضا او على
 فاسيد بذاك لا يجام
 اما القضاء في العيث فانفا
 اما الجوانث اركانها المضمضة
 الا من الشخ في الاستبصار
 لكنه حرم في المذهب
 او كان بالمضمضة رواه
 اذا لها بدور ماء فيه
 فيما مضى لم يات بالعدد
 بعينه لم جعلوا العنونا
 عشا فلتاه دون الاخرين
 عنها كذا عن الدروس ذكره
 لاصلنا ثم العموم الخاص
 لا يقتضي امرها عفوها
 لكنه بعد للعليل
 وبعد ذاعده ايام اخر
 وان يذاك مبيع اضرا في
 نقلا والاختيار بين الطباقي
 عن اصله فليس خلفه
 فخرم الشريد باقتضا
 عما سوى الصلوة باحبيب

ولم يجز بطريق الاستبصار
 بردها كلها منصوص
 نعم اني نص على الكفارة
 محله ان بعد از دراد
 وفي تكفير بذات ما معني
 وسأكت عنه النصوص
 واختلفوا في ماء الاستنسا
 اوانه يعني لما يقضى لها
 وقال بالاول بوالكاد
 مدارك مشي بعكس ذلك
 وميلنا الجنبه فدانمئي
 ثامها حقتة بالمسابع
 ورافع الكفارة الاصول
 هذا هو المعدود في المقام
 وقد ذكر في موضعها
 وقد ذكر في موضعها

وكرر

وكرر وكفا رة الاطلا
 لا فرق بين وحده الرضا
 وبين ما يقطر من اصناف
 تحلل التكفير في الاثناء
 ذامطهر الاجماع من اعضاء
 وان يكن مع وحده النما
 معركة عظيمة شمع
 وكرر السبيل بالاطلاق
 ونقبة كذا عن اكابر
 كالشيخ في المبسوط والحلا
 بينهما الاقوال بالتفصيل
 وباعاد الحيس واختلاف
 تشبهها في البعض والاباء
 واشدد ضعف الكل والشك
 والنفي مني مطلقا منصوص
 لو كان مع ثغابها النما
 وغيرها كلها ما سيات
 بوحده كرام اختلاف
 او فعل الجمع بالاولاء
 ونصه عن ثلثة اصحى ببا
 بان اني ذاب يوم بالاوزار
 لشدس الاقوال او شمع
 وثامها معه بالوفاء
 لشد من سالف وغابر
 وكتب المحقق الصواف
 لشوا عن الولاء والتحليل
 وطهر وسائر الاصناف
 لبطلها الرضا والاقوال
 لذا بذى الوجبه منبوع
 وهو الذي ما بينا مشهور

فبعضه الاصل ولا دافع له
 من اول الامر صدق النافذ
 نصرجه بذلك لا اقول
 وليس للتكرار نص وصلا
 بذا بيان حجة المكون
 وساير الاقوال لا يحجج
 رواية العيون والحاصل
 وهي مع الشذوذ باخلال
 في سند ما لا في الاعمال
فمن افطر شهر رمضان عامدا عالما
 تعذر المفطر للرمضان
 لا مستحلا ذلك مرثان
 اتفقوا منه كفلة الراعي
 واختلفوا فيما بين دافعه
 فبطل لا يقتل بل يعزر
 واشهر القتل وذلك لا
 مشوّه غارض الضمين
 وبطل ثلثان من وجهين
 بطبقه قد اطلق الصبيح
 في ثلث ذى الكبار صبح
 والاول الاحوط في الرباض
 ككتفى في ذلك باشتاقن

ويعدّر

كبت

كيف لنا ان نهل الحدود
 من بعد ان ننظر الرجاء
 لو فرض بينهما المكافاة
 او قبل اجزاء الحدود
 لو افطر المضارب بالولاء
 فبعد ان يثبت ذا عبره
 قصر لما خالفه الاصل
 ان يكن المفطر من بطل
 لو عرف فواعدا الاسلام
 ان افطر ثبث الاضاد
 وشارب كذلك المذلل
 لم يعتبر ضرورة الفساد
 ابو الضالاج غادم اسناد
 والمدعى شبهة محتملة
 في حقه ليس لنا ان نقله
فمن اكراه زوجته على الجماع طائفا
 من اكراه زوجته اناها
 يلزمه الكفارة اثناها

بجهد

بكت

بضرب من سياتهم حسونا
 لا تؤخذ الزوجة بانقسام
 ولو اصاب خلفا من الاعيان
 مفرط فيه وفيها امرها
 عن زوجها تحمل الكفار
 وراجع فضاء لها الاصل
 يرفع تكفيره بالخبر
 وان يكن ذا سند ضعيف
 وهل ترى للغير خبر من عمل
 بل يدعى اعمال هذا الخبر
 وسنمه مختص بالفتوى
 وان شأف ففعل الاجماع
 في المنهي كذا والخلاف
 ابدته بشهر فومية
 والحضم في الاضطرار لا يحج
 نصف الزناء معه ممثونا
 حتى قضاء ذلك الصيام
 الا انما هو العنان
 في القضاء فحق لها وسقطا
 عنها وكل شدوا المكاف
 وان صوم المكره مقبول
 فيما روى بفضل بن عمر
 لكنه ذو جابر شريف
 لا سيما الشهر في هذا المثل
 عن كلامه فانظر الى المعبر
 جبر المثل تلك لا توى
 نقلا عن المذكور بارشاج
 وهكذا الشفيع باعتراف
 ثابتة حادثة قد مر
 والاصل في التفرقة بين

شديدا

لو طارعت ولو باثناء العمل
 كل اثنى القضاء والتكفير
 ان طارعت له في الابداء
 لا بعد اكمالها عليه
 حرفا يحرق فابن الكفار
 وكل ذا يقين عن البيان
 والنص حاو لجمع ما ذكر
 ذات دوام وانقطاعا
 وانما الاشكال في الاماء
 وهكذا المجامع للنائمة
 كما انما المشهور في الكل العدة
 والاصل للمثاقلة المشهورة
 والصدوق في الاماء باتفاقا
 فمرة تصان في المقام
 يقدم العرب على وضع اللغة
 فصورها كمن وجها فطعا بطلا
 وفهم بالانصف في التفرقة
 وان يكن ذلك في الاشياء
 ونضعها اشكالنا له
 تكفيرها لا بعد اختياره
 ولم اجد خلفا من الاعيان
 فليس الامر بمثل من مذكر
 والخلف فيه لا تكون واحدا
 وعكس ما سمعت والزنا
 وثالث بكونها بالنامية
 وبعضهم قد قال فيها بنعم
 فمالة مختارة منصرفه
 كذلك في الحل في الزنا
 عرفنا بالانقطاع والبط
 لو قلنا الاطلاق مفاد ما فيه

لا ينقض الغوى لدى التكفر
لو ادخل المجنون في المنيقة
وهكذا المسافر في الحاضر
فالظن عند ثابت للفايد
فيلبرء واحتمل الفوائد
لكنه يبيح ذاك الاكراه
اذ صومها لا يفسد بذلك
حرم ذاك الاجبار في المداك

في شرائط صحة الصوم

شرط الصيام صحة امور
العقل والاسلام والحضو
وابعد ان لا يضره مرض
واثنان زد لو صام مثل النسا
هذا هو الاجمال والفصل
فلا يبيح الصوم للكفار
لنقصه في العزير الباد

المبارك

وتؤخذ بالطاعة الشريفة
وصوم من يحسن جزماً باطلا
وليس في الشاويب كالتي
تغلبه لو يكلم المرصني
وكل زامع فرضاً اطلبه
بان افان كلوا ذا اليوما
ولا يبيح صوم ذي الاعاء
وان تكن ينه قد سفت
معظمهم قد عموا الصاد
فالامر باد حيث باد عقله
مياسه بنومر لا يبيح
هذا هو الباعث في استاء
وزنها هنا لا ين بن
صحى المعبد من قد مضى
ولم يكن لذا من د ليل

بالخلاص غير في حنيفه
اذ مطلق التكليف عندنا
اذا مره لم يك بالو يبي
ان ليس للصبي بالسوي
اما اذا كان مع الاقارب
مضيق بل او حزن في الصوا
اجباله مضيق الا راء
اذا وهم في حكمه ثقت
اذ عقله في ذاك المضباد
وحب باد الامر باد عمله
لان مع ذاك مما يجمع
لا الفرق بين البدو وال
كلوه لخصنا بعين
فاض بهر السليم من المضي
مع ما لنا من اصلنا الا

لا يشر التجاج في القضاء
 وانما مظهره الكفا
 ما صحوا الذاتي الدين
 حتى دم مصادف النهار
 وهكذا النصوص بانفا
 من غير ما رواه بوبصير
 صريحه فيما عن ابن مسلم
 ندنا اذا ما قبل ما فطر
 في حكمه من الاطفال المبتهه **هذه هي شرعي مرتبة في محض**
 ويوم مبرز الاطفال
 وانما الخلاف في الشرعية
 او انه مجرد التبرين
 وكل طاعة بذا المنوال
 معركة بمئة بالسات
 برجح الاول شيخ الطائفة
 اذ نفيه منقول الامراء
 فيما اذا اعتد اقطاع
 من صوم اجما عابدون
 لجزء من عصر او ايكار
 كمثلا لاجماع بلادنا
 تبعها بالنسب وبعضها
 وازان عبد الزوال والشم
 اصحابنا يطبقوا قد فرغ
 بالصوم مطلقا بلا استكال
 اجورهم بصومهم مرعية
 يصير معناه الامار الدين
 كانت من الابدان لا الاموال
 اعصارهم دامت بذا المنا
 وثابتها سبدا الخالفة

واول القولين عندي ^{طهر}
 فلا نصيب الاجر للعمال
 وكثرى لذاك من اخبار
 بل وجب الصبي بالخطاب
 من بعد ان نذر الايجاب
 لا حاجة بما لا اوليا
 يكفي لساعة المساحة
 لحضنا حديث رفع القل
 لاجل فهم العرف وامسا
 واهما لمن اضاف نضار
 اذ معه القاسم وهو الجور
 والرضوى اسناده سليم
 وثالث كذاك من اخبار
 وبشر الخلاف فيهم يصل
 بقولنا ثبوت الاثما
 باوجه كثره مستظهر
 ائمة واخرى اخر الزوال
 مؤيدا كخبر المزار
 بالصوم والصلوة بالايجاب
 فاقرب مجازة استحباب
 حتى يقال منه بالنعاء
 لو كان نفس في الجميع فاقه
 مشولة للنسب لم يسلم
 مع ما لنا من اوجه الحجج
 اسناده في الحجج حرج الخد
 وفاسدا ختم المنقري
 والكل في تشريه سقيم
 تفصيلها يطلب من نوار
 بلوغه ضحى بما لا يبطل
 بقولهم لم ينفذ صيا م

والوقوف والندور والتمائم
فبما يتعلق بصوم المسافر
 في السفر يصام في مواضع
 وكلها في واجباتها
 وصوم عشرة معها ثمانية
 وذلك الصوم بدليل البعد
 كلاهما متفق لأصحاب
 والثالث الصيام من فدية
 مجردا أو جامعا مع الحضر
 ينصره من ابن مهران
 لا يندح اثمال ذاك بالمر
 ما بيننا فظ بذاك لم يغفل
 ثم لنا الكلام في اثمال
 وحذله مؤيدا مؤثقا
 من جهة التقيد بالشرط
 وما لا مظار من المزايا
 ثلثة لليس لها من رابع
 ثلثة الهدى لدى فاتها
 لنا هض الجمع وشهر بقيق
 مع عجزها كتاب حج بدينه
 واول الامر في الكتاب
 معينا وشاوطا منه السفر
 مختلف فيه وذاك المشهور
 صح ولو مكاتب بندا
 افادنا الشك في ذاك الغرض
 اذ مطلق بذاك لم يغفل
 انوارنا محفو للحال
 وان افادك الجواز مطلقا
 نأيد من جهة ارتباط

مقيد في جهة الشا في
 ثم لنا حكاية الاجماع
 بل لو اصاب بابق محذرة
 معاملة للنص بالكدور
 ولم يعم فرضا عدا لثلاثة
 كالمرفق في مادة فندرا
 دليله ما مر مع جوابه
 غارضا للصوص بالطرح
 مقيدنا فدا طلق الغنا
 صدقنا ومثله والدة
 كلاهما عن الدليل عاري
 وكل زانين عدا المسافر
 وهكذا الغاظم للثامنة
 في صوم المنكر في السفر
 في القدماء انه لا ينبغي
 فلا عشار منه في المصان
 مؤيدا بمثل ذال السباع
 الا يتردد من المحقق
 وقد سمعت سدا تقوده
 الاستاذ السبق لا الحديثة
 معيار لم يقيد سفرنا
 غامله الندرة في جنابه
 ان ليس صوم لندرة الا
 في كل فرض ماعدا الرضا
 جزاء صيد صام صائدا
 وعنها الاصحاب بالباري
 بكثرة وهو يحكم الحاضر
 عشار من يوافق احكامه

بالنوع

وانه يحرم كمال الفريضة
واقترعوا من بعد ذلك
اخرى مشتبهاً على الكفر
بالكفر ما جازاه بالتمام
وهو الذي ما ينبتا قد
ولو ترى صحبة البر نطلي
فانه اخذها لنفسه
ففيه لعله الثواب
من بعد ما اتى الى النصف
جبرها بشيء عظمه
لفهمهم مفادى الصحبة
وكل ما مضى الاطلاث
موقوف وان يكن قد خصه
مع ما لنا من الكرامة فيه
والكفر عند من يكونا هلك

والاكثر من شدة واثم
فقرينة مشتبهاً بدون
وانه ليس يذى التواهة
كم فصل داخل الحام
نختاره من بعد ثبوت النظر
فان اخذها وخصها بخطي
ليسفه تضرب براسه
لاحل الاستفصال في الجواب
واضحاً اسناداً بالثبوت
ولو مع الحدوث لا الفلك
مغتنقاً ما شهدتهم سلاحه
ولو بكثرة لذي الشقاق
لكن في حال ما مضى ذاعصته
فانظر الى انوار ما يقبه
ولو بجمع النص كان سهلاً

واستثنى من كراهة الصيام
لدى ضيق سبب الانام
وظفها صحيح بن عمار
والحق المعبود بالمدنية
كاعن الحلي والصدوق
صيام الاعتكاف بالمتأجل
اشان فيما بيننا وزجان
وليس للموت من ريسل
في الصيام متى تؤخذ بالصوم وكذلك الصيام
وحجاً من بين بلا خلاف
حلا منهم اخذوا في الابتداء
مشهورهم سبع سنين قد
وربما افراط في السبوع
وفرط بقدره الصيام
يطبق اذا فادنا المعبد

للحاجة بثلاثة اشياء
عليه الاف من السلام
بطوله فارجع الى الانوار
شاهد الاثمة الامينة
وعن ابيه القول بالموت
اربعة تكون لمن ابا جد
وجامع الصبر والكونان
ينظم في الامر من العليل
في الصيام متى تؤخذ بالصوم وكذلك الصيام
مهيئاً النذب بالامساك
للحكمة القول بالارفاق
وبعضهم لذلك لثقل الخد
سبع مشدد لما فادنا
ثنا بجمائله الصيام
مفقتة بذلك يقبده

وفيل راء مدار الطافة لدى هذا القول بالوثاق
موافقا لما عليه المنهى امر الربا ضحوة فداقته
قد وردت بطيفه الاخبار وبعضها كان له اعتبار
بما ينزل جميع الشفع وغيره بها شيوخ الوسع
للتبع فيما قد اصبحت لم يرد الا جميع وهو خير مطرد
يخص باطفال لامة محض للشفع بالثمة
لوسلت في حقنا الدلالة منزل كالشفع بالارالة
وليفيد ما روى التكاوي مع شذوذ كيف بالسكون
قد بغي الكلام في الصبية اخبارنا عن ذكرها خلية
سما اجماعا فداقته باخذها من مثل ان شعا
في انه لا يفتح الصوم من المريض المتضرر
ولا يصح الصوم من مريض اضربه بعرضه العريض
من يدا وصعوبة البرائة او مرض يجدد وراة
كذا مشقة بذل طائفة وغادة الامثال عنها بابة
وكل دافضة لامة وهكذا الاجاع والرواية

لوم نقل بحكمة الدراية لا سيما الواقع في النهاية
صوم الصبح عن افاد ضره امرضه مثل يفسد مظه
في المنهى تردد في ذلك ورجح الاطراف المدك
وهو الذي يظهر للعليل وكما لنا في ذلك من دليل
يخصه الصبح للحرب بعد ما ليس بالعزيز
وهكذا مشقة لوفضا حصولها في عين من قد صا
والظن بالاضداد كما ليقين وشكر في معرض الاين
لا يبعد الاحاق والوجلا ظهور لفظ الحوق في المعنى
وفي الرياض قد جرى نقى الحج اجراؤه مثلا المقام ذوق
هنا ومن شرايط الصيام ما ساء الاكثر في المقام
وذلك قابلية الزمان فلم يكن بقبلة العبدان
وهكذا في شهرها الصوم مما عداه واضح البطان
كذلك المشروط بالولاء في زمن لم يات بالوفاء
وكل ما مر مشروط مشامه والمقل فدا ما سباني كان
في بيان اشكال الصوم

للعوم اصابه بام اربعه	ما اوجب الله وما قد برعه
محرم وهو الذي قد بدعه	مكروهها اجوره محبده
والواجب سدس الاصناف	لشتمها والهدى واعكاف
وصومنا المنذور والاحسان	كذا قضاء واجب بالعبان
كفارة والضبط باستفراء	من جهة الاختيار والافاء
فيما يتعلق به من خاص من علمه وشرطه وحكامها القلائد	
وشتمنا بصوم من شهداء	هنا له وان يكن منصرفا
بعينه صريح لفظ الامة	وهكذا ثاثر الرواية
اجماعنا بطبقته قد حصل	بظاهره مستفصلا وصلا
كذا اذا علمت بالعبان	ان قد مضى الصلح من الشبان
عليه الاثاق منا حقا	وكونه ضرورة قد نطقا به
وهكذا المرنى بالشاع	ان حصل العلم بهذا اجتماع
خلا فم في ذا النجى ما يلب	واي شئ نون علم يطلب
في ظنه ولزله شد به	في حكمه افوا له عند بداه
ثم عن ذلك كنه مخربجا	وربما نادر وجهه نرججا

نرججا

فيمن

وفيننا فاض بدا الطريق	عن غيره يحكي من الرينق
والمنتهى عن ذلك بالاباء	وحلفه الهى بامثداء
بما اشدى جمع من الاواجر	الى الواض ثم هذا القاصر
واحتمل التفصيل في المالك	حكاية عن موضع من ذلك
ما بين ان يقوى عن العليز	طنا وعنه ولو مثلين
وعضيم اني بعيد الخالب	فظاهر عن غير ذلك هارب
ثم لنا الاصول والنصوص	لها لظني نفسه مضموس
للدول صرف مباس فقهي	عن اصل مع ما سمعت مني
لثالث قضاء الاولوية	وهي مبال ما مضى ردي
لا الهافي الاصل لا محجة	اصالة البصوس ذات لهجة
في شوق السلال بشهادة اللين	
واختلفوا الوشهد العدلا	مشتم ما بينهم نولان
والاشهر لبثون بالاطلا	من جهة الصحو والاطباق
قد دخلا من خارج اوحلا	في بلدي بغيره اشتملا
وفرقة من سابق الاصحاح	بالفرق بين الصحو والحقاب

في الغيم مطلقا معانقولا
 من داخل في المصر غير قابل
 لمفع الصدوق ذي المقالة
 وهكذا الخلاف ثم السبعة
 ثم لنا قولان نادران
 وان نشأنا رجع الى الاصل
 ثم لنا الاخبار من صحاح
 لعنده اعمالها من اكثر
 كذا العموم في قبول البيئ
 في الغاية المصنوع للبناء
 لخصما صحيحة الخراز
 فذكروا اجوثر عدده
 فعندنا لا يرد علينا
 وقد نفى بذلك في الرأى
 هذا ولم يلق المراد

وصحوا الخروج لا الدخول
 عدله بالحسين كانت ^{له}
 والشيخ في مبطوطة فقال
 اثرهم ما جاوز واعن ربعة
 وثالث اعرضت عن بيان
 في ضبطة مثل هذه الاطوار
 وعجزها في قولنا صراح
 بل نقل الاجماع من معتبر
 لا كما لباض ند لب البيئ
 اذا العموم المدعى لم يثبت
 كنهها رواية ثوري
 والتميز من بينها سدده
 تخصيص ماله لما لدينا
 اصل الشي بالصالح والناس
 ما كان من نصبه لتنفاد

قد نفى الكلام في الحسبنا
 بنبية الاطلاق في النصين
 ونفبه اقوى لدى ذا الفكا
 وهل يعم الحكم للفقيه
 عباثر مضرح بذلك
 بل بعضها طاهرة الاجماع
 وقد روى صحيحا المصنوع
 باخذه المدارك رليلا
 اذا الكلام كان في العوام
 وهكذا في بعض الحلي
 وهو المسمى بعبيد الله
 وروى ما معنى عليه الى
 نعم له السهو في الاستاد
 فانه لزبد الحسام
 فعند ذلك يثبت المرام

من دون ان يحصل النفا
 لكن جواز المثل في البين
 وكله من شاهدنا
 وعجزه بدون حكم منه
 عن ثلثة ومنهم المدارك
 فعندنا يندفع النزاع
 من حازم وفقه مشهور
 وعندنا يكون ذا علك
 وان مضمورا من الاعلا
 وان بعين هذا المطلب
 صادفنا بفقهه بياهي
 لانه في الفقه كان اعلى
 فارجع الى كلامه بنادي
 وماله في الفقه من نقا
 مع طاهرة الاجماع والساد

في بيان حكمها العدا لتي في قوله

وان يكن قد نفذ العدلان هل يكفي بواحد فولات
انفق العظم منه بالعدم والدلي قال منه بنعم
خلافه في اول الرضا بصومه لا اجل الدبان
ومخوه كعدو المطلقه وسائر الارض من المعلقة
ولم يقد في سائر الاهله في رمضان خالف الاجلة
لاجل الاحتياط في الصيام ولم يجز في مثل ذلك المقام
هناك زام منع في اصله لكونه معارضا بمثله
فانه بصوم يوم شك بصومه لا يقطع بيقينه
ثم ان لقوله الصحبة باوجده رعية جرحية
تخالف المطا واضطراب في مشد والبعض بالصواب
ولفظ عدل ليس بالدليل بعم للكثير والفليل
ثم لها معارضا لثوي جاعله لها غشاء احوى
في نهوض حكم الحاكم ان حكمها باليقين
ولو مضى الحاكم بالعدلين ولم يكن نفوذه زامين
بل جمع في ظاهره المدارك ومعه الحدائق بشارك

كذلك ثابته له قد كفته مقولة عن عمر بن الخطاب
وعنه الناضى الانوار لا تصنع خلفا فرب تعالى
وكل زاموئد بالسرقة احتيا وتكف السرقة
فيما لو حكمها بغيره

وان يكن قد حكم بعلمه فقولهم مختلف في حكمه
وفي الدروس رجح القبول منها بمحمل الا فولا
وقلبنا ساعد لا ولا وكنا في ذاك من معول
منها عموم اخذ بالاسلم للماكم ان يحكم بالعلم
اخبرنا ذو الخبرة بذلك لنعمهم فانظر الى المدالك
وهكذا مقولة ابن خنظلة وما معناها نكل شمله
طون من مقولة في اليقينة اصلا ومعنى مرجع ما يقين
فعله في فرعها باليقين بذلك كل ما مضى ثقتي
والحصر في حديث مولانا ايضا من مال نحو الجدل
وحكمه هل يشمل القبيك شك شمول ما مضى بل
في اختلاف العدلين في الشهادتين

في بيان العلامة للمدينة

ما من علامة الهلاك
 ونحوه بعكس تلك خمسة
 وهي تكون جدي ولا وعدا
 كذا نطو واخذ الحامس
 معطيا يجرها قد انطبق
 عن غيره بمثل ذلك قد حكى
 فخذول لمن يشد سنا
 من منه من ربا علينا
 يابدنا عن ردا في الامر
 هب دمه الاجماع في الشفق
 قال لنا من صدقنا ذكر
 في العدد ثاني تلك القدة
 واقفه المصنفين فذكر
 قال لنا شعباننا نقصانا
 فكما هازن بلا اسكال
 قبل وكل تلك بحسنة
 غريبة والشفق قد مضى
 من اسيد الرمان الطامس
 ونحوه بمثل الاجماع نطو
 اصولنا بطبقه فتذكر
 شكامة كما همعنا
 من اننا بنجم همدنا
 واجع الى الانوار صناديد
 بيننا بقطرة الفصبح
 منجم او كما هو فقد كعد
 صدقنا او قد نارا المعركة
 معاشر البائسين من ذا بشك
 واما في احكام الرمانا

وارسل بنية الشهورة
 واجبا نوافعا الحثوبة
 نوافرا بعرض الانتفاص
 وهكذا التمام للشعبان
 وجعلنا اسنادها صحاح
 وفي الفقه جاء بصوص كاس
 وكلها بقيل لنا ويل
 فبال ذي الصالح والاصول
 هذا مع السدود والهجرات
 ومفع بالثالث قد شفا
 لما روي بذلك من مضين
 لنا اليوم كالاصول مشفر
 وان زود خصوص بضا بهر
 لشجنا معبر الاستناد
 لا مضغ من بجا اول بفضيرة
 للفض والكامل والظهور
 من ملل فاسد غشوبة
 للرمضان ماله اغصاص
 كلاهما كما سوا سنان
 ومثها فيما مضى صراح
 اسنادها على الوضوح سدا
 فانظر الى التهذيب بالخليل
 وهكذا العوم بالاقول
 عند ذلك الفلاح بالحيران
 وفي الفقه مثل ذلك صفا
 كلاهما في السند زومين
 لاسيما الخلال جنما في هجر
 فاعن المولى الامام العكر
 لوله يصحح بين اسناد
 من دين كالرباض والذخيرة

ردية عشوبة

ومحمد الضان بالثقة
 الشيخ عمل بالاشراح
 طوقا الفتية للصحيح الرازم
 نذره ببعض ما دنعنا
 وخامس خمسة قد يوافي
 نضار السند الى العمان
 هجرها بنينها كالرضو
 بغيرها عملها استجاب
 اذ ذاك جمع لا نرى دليلا
 مشي الوسائل بذي الروية
 لو يكن الهواء اذن بصاح
 محمد واه بن مسرا ز
 فيما مضى نوحنا استعنا
 بنقل نفعنا عن الاسكاني
 عموما وصفا بن عفران
 حدوا النصوص سبها المرو
 لان ثم عامه السحاب
 وعادة المختلف عليه

في رواية الهلال قبل الزوال ثلثين

واختلفوا في رواية الهلال
 مفيد يكون ذا كليل رابر
 سيدنا قد ناله لنا صر
 مشهورنا ذاك كليل غاب
 مقدم رجبك واخرى خرا
 فجاء بالتفصيل في القولين
 واختلفوا في رواية الهلال
 مفيد يكون ذا كليل رابر
 سيدنا قد ناله لنا صر
 مشهورنا ذاك كليل غاب
 مقدم رجبك واخرى خرا
 فجاء بالتفصيل في القولين

فوافق السيد في شعبانا
 وما هو المشهور في مضمون
 اصولا او مضمونا واجامعا
 ويحبر الضعيف في اسناد
 للبرقي ليس سوى ضاين
 نضا بقصران عن مقارنه
 نصوصنا توافق الثقة
 فخذ مشترك المورد
 من اية الشهود لو يبادر
 ووافق المشهور في مضانا
 والوجه في بصرته موفور
 عن ثلثة ثلاث او رباعا
 لبهره كذلك في الاسناد
 اجماعه بجره ذو مابين
 الحج منا سمعت ثاممة
 عن ثلثة نضاه للثقة
 لا نضع بالفتو والحمود
 اطلاقه مورد حكم احن

فمن لا يعمل الا هاتين الحجتين

من حيل الا هلة بصوم
 سببنا اجزاء ما صام
 او اسبنا سببنا الوضو
 لو بان لاحقا مبالا داء
 وكل ذاك في معرض الاجماع
 ما نحن شمرا قد لو يدوم
 او كفت مضارنا يا م
 نفوم انطباقه سبنا
 اني به ارجاء بالقضاء
 عن غير واحد بالاستماع

وعضد في النص بالبيان صححه الله مع ابان
في شأنه بفتح بالامان ثوبه في غايه الثواني
منهونه كالعلم في امثال كذا في التكفير والهلاك
لغناذا الظر صيام الشهر سنة ولو دام الدهر
يكون مخبراً عن الرضوان بشرط ان يطابق الشهران

في بيان شرائط وجوبه

شرائط الوجوب للصيا ما امر للصحة بالانعام
الاسلام نفيه الخلف باوفاه مجد ما يكلف
فلم يجب صوم مع الصياء ولا مع الجنون والاعماء
لو بلغ الصبي او اصابا فلم يجب اتمامه اطلاقاً
ولو مع السبق على الزوال ولو مع السبق في اللبالي
وفي الرباض عدم الخلاء لا كتاب الصوم من خلا
فكلف الصبي بالانعام لو حصل الامران في المفا
موافقاً لذلك ما للعبد ما ذلك بالعبد بالادنى
فصية شرعية الاعمال سمعت من مبرز الاطفال

ثملة او امر الصيا مه وهكذا او امر الانعام
وفي الرباض غفل عن ذلك هنا وقد مرغه هنا لك
ومع جميع ذلك لا نقول تطبيقه اجماعاً منقول
عن ثلثه ومنه السرائر صلوة حصم معنا نظام
ونص عيص ليس باستحاض في رده لا تضع بالرباض
لورل بالفعوى نفي الفضا كلا ما قد كان في الاداء
واختلفوا في داخل الاسد بل دلوك الشرقي لانعام
معرفنا قد قال منه بالعد مبطو قد فاه منه بنعم
في سبله المعبر كما سبق وسبلنا الجنب قد اظبوط
فصية الكيف بالفرع قد ثبت وجوبه مزوي
مع ما مضى من وجوب الصبي فليس ان يفطر بالمرضى
مستوفى نص العيص في الفضا فليس في المقام بالامضاء
وفي الرباض بدعي الاجماع نظام ان تم فانيا عا

في عدم وجوبه للصوم على المريض والمسافر

وله يجب صوم على من صيا او سافر بما الصلوة نقضا

وفيها السنة كالكتاب
من دون نظر ذاك لو
فليس كما بقيت لها
بل خلاف ظاهرها نقل
وهكذا نصوصنا قد خضت
بثلة اخرى على الخبر
بكونه الخارج قبل الفجر
مع كونه فاصدا للزوال
صريحه في خبر صحيح
في باقي صورته **في الشك في السنين**
مع انقطاع الصيام مطلقا
وامساكنا ببل خلاف
بطبقه صريح نص النهر
اما القضاء فادخل الكلب
وكل ذا اجعل لمريض امسا

وهكذا الوفاق من الاصحاب
ولم يجد من حبه الزوال
يجزى الى القضاء بلا انقطاع
في الاول الاجماع نصا قد
بالا الا انها قد عوضت
فداوت بحمل خبر
مخبر في صومه والقطر
منزله والشمس لن تزل
انقضى به جمع بلا شجب
قطع الزوال او شفاها

وانما الخلاف في المسافر
لشتمنا القولان في المقام
وحاد عن ذال النجس لها
وهو مع احتمال الاول نادر
برده الاصول والموثق
فالقول بالحق كان وثق

في انزال اصلي للصوم

لاصوم للصوم والنساء
واي جنه اليوم ذواته
ولو يقطع بعيدا الفجر
او كان سبيله بعيدا العصر

في شدة وطأ القضاء

صلا القضاء حثا له شرط
العقل والاسلام والبلوغ
والغرض اسبغ ان الزك
فلا قضاء الفطر صبيبا
وهكذا المطبق من محبون
كذلك كل كافر صليبا

ثلاثة فهو بها منوط
بثوبها في الحلة مفروغ
من دون ان تغني زمان الذك
ثم يره كعبه سويا
او فاته في حاله المحبون
وليتظر مرثدة ما سبيا

تمسكا في الكل بالاجماع
لاصلنا السالم عن معارض
ظاهر ما ثبت اداؤه
لكنه لا ينقض في الكافر
يخلف ذاتي حقه صراح
واولن ما اسند بالجومي
لبعض الاعلام حديث
فدفع الكلام في الاعماء
في الاشهر بما مضى فالتحق
وقد مضى الشجان ما بالقضا
كل مع الاهمال بالبيوت
وربما يفضل الاسكان
ولم يكن يعني بالاختيار
وان يكن يرتفع الامران
ثم لنا مصوصنا الونية
عن ثلثة ذاك بالاستماع
ما للقضاء ليس هنا بمفرد
في الاولين ثبت انتفاءه
اذ عندنا وجوب الاوامر
من النصوص جليها صحاح
ثم ابان بوجوده اخر
مؤيد فخرية ذوحب
فصاؤه مختلف الاراء
نا الصوم كالصاؤه في الفوا
وهكذا الفاضل في كل
ومعها ندسوا بشو به
منه بشرطين يكون النكاح
ان كان ذا سعة في الهاء
او واحد فقال بالاثبات
صريحة في السند صعبه

ومثلها قد جاء في الصلوة
وابن المرحى دليل المرحى
دليله لو سلمت صفاء
ولو اجد مستندا لاكتفى
جوابه بمثل المعارضة
مفتدرا الاصول سلما

في بيان وجوب القضاء على من عدا الامم

من يرتد دملها او مظربا
بلا خلاف من اول البصرة
ما عارض العموم في المقام
لا يثبت المقام للنيادر
وكل تارك سوى السابق
او كذا الاربعه المفضلة
عدا يكون التارك او شيئا
رياضنا الاجماع قد حكاها
في بيانها من المائل المحض
مع كونه بعينه العنوان
في بيانها من المائل المحض
مغلقة بالقضاء

ومرض من رمضان استمر
 لاخر في عامه فدا نهر
 فسقط مضاه عماره
 معظمتنا لا سيما من الخلف
 عن كل يوم كفر بمبدأ
 من مطعم لنفسه معبد
 وبعضهم في حكمه نكاحا
 عن الصدوق اصل ذلك
 واقفه الحل كالعسافى
 وهكذا علامة الدوران
 وابن الحبيب بين ذين يجمع
 وسيله عن غيره لا يسمع
 للعظم النصوص قد نظمت
 بل يدعى مريضا ان توارث
 ولو غير الكتب المعروفة
 نخذ من الحدائق صنوفه
 وبعضها رواية معللة
 عن علل في ذالك الكمال
 كذا النوعان من الروايات
 ثمك الجماعة بالابه
 قد حصصا بفرض ازيشن
 مثل المقام هل نسبت
 واحاط الاسكان لما
 وجوب ان اراد ان يسلم
 موثورا وله بها عه
 ذالك له وليس للجماعة
 شأن به ذامنا قد
 واصل ترى هنرم الاسواق
 موانع للفرقة للفرقة الثنية
 ماول مجمل الثنية

او انه يحمل باستجاب
 سبابة لذك ما نصيب
 وقد روى بطريقه الصحيح
 ابن سنان كان في املا
فروع
 ومن غير مرض فدا فطرا
 ثم استمر مرض فاحرا
 في طرد حكم قد مضى ثولان
 على اطراد كنت بالكل
 بمقتضى صحيح بن سنان
 وهكذا حديث برشاذان
 وان يكن ثمره لا يجاو
 لكن لنا منه وجوه خالو
 بل مفطر بالغير ما حصل
 اذا فدا في رمضان اخر
 بمقتضى المظنون والتعليق
 اثبت لولم يروى بالتعليق
 ان حاطا اناه ذوالقوة
 فقد انى الحقو ذالك حقه
 ومن عليه حكم رابع الصو
 كان يكون مرض ثم السفر
 ثنية التعليق بل ونحو
 انوارنا للشرح نعم المأوى
 خصاصا كما مضى حياط
 اذ كل ذابا بالسند شاط
من غرائب اخران
 مكره رمضان مثل الواحد
 ولو اكن خلفه بواحد

الامن الصدوق في بعض افضا
 للنسب والفتوى ظهور العلم
 وهل يكون مذموم مكره
 منها عكس دار المنتهى
 بوقفه اصولنا عمنه
فهي من بين الرضا والرضا على ما عليه
 لو برء المريض في الاشياء
 وجاء ضيق فيه امرضا
 مبعثان كان بعض الاولا
 واحتلفوا في انه هل يقدر
 ثم استشار النفي فذان في
 وفاته عن ثلثة الاواخر
 بلجته الاصول والنصوص
 وهكذا الحفاء في الكفالة
 مغرب دلاله الشواهي

نصوصنا بخمس النصوص
 اطلاق ما حدثنا زادة
 مطاونا لجانب القضاء
 راجع الاول والثاني
 والاول منزل عليه
 وخالف الحل في القضاء
 تخلف الاجماع في المعبر
 وليس للحكم سوى الاصول
 بما سوى نواتر ما فضاء
 ونص سعد ليس بالسعيد
 واوله ما كان بالعبد

في بيان مقتضى هذه القديرة

في الاحوط مصرها المكبر
 وفي الدروس كالزكاة
 بل ما ذكرنا الا ونوا القاعد
المسئلة الثانية في بيان القضاء عن الميت ما فاء

بالسديد

الحق
مطاعم

تفخ عن السب من اولاده
ما فاته من الصيام لمرض
مع برئه ومكة القضاء
هذا هو المثل والنعمان
باني له الولي بالعداء
وجاء بالتفصيل انصا
فان يكن مال الفداء فام
للاول الاجماع بالحكاية
في كل ما فرض الفضا يفتح
غير الذي اعجوبة الامار
حدثنا مشايخ الاخبار
فضعفه لاول المشايخ
وما للهديب والاستبصار
من الاخبار واقف العمان
موضوعنا سلم عن معارض
الذكر الا كبر بانقاده
او غيره من اي عند رقد
وما قضى ومات في الاشياء
عن القضاء مطعم الجوعان
من ماله مع عسر ذي الفناء
بين غنى الميت والاعسا
يعطى والا فلولي صالم
ويدعى نوازل الرواية
ليس لها معارض صريح
في المنز والضعف والاعسا
والكل عن بي مريم الانصا
ثم القوي للفقير الشايع
اسناده صحيح بلا عثار
للاصناف والاول والاشياء
من بعد شغل النافض والاشياء

وبحج

وبحج القوي بالعدد
وان شاء فقدم الاخبار
مع كونه بواقف الجمهور
بغيره لو نظر انصا
يكون ذا مخالف الانصاف
سبط البريع قدر ومصحح
مفضل لجانب الفداء
عمله السديب مع انقضاء
والاحوط القضاء بالاعتناء
ثم هل العامد في البفطار
توقف منشاؤه الاطلاق
من اجل ذا خصص في الادب
وان يكن يهوت في الاشياء
فما على الولي بالاجماع
واما الكلام في سحباب
وكافنا الصحيح في النعند
ثم ليكن في جنبنا حقيرا
يكون ذا بالمنتهى ما ثورا
مقد ما مبدية الاحياء
لكونه بالحج باضاف
مخبر اينهما صرحا
وما يرى مفت هذا الانصاف
للكبر الا كبر زواله
رعاية طريقه الا بطلان
انما كالمفطر باعتذار
في منطق النصوص والسيار
جماعة بحسب طبعنا السائر
من دون ان يقدر بها
وجوبه والنص بالشاع
فما في ذلك للاصحاب

للعظم البثوث لكونها بالغا
 في السننى اجماعا فظهر
 ليس له معارض صريح
 ثم لم يرد فاعده المسامحة
 فدبغى الكلام في النواهي
 واول ذى معه ثنائى
 ما التمنى في افاده الخيم
 لوصارى الاصول زانصلا
 ففهمهم فزينة المقام
 وصل يكون السفر كالمرض
 وان يكن وفائى في السفر
 معطيا المفالة فذمت
 بخلافه استفاضنا لايقا
 وهي مع التذركيف ثبوت
 انا لولى تابع للميث

بعض من الاصحاب منه وثقا
 على البثوث زانصلا
 غير الذى اسناده صحيح
 تلغى لذات البين ^{المسماحة}
 لموض ثان عند ذلك
 وهو يجب تلك لا يكانى
 في موهم الوجوب كالصميم
 نفوا لانظر المشو
 والاحتياط فاطع الكلام
 او يجب القضاء بذكر الغرض
 وهو على فعل القضاء لم يقدر
 دعوى وفان بالاصول اذمت
 والشج في يهد بيه بخيار
 مع ما لسان النصوص على
 فاسقط عن ميث لم يثبت

وديننا بفصل في ذلك
 فان يكن ضروريا في السفر
 وان يكن لغبرها اسفاره
 وجهه محض الا عباد
 عالف الاجماع والتعليل
 في روضه وهكذا السالك
 فغند ذابرين للمشهر
 فوافق لثنا مختاره
 من جهة الدروس للاخبار
 ولم يقبل مفت هذا الفصل

نشر

ازميت وليه عددا
 او وضعت للمزوجات
 معطيا بتمامهم بالخط
 حليا في امرهم فدرطا
 وجز الفاضل اذا ما نازعا
 ثم لسانهم اولى الناس
 وثوام فدم ليس اكبر
 وما الحلى سوى الاصول
 والفرعه نصوصها للقاضي

من ذكر يتوأم قد ولد
 ابنين في متحد الا زمان
 بالضمير بينهما والبط
 ففهما نصا فذا سقطا
 اما اذا شاذعا فاشرا
 عم له بدون الالباس
 حتى يصير النوامان اندر
 وهي مع العموم بالافول
 وما لظربه بالانهاض

لوسلم الثبول للمقام
واسنظم الاجماع في الربا
وان يكن كسركا الكفا في
نبرع الشريك للشريك
وهكذا عبرا لولي الوصي
بطبقه قد حكم في النافع
حلياً ثم منع عن ذلك
لنا نظير ما الحث عليه
بل نفسه لكن الحجزكا
اشهر في الفقه والاصول
عما يعلل لغرض بوجده
وهكذا نصوص بفسخ الاول
عائنه لو وصفا بشي
وحيثما قد قبلوا قضائه
ومن هنا بين حكم اخر
والغرض عما كان من كلام
نقولنا مع العموم الماضي
كلامهما كلف بالوفاء
هل ينفع الميث بالتمكينك
ببرقا عن ذي ولي قد يصح
وشجنا ومن له من تابع
والمنهي نداء انتهى كذلك
وان يكن رواية عائنه
كلاهما في الاحتجاج
اذ ذاك في البابين بالقول
وليه وعبره يستجيد
تقر رداء كله نولي
قد وزع بينهما يصلح
قد من الميث بالبراءة
من برء دمه ولي يؤمر

للقول بالمنع الاصول الثانية
هل ينقض القضاء في النكاح
جوائزه منقولة الا راء
وانما الخلاف في الاحتجاج
كالشيخ والفاصل في المختلف
وهكذا القاضي في باب
ونفقه بخاره الحلي
عز زيننا كذا في المسالك
تردد بينهما في النافع
لاصلنا السلم عن معارض
من مقتضى ظن الاعمال اغلب
عائنه في حالة الحيوة
اوانه من حيث ان يكلفا
اوانه مع عدم الخلاف
اوانه كما يكون الرزله
وهل تراها بعد ذامن بائنه
نهي مع الرجال بالنكاح
نضافا لنصوص بارضا
بري الى جميع من الاحتجاج
وبعض ما ابنه من مؤلف
بطبقه الدروس والفتوح
وشجنا المحققا على
وعبرهم من اليه سالك
ونفقه اضربها بالوفاء
اذ ما يراه الخصم لا يباهر
اذ طنه يضعف في المطلب
كلامنا في حالة المائة
هنا موضوع من تد
وهنا في معرض المصان
في ناعل تفكدا المفعول

وضربا للاكبر من ذكر
 وان يكن ذا ولد مخصصا
 فحينئذ الاطلاق للولى
 واختلفا لاختلاف الفضا
 فالشبهة اللاحقة بعدم
 وهكذا عن صاحب الوسيه
 وبالفضاء فمضى معبد العلم
 فهو عن الصدوق قد بواقي
 مع اصلنا صحى لنا نص
 للمخصص اطلاقا ايجابا بالفضا
 والاول معبد بما مضى
 شذوذ هذه اضاف في الرأى
 لم يسبق والد على الولد
 وفي الرأى ظاهر الاجماع
 خصص بذال الرجال في النص
 من لا استتم منه من مذكر
 او كان من انثى يكون اصغرا
 ما اعتل في النقص بالوفى
 ان يكن الاكبر من نساء
 والشبه والحلى من اهل القدر
 ونحو ايضا نسلك سبيله
 بل ذلك المشهور في القدماء
 وهكذا ابوه والاسكا في
 ان القضاء بالرجل مخصوص
 وهكذا الضريح في فقهاء
 والثاني في حداته لونهما
 انوارا بذلك غير راض
 الا لدى صدورهما ومن لا
 ضالهم في ذلك بالشباع
 بل تكفى باصلنا المخصوص

للشك في مشمول غير الوالد
 وبان ايضا عدم اشتراك
 في اكبر بقية الرجال
 لا بعدا للرجح منه لعدم
 اذ كل من لم يفت بالنساء
 وربما يقال يا نفاث
 والذكر الاكبر لا يوم
 من بعد ان يبلغ بالاشكال
 لم يجب البذل على النساء
 فحكى الشبهة بالعداء
 ما دلنا صحبة لا تضادى
 انوارى الكاشف ما في خلدي
 وانه معه بالاعتكاف
 مع فقهه بقاينة الاشكال
 وللصحيح ليس منه من عدم
 منها مع النساء بالنساء
 فدا حلا لولى بالاطلاق
 حين الوفا ان يكن الصغير
 والاحباط منه ذوالحجالة
 فذلك كالفضاء بالنساء
 وهو عن الدليل بالعداء
 نص بجامع من الاجناس

المسألة الثالثة

لو مات في دمه باعته
 في النافع الجنون للفضاء
 وفيل في الضيف والعين
 مشر ان كانا مشا بعين
 كلا او الضيف بالعداء
 بعين ذال الشرايع بعين

ويمنع الحل عن سبب
 ومعه ربا ضا بشارك
 اوسطها لم يك بالبعيد
 سهل بدا مضطرب الاحوال
 لكن لنا في عونه اطوار
 عموم اصل الباب للسمي
 لنا في لاحجه شين
 وبطل بالخير في القضاء
 ما عمه نصوص ذلك الباب
 اقول بالذي يقول الحل
 وجاعل في رد في القضاء
 للاصل والاجماع في المقام
 ثم القضاء من مال ذي الكفارة
 الاول ظاهر لفظ النافع
 ونصنا للاول مساعد

فقال في لكل بالقضاء
 ومثله السمي في المدارك
 ملاكه نفي في سبب
 بل فاسد في ظاهر الرجال
 تفصيلها عمله الافوار
 مختصه بنصر الادعي
 ان قضاء مقادير الثقلين
 عينا ذلك منه بالرضا
 بل فرضه عين بلاك شياب
 مجزى في فرعه كالاصل
 من مال من راح الى القتا
 انوارنا كاشفة المرام
 اوانه من مال ذي الفداء
 بعكس ذا صرح في الشراع
 وان خاشطنا نعم القاشد

المسئلة الرابعة

فطر القضاء لشتم فاحلا
 افق بذلك معظم الاعيان
 لنا النصوص بعضها صحيح
 وطما الصحيح والموثق
 والثاني من حملها استحبنا
 وكل ذامع سعة الزمان
 لكنه لا يجنب الكفارة
 ودخل فيما سمعت من سلف
 ان افطر بعد الزوال اثما
 ذامه ذهاب القضاء في المدارك
 نعم كلام كان فالقديس
 نصوصنا اذ نافع اختياره
 ونص غار روي حيدا
 بعينه ذا ايضا برور دا

من يبدل ان قد حصل الزوال
 من عدا الفتي والعمان
 وكلها مقارها صريح
 والمحمل القضاء الذي يضيء
 للثان ايقه ايضا دون ذاجوا
 اما مع الضيق بالحرمان
 مهيأ صرح بالعبارة
 بآرب ندر كل ذامع الخلف
 بدون عذر لا خلاف علمنا
 ومثله الربا من بعد ذلك
 وردوه كم كان من عيب
 وهكذا عبارة الكفارة
 يكون في جوازها محيدا
 ثم انظر حتى انشك ورا

وانما الخلاف في الكفارة **والاشهر ما ائتمد احباده**
 اطعام عشرة من اهل المكنة كل مبدوا اذا ما امكنه
 ببدل المجموع بالصيام **ماتجا ثلثة ايا م**
 وقد نفى الترتيب بوالصلا **مجزا في البين باصطلاح**
 وقد قضى القاضي بالاشا **ما بين الاطعام والاكثا**
 ثم صيام ما مضى لو عجزا **كفارة الحلف اذا ما عجزا**
 جاعلة الصدة في كل رمضان **في ذلك مع والده سبان**
 انكر ما عن اصلها العمياء **عالم في ذلك للاعيان**
 وينظر المشهور بالصحيح **وغيره المنجبر الصريح**
 لاجبة للثان من خصام **للاول الاجاع بانضمام**
 موثق للثالث والرضوى **والجمل بالنسب بجمع لغوي**
 للرابع موثق عماد **موافق لذهب الفقار**
 وفي تعدد المنع عن ر **لاي فرض قد مضى فولا**
 معظمنا قد منعوا اطارا **بطرده التقى قد انا**
 لرهننا الامول والنصو **منطوقها اشهرها مخصوص**

الارواطين بالقرينة **طريق كل منها من بضة**
 بمكتا اداء الاضرار **لشها لاسا برا الاضات**
 لا يطلبوا الا يكفل المؤنة **عمومه خيط الفناد وونه**
 وكل ذات مقام الاجتهاد **وسالك الحائط ذوالرثا**
 ومطلقا يرتفع الكفارة **حتى لدى من يمنع افطاره**
 ومنه بان حكم الافطار **لمن قضى رمضان باستنجار**
 وهكذا عمدا الولي ما **فضاؤه عليه شرعا الزما**
 تبرع الخارج راسا سهلا **لا سيما والاستغفار بمجمل**
 لا يعبد الرخصة فيها سلفا **كل وبالحائط كن مكثفا**

المسئلة الخامسة

من اجيب الرضان وهو قد **ثم ادى الامام حتى المنتهى**
 فيهم قد نام فيه المعركة **وردوا الاخبار اراه مدكر**
 اوجب القضاء للاختين **ما خصصت كبراهما في البين**
 خاتمة في الصوم عن نظائر **ابعد عن غيره الصما يبر**
 يطبقها فاطمة الاوخر **بل مطلقا من عدا السرائر**

فغير الصلوة للفضاء وقال في الصيام بالامضاء
 واقفه المحقق في النافع لا شرحه كالمن في الشايح
 من جملة نصوصنا الصحيح والكل في مرامنا صريح
 في الساقط طرح ذي الاجاد وبعضها في غايه اعتبار
 وضعف ما سواه ذو انجبار بمثل ذا القول واشتهار
 لا عبرة بحجة الانظار اذ ذاك معنى شرع ذي الامار
 لخصنا النصوص بالقول في التومئة الاولى مع الا
 والثاني مع ما مر بالسقوط وما له الاول بالمربوط
 اذ ذاك في سهو معنى بالبط وفي النوم عرف بالبط
 وان مزيد شرح را طلبنا راجع الى انوارنا عجبنا
 في بقیه امثال الصوامع **الاولى**

وقد مضى في فضيلة الصيام عدتها بئس امثال
 وما مضى في فضيلة الصيام كلا مما من علقه الرمان
 اذ اؤه قد كان مع قضاء اربعة ثبتي على انفراد
 لكن لكل مورد حقيق فنهنا الفضيل لا يلبق

لبعضها كتاب الاعتكاف لبعضها كتاب حج واد
 كفارة كذا لك والندوة ان شاء ربي كلها نزود
 في الصور المنسكت **بافنا**

وتذب صوم في موارثها بعد ما النافع خمسة عشر
 وكلها في شرعنا منمان ثابنها علق بالزمان
 والاول صيام كل الحول عدا الحرام ونقا اوبالقول
 كمثل ان يصوم للعبد بن مما ترى فيها له من ابن
 ولم اتفق للحول بالخصوص لكن كفي العموم في النصوص
 شطر معنى باخلة الكتاب حضوه في اجبارنا بالباب
 ما عده للثان قدنا كدا ما انحصر المندوب فيها عدا
 في الصور ثلث **الاولى**

اولها ثلث ايام من اي كان شهر بالنظام
 فكل عشر منه يومًا صامًا فشر امثال يقيم عامًا
 بعين زاعل في مثل الجبر اطلاق ثلث كذا مشهور
 وان ما باقى من المعينين فصيلة لا العبد للثاني

للغاية المصوى بل الاضحا
 في عشرة الاول صومًا شرعًا
 كذا الذي الاوسط ثم لنجمل
 ذال الارجح الاسم في الانوار
 وعينه محض في البين
 والعيب في النظم في تدوير
 وجاعل لك ربحا في الشا
 واطلق النقي للحمير
 ثم لنا استفاضت الاخبار
 في بعضها عادلة للدهر
 غنائنا حاكبة الاجماع
 ولم يكن لهم من الدليل
 وكل ذا الوعد الثغر
 في ثمانية الثلثة التي فيها وان غيرهما من اصناف النظم
 لانها فيها وان يقط فضاء هذه الثلثة اذا كان في ثمانية النظم

تدوير الض على الفضاء
 واعبر الض على الخفي
 نقول بالامر من فيه اندجا
 شافط عن هذه فضاءها
 في الاول جاء صحيحا خيرا
 والرخصة في الخبرين لا تحة
 يؤخر الصيف الى الشتاء
 مضد العاجز عن صيام
 او درهم يفتضي الاخبار
 هذا الصحيح ما جرى المساحة
 اذ لا رولو لا عسر في الانبا
 عن يومه بالمد من طعام
 وهكذا الفتوى من الانبا
في صوم ايام البيض
 وصوم ايام تهي بيضا
 ثلثة من بعد الاثني عشر
 ما بينهم لكن عن العماني
 صدقنا عنها بقدرنا
 فذلك الاجماع والاحبار
 هنا وفي الغيرة بالانقضاء
 في امر سهل كان في الطريق
 عباد الذي عن كل ذنب حرجا
 في سفر او مرض قد هدمنا
 والمرضى في ذلك عنه اعد
 هذا الصحيح ما جرى المساحة
 اذ لا رولو لا عسر في الانبا
 عن يومه بالمد من طعام
 وهكذا الفتوى من الانبا
 نصوصنا بحته تفصيلا
 من كل شهر ذاك
 تفير بابن العنوان
 نخاع النبي مما نوصنا
 بطريق نصر له اشهار

في بعضها ادم وجه القميص
بصومه لهذه الايام
ووجهت ايضا بوجه شهر
ولما افت بحجة العاني
تحالف للاصل لا بالبينه
افادة الاسعار فيها هينة

في الايام الاربع المعروفة في السنة

في السذاربعة ايام
وبعضها عيد لذى الام
ففي الربيع الاول السابع
في سابع العشر الاخير
والخامس العشر من ذي
قعدة
فدول في ليلة الخليل
من بعد الاصحى ثامن الايام
امل السماء سهوة باسبينا
لوان الفضل له يقينا
في صومها النص والاجماع

ثلاثة

اعيان في الامم

سنة

والصوم في المبعث بالسبينا
من سنة قدرا وسبعينا
وفي الغدير النص قد ثوانا
في بعض ما لله عبدا كبيرا
وصاة من حجة مشكورة
ومشاهما من عمره مبرورة
او انه كالصوم للسبينا
من حول او تكبير ذي النينا
وكل شخص مضى في الاربعة
ما بين الاصحاب بعد حجة
فهم اعدوا لودوا الكلبين
فحمة مما سمعت ثقتي
ومثله عن زينا ما ثورا
وارت السبطة معشورة
فواضا في ذلك الجمهود
فكان بينهما بينا محجورا
برده نظاما الاحبار
وهكذا السيرة باسما

في صوم عرفة

وهند بالصوم ليوم عرفة
ان صوم عن الدعاء ما
وهكذا الهلال لو تحقق
وقطره بدون دين البق
ولم اصب مخالفا من شاي
منع الخصوص ظاهر الحدائق
يجعله كابر الايام
في مطلق الرجحان للصبا
ثم لنا النصوص بالرجحان
عن كمالها في قدح الشيطان

يفقد شرط بحمل التواهي وان يكن مطلقة بما هي
بحمل الخصم على النقبة اخبارنا الصريحة النقبة
بشاهد الضرر وى سيد ان صومنا بينهم شهر
وجعنا احسن من مراتب انوارنا نحوى لذى المولى

في صوم عاشوراء

في صوم عاشوراء فالعمر ويوم غمرنا من بركة
فعله صامت على المندوب خزان على ما فيه من كرب
بل ينل ان ذاهو المشهر في الغيبة الاجماع فيه يؤثر
حرمه الخدائق بضرر محيا وزينا من قبله نلوجنا
بل هذه نقبة استبصار وشيخه بعين الاعتبار
وليس كالدني بالعباد وكل لا بد ذلك من شهيد
افاض بض المنع او ثواب والبعض في الاسناد لا يقف
معنى برض به سجي واعجبنا لم يقف بالحري
داما رواه الشيخ في الصبا والمنش في المرام من صراح

وهكذا المروى في النقبة اسناده لا طعن يعتريه
من انه كان من انسكا وان من بعد ذلك شركا
فتح الصيام ظاهرا لاسكو اصلا ورا حقيقته المطلوب
وان يكن قد فتح الوجوبا فسد ذال السند من المطلوبنا
بمقتضى قاعدة الاسول للعائنه القسوى مع القول
حقيقته الوجوب بالباطلة لاذب بعد ان طوى بيانه
وعالب ما يعرض للنواسخ كذا كفيه مثل ذلك راسخ
ونض من غيبنا نلنا فضلا وقد مضى الاجماع من نقلنا
فاجمعوا الاخبار بالفضل ولين ذامرضي ذال العليل
نصوص في غايته من قبله رواية فاسدة لامله
سا لك لسلك النقبة بعكس ذال اخبارنا الوثيقة
مع كثرة بل صحة الاسناد وجمعه حال عن الاستناد
كيف نكت ظاهرا اعتبره لاجل ما في جنبها كالبقرة
ونقل الاجماع عن ابن ز من جملة الامثال جاني
والشهرة الجابرة منهم بان ثوبهم مفاد اميرهم

لعلهم راموا بصوم ذي الحزن
فلم يكن بطا عم وشارب
من روز تقيت ولا انما
وندير منقوا الاصحاب
نقدوا النذب بلا اسما
نقدوا الربا من بالعموم
ما يشبه الصوم كما في المحدث
وهكذا في سائر المارب
بالشرب عصرا شرب من ثما
واعبر النص به في الباب
خصوصا في البين بانظما
وبعد ما مر به من عدم

وعد من اتمام صوم النية
في الرابع العشر من محجة
فقل تعالى لو اندع بينه زلا
وصوم به يدب للشهور
ويمكن الاتمام باستفرا
ولم اصب نضامع الاسما
ومجعل المشهود الغنيا
لا يبرن ذوا لقول الدليل
صوم له يوم كان للسياهله
نقدتم منه للنصارى المحجة
جلال اصحاب العبا انجلا
بالثرون الغلب زونو
امثاله في النذب بالكتفا
للجاسي رسل في الزاد
وميل الخامس والعشريا
لكنه في نفس الجليل

اذ فيه اعطى خانما علي
في شأنه جاء انما ولى
في الحرب عن طوف بن حزن
مقوله الرسول ايا و هب
وكان في الركوع لما سبلا
لما شام من خراج عدلا
من ذهب اربعة اجمال
والقر سنه بذا المكبال
ونقد البانوث كانا حما
نجدت مثقاله ثدا شرا
وصومه لا يبعد رجحانه
فضلا وقولا ندم صني بيا

في صور يومى الخميس والحج

وصوم من كان من الخميس
بغارن الجمعة او يوافي
ان يفرد الجمعة بالصيام
بوافي المشتم في البين
ونقد الخميس راسا العجب
ونقد روى اسامة بن زيد
بشمة كذا رواه الس
في الجمعة نظائر الاحبار
نذب كذا الجمعة با انفس
لا خلف الا ما عن الاسكا
مع فطر جنبها بلا النبا
مع ضمها باحد الجنسين
وان يرد ان الخصوص النجب
صوم الخميس ضعفه ذوايد
وان يكن من في الطريق ذاب
وجملها بوصف باعتبار

اطلاعا يشهد الخطيبين
افرادا ارضيا الى الجنبين
وان يكون هي عن افراد
ففي حديث فاسد الاسناد
محمدا بن الاصحاب
هو انقاء من ذوى الانبياء
والمنع طلقا جاء في المكائنة
مع الشذوذ لا تراعى جبا

في صوم راول في نجاته

واول ذى حجة صيام
سنون عاما عدا الصيام
في نضرة ذكر العليل
واذ فيه ولدا الخليل
وقد روى حديث العليل
وقد مضى حلف روى الخليل
في اخر عن سنة ثمانية
والسنة الاولى للهك

في صوم تمام رجب شعبان

من جملة نذبات الصيام التي
وهكذا شعباننا المنجب
باي نذر منها او اكل
كلاهما بالرمضان
فواثر موصنا بالفضل
ولم نجد ما دلنا بالفضل
عزى الذي ارسله في
ويستخاض منظر الماشي
ثانيهما رسولنا ماصا
وكل من جاء بعد اماما

اداه من رداي الخطاب
ذى سقوة وناجى كذاب
في جعله الشعبان كالمصفا
نقال ان قد فرض الشهران
فتركهم بينة الفريضة
لان تدبيرة مريضة
وبوهم الكلام في الكمال
ورود الاحبار بالانفصا
وانه لا يوصل الشهران
يفصل الشعبان عن رمضان
واستدرك الله نبيك
ما ولا يجره الوصال
من دون مظهر اخر شعبان
في ليل اسهل للرمضان
فاوصل البدر بالاختتام
كانه من بدع العوام
ثم هنا بعض صيام اخر
راجع الى اوارنا بنور

في مواظبة شعبان الامم المنظر

من لا يكون صائما في ليل
مبك نذبا ذاك في موطن
مشبه النفس بالصائم
ليبعه بعد الاغلاظم
مسافر في وطن قد ورد
او بلدة بعينه قد مضى
مثلا الروال وهو قد نكأ
او مطلقا من بعده لوزلا
فغير ذى الثلثة قد كلفا
نصومه حتما كما قد سلفا

ومثله المريض في الحكمين صوماً وامساكاً بدون مبرر
والظفر للجائض والنساء كل النهار مبرر واناء
ومعها ذوحية مشقوبة فبرؤه في اى جزء مطلق
ومثله اخوة بالاجماع في كلهما والنسب بالسياع
والخلف بين جاز عن صيا وكافر لو ناز باهتداء
فدرد ذلك فيما هنا ما كلفا بالصوم اجاباً كما قد سلفا
في صور النافلة للتواضع الامم بدون اذن النبويين
وعده من الاناسي شعبة للغير اجاباً لا تكون اربعة
الصيف والزوجة والرفيق والولد النقل لهم رتبة
من دون اذني اذني النبوة وبعضهم كذا ابي منوعاً
وذلك للنافع والارشاد ما لاح ثالث بهذا المقاد
وزيننا بكرة المجموعاً للروضة يكون ذامضاً
كذلك ظاهر افاد للمعه وبعده الرابض مبالغة
وجاء بالتفصيل في المعبر ففي الاخبار الاذن لم يعتبر
معبر في صحة البوائق ولو اصاب من معه بالوقاية

وفصل المشهور بالنسب من دون اضراط ولا تقرب
فاعتبروا في صحة الاثنين هما اللذان وثقا في اليقين
نفوه عما وثقا حنينين هذا هو لا يؤى بدون مبرر

في الزوجية والملوك

في الزوجية رواية ابن مسلم اشهين من نص صحيح السلم
وعنه مجبوراً مستقلاً وان يكن اسنادها مراضا
بطيقة الاجماع ايضا يؤث عن ثلثة ومنهم المعبر
ما كان من معارض مظف نعم روى على بن جعفر
عن كاطم عليهم السلام من انه جاز لها الصيام
رواية جبرها مريضة حملها اذ اذها الفريضة
اولى من الحمل على الكلفة ذالا والشرح والوجاهة
فدقيقت مكانة الاجماع للغير تكون باسماع
ان لها نكاحاً مع ما مضى بوهنا مثاله لينهضا
نظار في خصوصاً في شهر مقطوعة ذالا لا بد
ينها وان لم يكن الصحيح فليس ما ينفعه لشرح

سالم سلم

والغنية الاجماع خلفا بوث
ونفادهم بطبق ذلك اكثر
في البابا لانقطاع كالدم
فصية الاطلاق في المقام
وهكذا مع نوه المملوك
كضعفه بعين ذال السلوك
وبهنا مع غيبة المتبوع
كما في صنع ذال المصنوع

في الولد والضيف

اصولنا في الباقين دائرة
نصوصنا من دون جريا
بل فيها على الحلان شته
وهكذا الاجماع لابن
والاحباط في البيع ظاهر
سالكه في الدين نعم السائر
صوم المضيف ينل مثل الضيف
بدون اذن ضيفه وحيث
روايت قد وردت بذلك
ساح حظور ضعفها بيا

فروع

ونهي متبوع عن الصيام
نظوما في الانعام
في غير ضيف نفلاوا الاجا
بقى من تمتلانا عا
ان لو يتم النقي فاحباط
فراعه اذ فيه الاعتباط
وهذا يكون النقي في الانما
كمثل ان يكون في ابتداء

كذلك السابع عن اذ غفل
وصار فاطنا باثناء العمل
ومثله المتبوع ما لو بكلا
عن اذ نهها ورفضها اشلا
وهكذا صائمة لو عتدا
او صام مملوك كذا كاستفدا
كذلك ضيف فدا ضيف بوا
وبيله فديات ندبا صوتا
وميلنا في كلها بالعدم
لكن من احاط بها لم يندم

فنيها الاول

وقد بدا المكروه مرضيام
موجودا بحيلة الانعام
من عرف السابق جوفه
اربعه منها صيام عرفه
مع ضعف او مثن مضى ففصل
وهكذا ما فرقتك
سمعت نقل الولد والضيف
لاخا صا الشرايع ذوزيف
فعدة اصاب لا المعلقة
وقد في بخامر مردود

الثاني

قد بان في سواف الكلام
مرايط الصحة للصيام
وعدا لبنة قد سلفا
وكلها للواجب فدا لفا
ببدل الحضور في استجواب
بالاذن حذوما مضى بالباب

وهي شرطه فربطه ما شغلت ذمته الفريضة
اطلا فانه عن الدر ومن يؤثر
ولا كذا عن ثلثه كالمريض
ونضلا السمي بالمضاء
وليس شرط في ماء النافله
وللموم ما روى في الذكر
لم يحويه الاصول مما انفأ
تقريبه في غايه الاستكمال
اما القضاء للشهر مستقلا
بما شغلت ذمته الفريضة
بل يبدل انه هو المشهور
بطبقه القواعد فذا رضى
لشهرنا فالشرط بالاضاء
ان لا يكون غير ذلك
صححة وبعد نوم نثرى
كانه ناصب فيها انفا
والاحباط فاطع المفال
نصوص صحاحا او مرأنا

في افضل اوقات الصيام لمن عكاه

ومن دعي له ان با كلا
بل قال بالاكراه في الرابع
فد جعل المفضول ذا الاكراه
بجعلها الاطوار ذالفضيلة
ذا الفضل منه مستفيض
وصام نذبا كان فطر افضلك
ولم اجد باره من تابع
اذ ليس في نصوصه من ساء
لا يجعل العبادة عليه
بسنه بعد فيها عدا

انذار
درس

لا فرق بين اخر النهار وبدره في فضل ذالافطار
نضيد الاطوار ونظ الايجاب
كذلك في هيئة الصيام
وهكذا ما بين ان لا يخبر
وان ثم درمينة الثواب
لست في الاول الحساب
لعله يجعله مبنيا
ايمان دفي الدعوة جزيا
والشارع لاجل ذلك
ليس بذالحدائق بصيرا
عنا جرى كل من في الدعا
من افطر الصائم لم يبراع

في اقسام الصيام المحرم

محرم الصيام كلا جمعا
من زوجة صامت كالمملوك
ثالثها الصيام للعبد بين
بشعة واثان منها سمعا
نذبا والاذن فيها مذكور
فطر واضح واحد في البين

لا اثنين

ايام تشرقي بشرع حرمت
 وحرمة العبد بن بالاطلاق
 وبالمقابلة فلا بد منه
 وشاع في التغيير والتحضير
 لبعضهم مطلقا لكلام
 لزيديا منددا بالاطلاق
 اذ كل ما كان من المكات
 فان يكن خلف فذا جرح
 وزيدنا بالاول توصيل
 لاخر فيهما بين من قتلنا
 كذا كين الصوم للكفا
 مخالف في الاول الفواعل
 محصا اخرهم بالناسك
 مخالف الثاني هو المبسوط
 مكل نائل باسم الحرم
 ثلاث من بعد الاضحية نظم
 من جهة المكان بالوفات
 لاساير الاصفا والام
 وليكن في تعينه تنصيص
 محرم صوم هذه الايام
 بلفظ الايام فالانفاق
 غير مني تشرقه بومان
 برده الاجماع والصحيح
 صريحه في الرضة فلفظ
 بحج او عمرة او من تركا
 وغيره مقالة مختارة
 وما له في ذلك من لباعد
 بما لمي بصوم كل تارك
 بنقل تنقيح بر منوط
 بصومها كفارة وما حم

وزاد في العبد من العبد
 كذا في كتابي الاخبار
 ولم اصب لمخلفه من ماص
 ثم لنا الاطلاق في الاخبار
 منك الاول بالنباد
 للشان ما يصح عن زيارته
 شذوذه يمنع عن قبول
 الخافه بصيام العبد
 لشجنا بنقل ذي اخبار
 الا لبعض ما في الاول
 وهكذا اخبار الاخبار
 قلنا به لو لم يكن مباد
 من انه يصام ذي الكل
 بل قبل بالعضو في الملو
في حرمة صوم يوم يوم الشك على الله

وصومه الاخر الشبان
 حرمة مينا بلا خلاف
 نعم كلام كان في استحباب
 وفارم يظهر من عباد
 المطلق المني وذا محمول
 والمني عن خصوص فرض آخر
 مع شك بينة الرضان
 ومينا بها كثير واث
 بل جهة اخرى من الاجاب
 وتركه استولى من الاواخر
 بما على تفضيله منقول
 تقيته عن ناجر بل كافر
في نذر المعصية والعنف والوصايا

كذا في الصوم ما لو نذر
 زجرا لفرض او حرما قد شكر
 كذا اذا صام بصمت ثم نذر
 نذره السكون بدون ما
 وهكذا الصيام للوصال
 تفسيره ذي معضد الاشكال
 وما هو المرعى الى المشهور
 ناخيرا لافطار الى الحور
 والافساد الصوم للثبوت
 بلبله كائنه في اليقين
 وزينا بقول بالاشارة
 والاول الاقوى برئي العين
 ثابتهما في واحد جريح
 لبرهنه من رضا وصحیح
 من نذرا ومن صمت او صلا
 وحرمة الكل بلا اشكال
 صفان من عموم او خصوص
 من جهة الاجتماع والخصوص
 ومثله لا في الصمت والوصال
 ونذره بدو بلا اشكال
 وان يصم بصمت او باتا
 اصحابنا يطبقون ذلك بالرضا
 فقد اشرنا ان ذلك للخصا
 ونفسه يجانب نذرا جنب
 مهينا اليهم الحكم نسب
 وفي الرابض معه بالثبات
 مستعرا لذاك عن اطلاق
 ناسمها الصيام فرضا في
 لا مطلقا تفصيل ذلك قد غير

وعشر الحجاب بالعامشورا
 قول مضى بغيره منشورا
 وان نذر عليه الضررا
 وعائضا والاخت فافعالا
 في اللواحق وفيها مسائل **الاول**

ومقتضى حرمة صوم فذاضر
 بابا في هذه ايام اخر
 وهكذا الاجماع انه بطل
 نلوا في يكلفه لما فعل
 ثم القضاء صريح لفظ الاله
 وان خلى الصريح في الرد
 ونفسه المدار في ظن الضرر
 او يجزئ وخبرة ولو كغير
 وقد مضى من الفروع انما
 راجع الى الانوار صار ذلك

الثانية

وقد مضى حرمة صوم سفرى
 في غير ما استثنىها فليقصر
 صائمه بخصه ان قد مطلقا
 وكل ما في غير من نذرا جيبا
 ممن يكون عالما بالحكم
 من اشراط الضر في الصوم
 وجاهل الحكم هنا معذرة
 ونصنا بطلقة موقوف
 وهل يكون الصوم بالنسبة
 كماله او جاهل تولا
 فاللغة المرجح للاول
 شارحا برجح الذي يلى

ويفضل صاعدا للبيعة
كذا عموم لأصنام في الفضا
لوعلم الصائم في الأثناء
فليفطن ولبات بالقضاء

الثالث

وما من الشرط جاء للفطر
مكنا صلي على الامام
مبنيته صحيحة بنو هب
في غير من يصيد لا تجار
عن شخنا المبيد ذي الحكاية
كل من الحل في السرائر
فقد هم فرض الصلوة فها
وكا الشرايع الدروس حائر
نقل الاجماع في السلسلة
لا ترضنا انفا قد اكر
اعرض عن الحل مع اجماعه
مكنا مشروط للفطر
افقد شرط صام في المقام
خلافه لاحد لم ينسب
فقبل بالامام والانظار
وهكذا المبسوط والنهاية
يخلف جل البق والادعي
كمثل ان الصوم قطعاً فطر
ان مع المشهور منه ما
في وحدة الفطر بنو
لاخط وضواكن في مفرق
ندرت منع بينا عه

فمن برّوح الى الفطر الزوال

وهل لفطر الصوم شرط اخر
منشوء في الخلافت فمن راعا
في فطره شديدا لافوال
هم والصد وسيدان
كذلك الفاضل في الارشاد
بهمنا المطلق للتحبير
مفصل ما بين من ندينها
واصل هذا القول بالحكاية
اختاره الفاضل في الشرايع
وفضل المشهور بين السابو
محز بعد الزوال المختلف
وشفع المبسوط للافتار
وشفعها الثاني في المختار
بطيفة استفاض لاهبار
وجلبها ينطق بالشرطين
يفقده بصوم من يقصر
من بعد ان قد صبح الصبا
بطلفه جماعه قد فاولا
وهكذا الحل والعمائم
بطيفة النصرة شادي
عن غيره سلوك ذالمهر
فقطر بعكس من قد سكا
في جمل الشيخ وفي النهاية
كذلك في المشير والسابع
على الزوال الفطر ومن لا
وميله فطر بعين ما سلف
لا باعدام الكل او اشارة
وهو الذي عناه الاشهار
كله العينة واعسبار
وبعضها مفهومه بالعين

وابد الاول انه الفرض وما مبعنا هاهنا من اقرا الخ
 بعبه فلازم الفرض بين مشبهة ما من من وجبين
 ثابتهما الاجماع مكانا فالشيخ في الحلاوت قد حكا
 لاول المضموم ما قد نطقا لاول الشطر بين مما نطقا
 وبينه كون ذلك بالعموم خذاء ما مر بك قد و
 وعبد الا على قد روى ^{نطقا} ومعه جعل لهما نصيبا
 والرضوى في الصاوة قد ^{نطقا} ما كان للخصم صريحا قد مضى
 وعن جميع ما مضى لو غصنا فاكل حذو ما كنا لن نفضا
 صحيحا لقصوى الخبير فحجوة لم نك بالجد بر
 مع ما لنا من اوجبه لنزج فاطلة لمكمل مكيح
 ثمك الميث بالاجناد بطبقها مذاهب الفجاس
 وليس للمبسوط الا ان جميع وقد مضى ما للميث قد مضى
 ثم عليه مطلقا بالصبر لحد ما برخص للفطر
 حتى على الفطر على الاطلاق نصا وفتوى منه بانفاق

الرابعة

الرابعة

للغير جزما بقطر الشحان او حرجا لرافة الرحمن
 بالنظر والاجماع كالكتاب ذو عشرة ما كان ذا الحقا
 في الشار انما بابل خلا وابنه مبصر نوا في
 بطبقه استفاضت النصو صرجه في كلها مصوص
 لو عجزا في القديرة الكلام بثوبها قال به اعلا م
 كمثله من اقدم الاعيان ابن الحبيد وكذا العماني
 عن والدا الصداق ذي الحقا وبفه والشيخ في الهامة
 كذا كذا لم يوط الا نصا قواعد لنا صلا لا رشا
 نقاه الاخرى مبدل امتهر في خلدنا العليل زانصر
 للاصل والنس الذي قد انجبر بل الصحيح قد نفي لوما قد
 ونظر الاجماع في الانصا وهكذا العتية بالاطهار
 وكل زاممبدا الاطلاوت ان شمل لمورد الشقا
 وجنرواه بو بصبر والسند ومرض كثير
 بل مشد لو صرح الدلالة واحط لامر الدين كخالة

وهل انى فرض القضاء ^{فلا} مثل نعم بل ذاك قول ^{شهر}
 ونفيه عن والدا الصدق لان في النص بالمطوون
 نزل بل العجز الذي قد استمر ليشمله هذه ابام اخر
 قضية الغيب في لفظ المرض وان لا يعلو قد عرض
 بعض هذه الشهرة واحباط والنفي في النص لانهاط
 فكمن مع المشهور بالنراضي لانصح بالنافع والرباض
 والقضية مد لمدى المشهور ومن ذا الخد يد بالوفور
 للشيخ في هذا سبب مدات صحيحة بطبقه ثدا
 لجهة يحمل باستحباب فيا ل ما سمعت للاصحا

في ذي العتاس

وفطر الصيام ذوالعتاس والنص كالاجماع فيه فاش
 ويقتضي الحكمه كالكتاب ان ليس مثل ذالذا الخطا
 باق برب بعد بالقضاء مهيأ ما الى انتفاء
 اجماعنا على البتوث فلا على العموم في الكتاب وصلا
 وفي الصحيح الحكم بانتفاء يحمل باسمرار تلك الذ

والنبي العموم من وجهاين فطبعة نجنا في البين
 وشدد الخلاف في الفدا وجوبه معركة الاراء
 معظمنا قد مضوا فقتل اندوام استمراره شديدا
 وشجنا اطلقه اطلاقا وان سكن عطاشا اما
 صحيحة لاول الشرب وان قد اوصل الشهرين
 ثابتهما يكفي له الاصول سوق القضاء بنصنا يجوز
 وبان ما للشيخ مع جوابه ولم احدا لا في من جبابه

في الحامل المقرب خفا

للحامل المقرب للاجلاء فطر ينصر صح بالفساد
 مرضعة بفيل منها اللبن كذا والاجماع لكل بين
 تصدث كل من الاخيرين اجماله شفو في البين
 والنص بالاطلاق بينهما وانما الاجماع في خوف الولد
 لو خيف الحامل والموضعه فتد الخلاف فيه وقعة
 معظمنا يقول منه ينعم وهو الذي كان له بنا
 قضاء اطلاقا صحح الخبر ولا ح اجماع من المعشير

والمنهى مخالف في ذلك وثانها نانا وابنه كذلك
 للأصل والمرعى في السر كل بما سمعت غير سائر
 ونقضان بعد ما يقتدر وذلك مشهور وعندى على
 لاح الخلاف للشيخ المرفى وثلة انهم تلقوا بالرضا
 ومقتضى صححها البوث وما لهم في جنبه بوث
 ومعنا حكاية الاجماع عن ثلة مبالغ الشباع
 في كل ذا المرضعة نعم سواء الخارجة والام
 بربعاً او كان باستيجار لكن ذاتى حال الاضطرار
 فلا يجوز الفطر للمعسرة اذ كملت ارضاعها للثبوت

المسئلة الخامسة

لا يجب المندوب بالدخول بالنزول والاجماع والاصح
 فخصه الشارع بالانظار في اى جزء كان من لها
 وربما اكره بالزوا لجنه يعطيه بالاشكال
 مفاده مضيله الانعام وليس ذاك كره الانقسام
 وليس بالمكروه ترك المحجب وان اراد المكروه تركه

وكل ذاتى غير من دعاه اخوه بالافطار فدرغاه

المسئلة السادسة

وكل صوم للعبد بدعيته الاصيماً للصوفى الا بعة
 لصومات المذمومين والافطار من دون شرط للموكل في البير
 وسبعة للعبدى والجزاء في محرم صا واللفضاء
 واشبع من غير ذى الوقائع بكل ذا صرح في الرابع
 وربما بقا انه اشتمر جميع ما فى الجانبين فذكر
 وسار فى الكلبة بالفض مهيأ لا كلها بل بعض
 كفارة الانظار للفضاء وحلق رأس ليس بالامضاء
 وعدة كانت بديل البدنة وبدل الثمر ليس بمكة
 تمسكا فى الكل بالاطلاق والاحتياط فاطع الشقاق
 ومكنا من انبلى بالاربعه اذ كلها فى مورد المانع

المسئلة السابعة

وكل صوم بيجان يتبع يني اذا كان لعذر يعطع
 وللخلاف لو اكن بواجب الاعتراف فى القواعد

يحكى عن الدروس انهم ذلك وهكذا الروض والسالك
 فاسانفوا ثلثين البين الالهكى صام لليومين
 مهيأند ساريا لعناء فخص شهرين بالبناء
 للاكثر العوم في الغليل مصورهم بخارفا العليل
 سنانف المخل باختيار فيما عدا ثلثة اطوار
 مفتر في الثمان من شهر انى لثنى افتر في البين
 قد دفع الوفاق في البناء نظاف المصوص بالامضاء
 وصل يجوز اصله الاخل ظاهرهم كالنصر في السخل
 وانكر مقبدا والحقى قالان ذاك لم يحل
 والثمان من الصوم شهر فدا من بعد ان اثنى عشر
 افتر به شهورا للنص سميا الضعفه في البيض
 ثالها ثلثة من عشره لمعة ومهد بها ما لبره
 بشرط ان يصوم لليومين وكان الاضحي ثالث الاثنى
 فعد ذاعليه ان يفترها بينهما من بعد ان بشرقا
 ولا حلت بغيره في ذلك الاثني عشر من المدارس لك

نعم يخص البعض باصطرار اطلاق في غاية اشماره
 فصوصنا بوفرة مسائره صغافها بارحة مجيرة
 ما او من من ثلث المفاخر من اشراط العيد بالحجا
 ومثلا الاضحي لا يكون عرفة وان يصوم عن دعا ضعفه
 مخالفا في ذلك ابن حمزة وقد نفى الذي عنه المنه
 برده الاطلاق بالتابع ما كفه حب الدعاء للثاني
 للشيخ ما التفريق بالعيد في ثالث ولو بغير العيد
 وضعفه بين ما قد مضى وناس بالمجوع زاما فخصنا
 هل يجب البدار في الاكمال من بعد كون العذر بالزوا
 وظاهرا لاكثر قول بالعد وابن سعيد قال منه نعيم
 فصوصنا فائدة للاكثر وسلك الحائط حيزه معبر
كتاب الاعتكاف
 في الدين الاعتكاف ما مفاد خصوصيات كان للعبادة
 وشرعه يثبت بالاجماع والنص كالكتاب بالشياع
 في شهر رمضان كانا فضلا وعشره الاخير كان اكمل

عشرة المطلق ثد جاء الخبر
رؤا السكوني وذلك المعنى
عاشر كذا كذا عمره
شدا لا زام عن فرائض
لكن له قد يعرض الوجوب
والاعتكاف اصله مند
والواجب بالعرض الاثنا
وليتظرنى كاهما الكلام

في بيان شروط صوم

وخصوا شرائط العكوف
بالقصد والمكان والوقت
وعدم الالهام والصيام
ثم استمع تفصيل ذي المفا
واعجبا سدسها الشرايع
بما مع التليم امر شابع

في النهي والصوم

وانما الاعمال باليات
حجنا في اول الثنا
وشرط صوم جمع عليه
بموصنا خاصه لده
ماصح الاعتكاف في زما
لاصوم منه بعضه العباد
كذا كذا لا يصح من سبيل
صيامه كمثل من لا يعقل
وهكذا الحائض والنفسا
كذلك من يصومه نيا

كل الصيام للعكوف كافله
لا فري فريضا صام اول النافله
وكان فرضه من الرضمان
وعنه كلاهما بيان

في العدد

متفق الشيعه شرط العدد
خلاله الطباق نوم نكد
اثله ثلثه ايام
فاض به النص بلاد كلام
ظاهرهم لا يضيظ التهاية
وهكذا ما يلفظ الرواية
ولبيان كاشا في البين
بحكمها حاشا كلا الجنين
مذا موالمشهور بين الطائفة
وكلمها في معرض المناقضة
لا سيما في كتمان في شان ليل الك
فزي يتي في امره لم يحل
من بعد ان عزى دخوله الى
جماعه سار عيكل او فلا
خروج ما في البين للخلات
في مورد اخر بالانصاف
واوهن الكل دخول الراية
لغائل مجمله المنازعة
اجماعنا دخول ليل الوسط
بل نيل في التثليث لاح
فهيها بالخارج الدخول
اذ لفظ يوم وضعه الاقول
من اجله يخرج للتبيين
ولو اجد مكان الخصمين

في المكان

مكانه المسجد بالاجتماع
 تشبيه انكوه العاني
 وحضه السوابق بالاربعه
 صدوقنا كالسوق في الموان
 والده ذو حمة مجتمعة
 واوسط الاقوال في القوت
 مع ما لسان النصوص الوافرة
 وظاهرة الابدان معنا
 لخاصة الاربعه ما يؤثر
 في الرباض عدده صحيحا
 ومثله الكلام في الدلالة
 ثم لعمري اجماع الانصار
 كيف ادعوا في مثل تلك
 منسك صدوقنا بالوضوء
 من بعد ذاتي مودع النزاع
 يجوز ما جدد السبلان
 بهم للواحق بالاجماع
 وبديل البصر بالمداين
 من مسجد المداين والاربعه
 فاعده الاداب ذاعرجها
 حملها بالاعتبار فاحرقة
 ما يوجب الخصب بعد ما
 ما رواه ابن بن عبد عمر
 انوارنا ثاقبه صريحاً
 فباسط في ضعفها المقالة
 ومن له اثنى من الانصار
 فداو من المعبر من هنك
 ان ثم نفو في المقام بنزعي

والله المداين قد اجبني
 لو لم يصل البناضد
 منسك بالابدان اطلقا
 وشروط لبث العاكف في المسجد
 خصوصاً بطبقه قد وردت
 نعم ذلك الحكم للصنفين
 خروج شخص العاكف قد
 وفي صعود سطحه قولان
 ولو لبثت كان في المضار
 بل قد يقال ان سطح المسجد
 وجوزوا الخروج للمارب
 ولو نفس الاكل ان كان جلي
 وهكذا الخروج للبيات
 بقصر الفراغ او بطال
 خارج بالكره او كان غفل
 ان منه قد صلى الا انما المخبى
 بل رد من خصم خصوم اخر
 اما ترى للقبيل مما سبقا
 معنى به من كل مفتاح مسجد
 وبعضها في العاكف ان اطلق
 ونقل اجماع به في البين
 بكلمه من دون ان بعضها
 ما عدا منسك البطلان
 والاصل للشيخ بعد كانت
 من حمله ذلك المكان الامجد
 مطاع محتاج او مشارب
 شأننا من ان يأكل في ذلك
 لا بد او لفروض الاعتناء
 وان عجي الصورة فالاطلاق
 وما عي عود والافند بطل

في الوقوف

فما خرج بكلمه قد نقضنا
 عكوفه من دون ان بعضها

كما مع المشهور في تدنقل
 ايضا له الخرج للعبادة
 وهكذا اقامه الشهادة
 في الكل عنيها بلا تكال
 ودل مخوي النذب بالخا
 لا يجلب الخارج باختيار
 ولا يصلي الخارج في الخارج
 هذا العزجالة الصرفة
 وبعضهم يحنط بالمساحد
 ان حمزة قد صلبت في الخارج
 واطل الصلوة في الرياص
 ان خرج بمكة من عكنا
 باي يدت كان صلى تكفي

**في اقامه وما
 يتعلق بها**

الاعتكاف واجب مستحب والواجب التذرو وما ^{الجب}

وقد يكون ذلك بالنيابة
 والشرط في التذرو وما يلحق
 تلك تحمل ذال الاطلا
 ذكر الاقل لا بشرط جونا
 ما فلهما الواجب بالنيابة
 مستكمل في القاصر الضاب
 وان يكن في واجب فلهما
 زامشك منها اذا توسعا
 بلا خلاف روى الشيخ
 اذ مر ان لا يطلو الميث
 لم يجب المندوب بالشرع
 وجوب بان مضى يومان
 فمفطر موجب بالشرع
 فالاول المبسوط ثم الحبل
 صحيحة لخصنا شرب

مع سبب فدا مضى ايجابه
 مثلثه مضاعفا او يطلو
 كان في مورد الوفاق
 يقيد بشرط لا مشايروا
 بعد ريل ما مضى ايجابه
 في كلها ولولن سباب
 لثله اطلاق ان لا يقطع
 والاصل عن لزومه قدغا
 ان لو يتم فالاصل بفتح
 عموم مع اللبنا والقي
 كتاب الاداب بالشروع
 في الاشهر الخالف قولان
 مفطر بعدد ما سنوع
 وقد مضى نظير هذا المطلب
 فيها هنا جوابا للتشيد

بعدد من خبر صحيح
 والاصل للشارح قضاء
 واقفه جماعة كالمخالف
 كذا كل ثالث كالسائر
 هذا هو المشهور بين الطائفتين
 ثالثا الفضل بين ما نذكر
 وفي الصحيح صرح المشهور
في اللواحق وهي مسائل
 ويندب اشراط الرجوع
 موصفا بطبقة مربية
 مثله خصه باصطراح
 مرادهم بالافتراح ذلك
 معبد بالعارصا فتراجا
 لو يعتبر ضرورة فيما عدا
 نافي الضرورى من الصالح
 اسناد كاف ليس بالحرج
 وتجب بما سمعت قد مضى
 منها سهم امر عجيب وكلف
 فواجب من بعد طي الخاصر
 لكنه في معرض الخالف
 فواجب وغير ذلك ما يجب
 والاصل للخالف به موقوف
 وانفقوا في كونه مشرعا
 واما الخلاف في الكيفية
 عيمة الاخرى للاختصار
 واعرب السهي في المداك
 وفي الرباض رده ملجأ
 مركبا لاجتماع منه قد
 وكاسف عن محض الافتراح

وما في الاحبار من الشبهة
 وانه في اصل الاشتراط
 والندب للمندوب ذوقا
 محله في السدب حين ما سار
 وجازر باشتراط الرجوع
 وبعده بالبرء عن قضاء
 مطلقة امر بعة اصناف
 في واحد يكون بالسبأ
 ان عامر يبدون شرطه
 بعد ذوال عذره بقبضه
 لولم يبرأ في الاعتكاف
 من بعد ذار او هم مختلف
 بربع الاداء في الطريق
الثانية
 ما حل للمعتكف النساء
 فبحر اول بالوجوب
 والكيف ليس منه بالمناسط
 الا في الافتراح بالاطلاق
 لكنه في السدب حين ما وقع
 في واجب بدونه ممنوع
 في فرضين بلا عشاء
 ثلثة تغاد باسببات
 انوارنا باللبط ذوالشاء
 فجاء قطع في اعتكاف فرضا
 اجماله الضوم بقبضه
 فليس وجه للسبأ هو في
 في انه يبينه او سببات
 كتابنا ينطق بالحقيق
 فبها والمر والعتاء

وربما الحق الاستثناء
 ولا يجوز البيع والشراء
 والنهي في كل صريحا
 وبعضهم قد خالف في البعض
 فخرمة الكل بلا اشكال
 ووضح الكل هو الجماع
 ويمكن الخرج في البقية
 وبعضهم شركه للحرم
 كأنهم ما حاد ولو الاطلاقا
 فلبس الخيط من مباح
 وهكذا الرأس يغطي
 ومنه باز ضعف قول الخليل
 واعجبنا اضطررنا لفتاوى
 عن حسن ترك الكل لا تخاف
 بزايد عن قدم الضرورة
 ومقتضى الحائط الاستثناء
 كذا في ثم الطبيب والمراء
 وراى جلنا بذلك انقطاع
 مع ما سمعت الخلف عن رضي
 وانما الكلام في الابطال
 ابطاله بطريقه الاجماع
 والحائط طريقه نفيه
 في كله ما عليه من محرم
 اذ منه ما حل له وما فاسد
 وفر عليه عقده الكحل
 وسفره لا باس ان يغطي
 امده بكل غير حل
 وعد كذا في الفتاوى
 بل كل امركان للعاش
 فيبدرها لا ينقص اجوده

وان يبيع او شرائا يحتاج
 ان يفسد وعن غيره اثبتا

الثالث

وكلنا مضربا لصيام
 وموجب جماعه الكفاره
 بعينها كفاره الاضطرار
 والعزق كوفيا على الخبير
 هدهوا المشوم والصدقة
 وما له شذو ولو صحبه
 لو جامع النهار من رمضان
 اصالة النداخل منقبة
 ومن هذا الحكم قد بينا
 كذا قضاء الشهر والابطال
 بل بعضهم يكرر الكفاره
 كمثل نذر كان لا يعين
 فيبدرها لا ينقص اجوده
 فلفص بمعية العلاج
 واجيز عليه الاجتنابا

هذا على القاعدة ان بعد
 فداياهم قد نزلت
 ومعد بما عدا الجماع
 فان يكن ما يوجب الكفاؤ
 وكان الاعكاف عينا فدا
 فقد ذاك في مقتضى السب
 عكوفه ان لو يكن معينا
 فاختلف الاخراب هل يكفر
 للعظيم الاضاء فيها بالعدم
 الحلية هم وسيدان
 ولو اصب بما يقيد الضر
 وذلك موهون بخلاف الشر
 واشد فيما يلي المناق
 واشهر التكفير حتى لو نذب
 لشجنا وغيره ذال اخرى
 فالضر والاجماع فدا ورا
 بعد حكمه ما عدا
 صيامه يكون ذال انواع
 في الشهر لو اني به امطاره
 وصومه القضاء ومطر حذا
 وفاهم يطبق ذال المنسوب
 وان يجب او كان مناسبا
 وان خلى عنها صيام يعطد
 وثلة نقول فيها بغيره
 والدليل وكذا الشجان
 لرغلا الاجماع لا بن زهر
 مع ما له في نفسه من فتره
 في مطلق العكوف والجماعة
 عكوفه ونقل الاجماع ذب
 والضر اطلاقا جري في الحج

هذا ختام باب الاعتكاف
 بمنة الله الوفي الحافظ
كتاب الحج وبقيته العمرة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحج من دعائم الاسلام
 لطف من الله على الانام
 تكليفه بالبدن والمال
 واجره في فائده الكمال
 عن جيل ابي فليس فاضا
 من ذهب لوصار ذال انفا
 ولفظه في فائده صلبان
 في اللغة الفضا الى الكان
 مكره من مضده فدا
 وربما عز وابه الخليلك
 شرعا اذا المناسك المعينه
 في عدة انزمنة وامكنه
 فرض على الرجال والنساء
 حتى مع الصنفين ذالنا
 كل مع الشرط لكن من
 في عمره لا كل عام كره
 بالاصل والقانون ذال مكفوف
 والضر وانرا به منقول
 وبعضهم نفى الحذف فدا
 الامن الصدوق في الكفر
 فوجب النكاح في كل سنة
 وان ائ ما دام من امكنه
 وقد روى بطريقه الاجبا
 لكن ذوات الحمل اطوار

وجوبه مع الشروط صافا
 وفعله استغفار كل اجبا
 ناجزه عن غلام الاستطاع
 والحكم بين القوم من شرا
 نادك اليهود والنصار
 كد منه مع طلب الدنان
 افادنا الدليل ذي الوية
 وكلما عليه قد يؤمنا
 وان يكن تغدد للعب
 صلحيب المسير مع ركب
 ان ناز بالبح مع الركب الاخر
 وهكذا عاصر مع الاهمال
 وفي الدروس انه ان لم يبق
 فعند ذافد ثبت الامران
 وفي الرياض مضل الامران

لا ينفذ البدار
 بل جاء بها اجابا من احوال

كلامه في الظاهر لم يقصر
 وهو الذي يشاره العليل
 والحق منه ما مبذر قد جرت
 وجوبه قد جاء باسبحار
 ومنه سندوب لمن المجمع
 كذا المملوك باذن المالك
في شرائط حجة الاسلام
 هناك شروط حجة الاسلام
 بما لا يجوز يكون العقل له
 ان لو يكن بها وبالحيال
 سابعها يمكن المسير
 من صحته في البدن قد قد
 وهكذا التخلية للسرب
 في العرف الاستطاعة مقرة
 وفي الرياض غم للجمعة

ما بين الشق ومن شق
 قد انقضاء الاصل والليل
 والشبه والامنا دقوما
 في النقل والوجوب ذالط
 شرايط الفرض كمن لم يستطع
 منصرفه عم كل ناسك
 ضبعة لعظم الاعلام
 ومالك للزاد ثم الراحة
 ومملكه مؤنة العيال
 بما اتوا له من العسير
 من سفره بالركوب مثدا
 واسع الوقت لسبل المآذ
 لهذه الاربعة الموقرة
 من جملة الثلاثة والاربعة

مكلفا بمثلها ما مثلك للفظها من خصوصاً وصلاً
 حكايه الاجماع فيها كانه منبهاً قد خالف في الراهله
 مخالف لما سمعته بر د جزماً واول موها اذا ورت
 ما البلد المدام في الصفا بل مطلقاً حتى لدى المبعثات
 فضيلة الاطلاق في النصي بل منبهاً بضعاء بالخصوص
 وفي اشراط الرجوع بالتحقق استند خلف العلماء في الغا
 هذا هو الاجمال والفضل في كلها يعطيك ذا العليل

فيما يتعلق بالجنون والصبي

لا تجب الحجرة مع جنون مجتنباً تكون من جنون
 كذا الصبا والنج معاً حتى فصح ان حج صبي مبراً
 وهل يكون ذلك مع انك عن كذا لا تخافك وهو لى
 مضر المورده الوفاق اذ ليس مضر عم بل اطلاق
 يعطى سكوت النافع الخالفا لكنه بخالف الاضافاً
 وجوز في الاحرام بالصبي مع عدم المشي من ولّى

ثم الولي كان عنه ناسكا كذا في الجنون كان ناسكاً
 ما رقى الصبي بالشقير مع النصوص ثابت في البين
 في المطلق الاجماع قد بين وما يرى وجهاً له استحسان
 وبالصبي تلحق الصبيته بينهما الاحكام بالسوية
 ان استطاعوا بعد ان يستكروا لم يجزهم عن فرضهم ما عملوا
 اراءهم بطريق ذلك انطقت نصوصنا بعينه قد نطق

مكره

واختلغوا في اذن حج قد نكده للولد البالغ من ام واب
 الشيخ والسعيد اطلقا العدم عن زيفنا اطلاقاً في قول سجع
 كان في المسالك كذلك فان في الروضة غير ذلك
 ومضل القواعد في الام لا وانه في الاب قال سبلى
 ومضل الروضة ان لو مثلك للسفر المخطور ذاك مبدك
 وما هو الغشيق للمفسر ان ينظر التفصيل في الاجتهاد
 ان او ذبا بخلاف الاشاع بينى على القافز الاجماع
 في غيره لا وجه للبطلان بل مطلقاً اذ قلت بالنسبة

في فتح المملوك

بإسناد الرق لمولاه نج
لكنه لا يجب عليه
لم يجزه عن حجة الاسلام
الا اذا ادرك حراما موقفا
كلاهما في مورد الاحياء
وما ينافي اولاً بأول
في الشأن هل بشرط اسقاط
شبهه نافذ شرط المآله
لجملهم تشدد الانكار
ما ينبغي بعد خلاف اخر
وفي الرضا انها معتبرة
بها مفرطاً فدا نكره
والنهي للاصل مع الاطلاق
ثم لنا في جانب الامثالات
وذاك بالاجماع والنهي
لما اشترنا سابقاً البه
حاله الشروط بالتمام
من موطنه فغير الفرض كفى
وهكذا النصوص بالشباع
بوجه اصحابنا قد مضوا
مبطل وبعد اخلاف الجماعة
في لفظه فرائر حاله
افراطه مع اعتراض جابر
في انها في البدن تعتبر
ومثله المحرم ثم التذكرة
واوسط الاقوال عندني
في من عبيد صار ذاك انما
اذ ذاك بفرض العسر غير

والحقوا الصبي بالرقيق
وذا الاجماع حكاه التذكرة
مؤيداً بشبهة وشبهة
مؤيداً بشبهة وشبهة
لم يلف بغير بعد فدا فدا
لوصار بعد ذاك مستطعاً
وربما الحق والحنون
في منها بمعلوماً بالزاد والراجلة في مسائل الادب
الحج مستد وبألمز لا زاد له
كان مشي وعاش باستدانة
اذ فرضه بشرط الاسقاط
لوصار بعد جامع الشروط
ذا الحكم ايضاً معرض الاحكام
وهل يكون الكسب بالرقا
ذا الحكم في نهاية العناء
ان صار من البلوغ كالعبيق
وبعضهم عن الخلاف ذكره
وبعضهم عن الخلاف ذكره
وما من المضائق رصيفة
والاحباط بعد في الاما
مستطعاً شروطها جميعاً
وما بدأ ما ازان للركون
لم يجز عن فرض كذا الوا
او وفدا وسؤال استهانة
فوجب فقدا نه امتناعه
لا بد ان يجاء بالمشروط
حكاية بمبلغ الشباع
محكمة او كان كالرحاء
واحتط لامر الدين بالاخا
ان صار من البلوغ كالعبيق
وبعضهم عن الخلاف ذكره
وبعضهم عن الخلاف ذكره
وما من المضائق رصيفة
والاحباط بعد في الاما
مستطعاً شروطها جميعاً
وما بدأ ما ازان للركون
لم يجز عن فرض كذا الوا
او وفدا وسؤال استهانة
فوجب فقدا نه امتناعه
لا بد ان يجاء بالمشروط
حكاية بمبلغ الشباع
محكمة او كان كالرحاء
واحتط لامر الدين بالاخا

باز نعهد بعد ذالاداء
 انوارنا للبط ذوالوفاء
 عزيزها لو كان مما مقدرا
 فحجه بكلفه قد عفا
 كمثل خوف كان في الطريق
 او مرض او زمن مضى
 او غاصب الحجة مكروبا
 او تارك عياله منكوبا
 في كلها الشهيد بارضاء
 وقبله النافع بالقتضاء
 بعكر ذالرباض ذوالاباء
 في اثره محض بالامضاء
 لكن لنفي صدق الاستطاعة
 لا انفسا كان في الاطاعة
 وللشهيد النفي للمقدمة
 طبيعة النفي بها متعدي
 وفيه هب لكنه ما تنفعا
 اذ صدق الاستطاعة قد

الثاني

لو تبدل الزاد لمن لا زاد له
 نبح فرضنا وكذا الراحلة
 وهكذا مؤنة العيال
 والكل بالالتصيق او كالك
 اجماله في مورد الاجماع
 حكاية كالنص بالشباع
 وانه نذا قد استطاعا
 من بعد ذالقد عفا والبراء
 فالنافع القائل بالاطلاق
 وكل من كان بهذا السبيل

ومهد الحلي بالتمليك
 سدد له دفعا عن التفكيك
 نفيده بان يكون نافذة
 باذله برى اليه التذكر
 وفي الدروس بين ذيل الحجة
 اما الوثوق فالسعي ذكر
 هذا الذي يختاره العليل
 اذ لم يكن لعينه دليل
 دليله المراد منا البير
 ولا يرا دظ منا العير
 لا فرق في ذالالباب للاعبان
 ما بين بذل العيز والامان
 الا لربن الدين خص الاولا
 برده الاطلاق بينهما وصلا

الثالث

ان زهب المال له واطلقا
 لم يجبا القبول منه مطلقا
 هذا هو المشهور بين الطائفة
 سميها مال الى المخالفة
 فالوا القبول منه الاكتساب
 منه من ابن جاء ايجاب
 ما هكذا البديل بلا الابطاع
 فالقاصر بينهما مراحه
 نفيه ما عجزه في الحجة
 مسئلة تكون ذات شجة
 شهيدنا يجعلها كالمصلحة
 لن يثبتنا بالبذل كانت ملحفة
 والاول الاقوى لعين ما سبق
 وسالك الخاطئ جز ما ما

الرابعة

وان اخ شج به او امرسله
اجزاء عن حجة الاسلام
هذا هو المشهور في المقام
مسكا نظام الصحة
لان ما فهم المشهور
خلافه للشيخ في استنباط
لاشبه ناصرين من اخبار
اول او اخر من الجدار
من خلف العيال عند الو
واصل في الشرط بلا كلام
من وجبت لهم عليه النفقة
مداره بالعقد والامضاء
مراعيا الحجة الخا جات
لم يعتبر وقاؤها مثل النفر
بما مضى من اوجه مفصلة
وان طر الشروط بالتمام
بل نقل الاجماع من اعلام
لاضربان لم نك بالصرحة
كذلك بالاصول والمنصور
فحاكم بالعود في البسار
اول او اخر من الجدار

فيما يتعلق بموت العيال

لم ينطبع بدون ملك الو
وقد روى ابو الوسع الشامي
هم العيال هي هذا المطلقه
من دون نقض ولا اسراء
وسيط كل في الكساحات
بجملهم على عفا وستر

ونحوه مما يندرج ادو

مقدمة

لو استطاع الحج ما لا وبدا
لمعدوا ومرضيا ذاعدا
من ياتوا وجاء الاقنار
فداستقرا وبدا استقرا
وفي الرجاء لبر هو خلاص
في انه لا يجب استخلاف
الا من الدروس فاستنابا
لكنه بخالف الصوابا
في المنهي فنقل الاجماع
وللربا من بان الانباع
ومورد الاجماع منه مطلق
فبستر الحج او معلق
في صورة الباس مع استقرا
او سالة الساب ذواشما
في الروضة الاجماع والمسالك
بعضها با في معبد ذلك
وبعض نراهم في الباس مع
لثلة ايجاب الاستنابة
وبعضهم ايجابا فدانكرا
وذلك للقاضل فانظر باعه
واوسط الاداء عند الحج
ان لبر للاسباب وجه واضح

او كان هذا مما لا يقدر
من سفر الحج فذلك صوت

اذ عمده دلسله صحیحته باوجه دلاله جرحیه
 تلك الوجوه بعضها يوافي في نقل الاجماع عن الخلاف
 فتبينت اصولنا سلمية ايدها اليها عمليه
 وان تكن وارده في الاصل فترض الاستثابة بالعصل
 ان يزل المعذرة بعيد لذا على مختارنا الناقد
 بل كان من موبد المختار و ترد بعض لاح في استغ
 من انه قد اطلق العبار ممن نفي او يوقف سائر
 وما يبعد النص بالمسئله صريحه التفریط والحجبه
 لكنه يجالفا لاضاحا ونفسه قبل نفي الخلاف
 به استفاض نقل الانفا ما سبقت الفيا بذالم
 ايده قضاء الاولونه من حكم من ادركه المسئله
 از مستغرا در كنه النابه فيرسلون بعد ذاك ناسبه
 ولا ينافي هذه الافاده ايجالهم لمن نجي الاعاده
 من حجه وروود الاطلاق في صوره معبر عن الشفافي
 يطعمها تدفقوا الاحكاما وان يهن ما قرع الاسماعا

از سنيت وبعد بحينه قضى في عذره فالج عنه قد مضى
 وان يمكن حج بلا استغرا على الوجوب لاعلى المختار
 واطلق الرباض في المقال وكولنا في ذاك من اسكا

في اشراط الرجوع الى الكفا

والخلف في الرجوع بالكفا ما بيننا قد بلغ النهايه
 بالشرط جدا القدماء قالوا واللاحقون جلهما قالوا
 وعندى الراجح قول من سفي وكريمه من النصوص قد نطق
 وان روى غير الاصول الادع مثل الحصال وكذلك المقتضه
 لا يثبت بضعفها في السند فكم لنا من فاصر مستند
 يهينا بضعف الدلاله انوار ما ضعف ذي المقاله
 نقوله مفادها مال ما وشيخهم بذاك لن يلما
 جوابه ابداء نفي العنايه لولا المرام معه بالمطابق
 اليه شرع الحج بالوسيع وقد روى الغليل بالربيع
 فجعل اليسر هو استطاعه بل ذلك في العرف على الاشاع

كلامه حضرت فدايوس مع موسى
لوضعه عن قايما فدايوس
وهكذا التفسير في النصوص
وحايط الربا في الشايط
ان كان بين المال يعطى
ان لم يكن عن مثله الوفاية
ويمكن الادخال في الكفاية

مسائل الاولى

ما شرطوا في المروءة من محرم
وذلك بالكتاب والنصوص
وان تكن بدوينة في الخطر
لا يجب تمكن زارثا
وان يرد جازله المطالبة
وكان في الاجزاء الاسطفا

الثانية

وان يكن كل الشرط اجتمعا
لكنه في حجة تكعنا

بان شئ وغيره فدايوس
اجزاء عن حجة الاسلام
ومقتضى قانون الامثال
وامر من المال لا يصال

الثالثة

واختلفوا في الشئ والركوب
يفصل الثالث من لم يصف
ورابع من لا يكون سائفا
والخامس المثل من فدايوس
فدوره الاطلاق في الجنبين
وفي الربا من حسن المجامعا

الرابعة

لوجع الشروع فدايوس
فالج في ذمته فدايوس
ومثل يكتفي الدرك من زمان
ومثل ما يدخل فيه الحرما

لومات وهو عامدا قد تركه
 فذلك دين الله بالقضاء الحق
 وما يشا فيها وان كان يصح
 لو لم يخلف غيره ما به فحق
 لما وفي من اوجب الاوقات
 ان لم يبق الا ضرب ثم الاثر
 ولا يرى منه خلاف شايع
 مطلق لحجه من البلد
 فداكثر جماعة محول
 ثم لسا هنا فروع ما معه
 وان يرد مقدم ما قد تركه
 يؤلف الثالث وهو النافع
 كان ابن ادم ليس رئيس البلد
 اصولنا حصونا مشيدا
 والنسب والاجماع لابن هرا
 فاولا بفضله باصدا للتركه
 شطريه من النصوص فيطلق
 موجه جزما بوجه منضج
 اعماله مضاه من وقت
 لكثرة اوجاج المسببات
 كذا من اصحابنا مضرب
 الا الذي قد نقل الشرايع
 معط هنا ان القضاء ^{عقل} وما
 لم يضر وما من يقول
 انوارنا ببط كل لامعة
 عن اجرا لاعمال فذاك العكة
 ولا ظهر المسببات وهو الشايع
 لمضغ الصدوق كالقائد
 لشهرة وعجزها مؤبده
 ثبت الحكم بدون سنه

ونبوا الخصم وان تكثرت
 في مورد الكل وذا الوجه
 وبعضها في المطلق ان ورد
 لو شك في العهد الذي عليا
 مع احتمال العهد بالخصوص
 بشك ينفع المصالح
 لكما فيما هان ثورا
 كناع الخصم على الوبة
 لكنه فالبلد في عهدا
 يشبه ثابرا لاذمان
 مما يكون مورد النصوص
 اذ معنا الاصول والسك

الخامسة

من وجب عليه حج مطلقا
 وان يكن بالنداء وما الحقا
 فلا يجوز حجة مطلقا
 بل خلاف بينهم قد سمعنا
 وذا في الغوري والذوق
 للنظر الجال فيه مشع
 نص صحيح في الصلوة وروا
 ومينه تغليب بها لاطرا
 وامندا الاول في الرهاض
 لكن بوجه ليس عن تراص

السادسة

وليس للمرأة ان تطوعا
 بدون اذن الزوج فاذن
 ونقل الاجماع وليل المسئلة
 والنسب كالغوث لا مسائلة

اذ سعه الاول والثاني لخص هذا ونحوها الضيقا قد نقص
وليس شرط الاذن في الفريضة مخصوصا بهذا السنه فانه
بل خرجت وان تكن قد صنعت صحيحه نفيد ذاك سمعت
وهم يوم وسعة الزمان ام خص بالصبي له وحيثان
واول الوجهين لي قريب في بعض الاحبار له قريب
وطرد الحكمين للرجعية مهنها مخصوصا ثابته
ويوم الاطلاق اذن البتة نادرة فالظاهر المباشرة
لند بها حجت ولو لا باذن وعدة الوفاء منها ابين
كفى لها اصولنا الموصيه مع انها في السنه مخصوصه

الثامعه

يجوز نذر حجة الاسلام منعده مذهب لاعلام
واجب بالترك ان يكفه وما لغز النذر في ذلك الشر
وما عليه ان يحج ثابته امراؤهم بالوقوف في ذاباته
مخصلا الاستطاعه ان ذلك في النذر واجب وان خلتك

الثامه

ونذر غير حجة الاسلام في حال الاستطاعه ان نذر
فيها ما كلاهما نذر صا لحجة الاسلام سبعا مهنها
لقيام الاستطاعه ان متدا اما مع البقاء وان نفدا
اكان زاهلا عن القصد اولها ملغى بدون مهن
اوسطها صح مع الزوال واخر الاسكال ذوالا سكال
ان كان غير مستطيع نذرا مواجب وناؤه مفسدا
عن الدروس بعد الاستطاعه شرعا ولا شمع نزاعه
وان يكن قد فاضل من قبل يؤي مبدور فذلك مفا
مفسد سبعا مفا او مطلق محجة الاسلام جزما سبق
مفسد قيام الاستطاعه وفي الرضا وجب نزاعه
مرجحا سبعا المندوره وتلك نفوى عند ما مبدوره

الثامعه

في نذرج مطلقا اسكال مثلث في حكمه الاقوال
مقبل بالاجزاء ان نذرا في عن حجة الاسلام عكس ما كفى

وهذا لا يخرج من الجنبين
واطلق الاجزاء في الذخيرة
لاصلنا المعروف في الاقوال
لنقل الاحياء وللأخبار
صحيحان كانتا للاول
وقد بدا ما كان للاخير
وهكذا مشهور في البين
كثيخنا الاوسط كنصير
من معنا نداخل الاسباب
لاصير في الارسل لانجبا
وفيها السند من محامل
فيها مضى كالرد للديبر

العاشر

ونذرج ما سببا بنعقد
احبا عهم يطبق ذلك عقدا
صحا حنا بطبقه قدور من
صحجة تخلفه قد ندر من
قابلة تخامل او فاهيا
ان عجز المرأة عن وفاهيا
والنذر قبل حاصبا كالمنا
وفدا فاده العموم الفاسق
واسند بنفي الوسائل
وكه لنا في كلهما من غائل
لم بشرط في الشئ ان يفضلا
عن الركوب بعد ان قد مضلا
فاصلنا سارط الافضلته
ومر عليه فخرنا ولسبه
في عجزها فدا وجبوا للنج
ولو دكوبنا ذاك لم ينج

وان يكن لنا ذم في الاسباء
وان خلى نظاهر المفاصل
اخوها مضمرا للاشياء
والاول المروي والثاني
في نادر معذرها بالانجر
وفضل بعض ليس عند الفاضل
عرف ولو ضدا فذاك المشدا
احج مشبا اول الاعمال
والخلف في رعي الجمار والنساء
والفوة فيما افاد المعبر
دوعا السكوني فام ذاتي العبر
لي اعتبارا المض فوق الجابر

الحادي عشر

من مشبه في حجة قد نذرا
ولم يكن من بعد ذام مقنلا
تحكم في غابة الصعوبة
مسئلة ما ينبغي اعجوبة
وسند اقوالها بالسق
فتخنا بركب ثم لسيقي
لم يسق العبد والسرثر
مفضل في ذالمقام سنا
في المطلق برين حتى امكنه
ومهما فصل في الاواخر
ومعه يؤمر بالامنا م
لنينا التفضل بالعجاب
في سعة الزمان دوا وثقا

وان يكن زمانه قد صافا فوجب الركوب ثم سافا
ومثله في العجب المختلف وعنده التفتح نعم الخلف
فقول حلى له مرغوب لكن نفي السقوط بل ركوب
واول الاقوال عندى ^{ظهري} وكوبه من المخصوص بؤش
وبنفي السباني بالسكو في بعضها والعض بالشو
فواعد الجمل فخصت بالثاني بنفي المعنوم للبيان
وحجة ثالثها الاصول بهامع المخصوص لانقول
مع انه عسر شديد قد حصل ان طرأ العذر وما يج الشغل
وفي الكتاب بالامر بالانعام اطلاقه الشامل للمقام
هذا دليل رابع الاقوال وبهامع المخصوص بالجمال
ولم اجد شيئا من الكفيلين في باقي الاقوال من القولين
واعجبا من صنعة الربا في بعامل المخصوص بانقضاء
وامر ال الى الاطلاق وهو مع الاصول لا يوافق
اراه مستبها له الفواعد طريقة الحلى بشي الفائد

الثانية عشر

مخالفة ان حج ثم استبصرا ما عا دار في ركنه ما مضى
في الاشهر لقاضي مع الانكاف فوجبك الثاني غير كان
منصورنا يكون ذلك الاشهر وكنا من العجاج اشرا
نشان للمضامين كانا سمعا بالندب ضعفا معها فديا
ولبعد الخلل بالركن وذا مما يكون الخلف منه بندا
وهل يكون الركن ركنا عندا او عنده في ذاك خلف قلنا
وفاضلا نا امثيا بالاول وزينا فذال بالذي يلي
نصوصنا برخص في البير وما حوت شيئا من الفبيد
ولفظ حج كان عندا الواضع لهذه المصيبة في الواضع
والواقع مطابقا لمعنى فاول القولين فوق واضرا
وفي الربا ضرب لفظ حج بظهور في رزم قوم معنداهم عمرا
فباسد على الصلوة مفقدا اذ ليس للمضاء ما به شوق
ما فانه ظاهر ما عنده وما لج ليس ان يفسد
وهل بهم ذاك من فحكما بكفه عزوا اليه المعطا
وخالف المختلف ففروا ما غم للناسب او من مرفا

علنا

مفاد الاخبار ثم الاول ولو احد الخصم من معول
واختلفوا في اصل ذال البناء من باب الاسقاط او الآخر
افاض لا يماز الا بشرط في حجة الاعمال فالاسقاط
ولو بعد فائده جليلة لزمنا فاندن عليه
القول في الحج بالنسابة
في نامب الحج اشترط اسك وكونه في العقل بالسك
ولو تكن ذمته قد شغلت بحجة واجبه بلا دخل
وهذه فذلك مشهوره لكن هنا علق منظره
فلا يفتح ان يتوب من كفره اعماله بدون مرتبة هذه
بل لا يناب عن كلاب كذا اذا ما لكفار خلا في الاخرة
كذلك الناصب اذ مسفر اجمعهم بكل ذلك مستغفر
مخالفة من دون نص مخالف مشهور الحافهم بمن سلف
وهو الذي يكون عندي صحيحة ثم اذا الفحوى
وذا كما مضى بلا خلاف بل يمكن ادعاء الاتفاق
اذا ما اري خلفا لعن العبد ومثل ذلك الخلاف شديد

وهل يعم المنع من ذال السبب انما يحج ناب منه عن اب
رواية صحت بالاستثناء وجدا لاصحاب على الامضاء
والخلف للقاضي والخلق قال لا يكونه كالا جنبي
لو لم يصح الجهر معمولا لكان ما قاله الى مقولا
ما هكذا بنو كلاب ناصبه فغنهم الحجة غير صائبة
عن ثلثة اجماعنا فدانقذ والنصر جتا بالعموم قد ورد
منها نصوص في علي شمع ان عمل بغضه لا ينفع
وفي الرياض مثله الدد عن ابنه الناصب كاثوس
ورخصة الحج لعبد ربه ما نفعت لجهلنا بنصبه
خلافة يظهر في الرجال مع ما للفظ النص من اجماع
وكل ما اتى به الرياض لا يفهم نفيها من رباح
بنامة المجنون لا يجهزوا كذا صبي كان لا يجهز
ومنها المنع بلا اشكال والخلف في مبرز الاطفال
وفي الرياض منع الاكثرنا للاصل ثم استغضد الثمينا
وانه لا يعبوء بقوله في خبر السبنة ثم غله

لولا فقل بكل ما يقول يكفي لنا في معناه الاصول

في اشتراط نبوة النباية وتعيين المنوب

وشرطوا ان ينوي النباية معنا لمزنا استنابة
وان يكن من بعد الاحرام عند مثله نقول راسا فديله
اخرى عن المنوب بالاجزاء تحكم في العدول بالالغاء
والاول الاقوى لدى الفاعل والثاني للشيخ وذو الجواهر

فيما يتعاون ثلث الشروط

ما ناب من تعلق الوجوب عينا به في سنة نبوب
لكن ذامع قدره الاثبات والنص والاجماع ثوانا
فكانت النباية قد منعت ان كانت الفروع كل جهة
انضه عن اصله وجوبه ففقط ما به مرعوبة
وان فرضنا فرضه موسعا اوله يكن لها مجتمعا
بل عبده او فيه لكن ما قد وبسفر الفرض ولا ينفذ
وكل هذه الفروض لا يقع ما بين الاصحاب بخلاف سمعة
فضيلة الاطلاق وهو شائع المنع في الجميع منه الشائع

عندنا

وفي الرابض كاهنا فديونا حلتنا في الثالث فديونا

والاحتماء ورافع للخطر تعيينه كان مجال النظر

في بيان ان العدة شرط في صحة الاستنابة لا وان من شروط

النباية العلم بالاحكام والقدرة على الاستنابة

ان استنب ما نب في النقل فانفقوا في نفي شرط العدة

لكن ان استنب في الفرضية في حكمه معركة عرضة

مثله بلوح منهم العدم ومض الاخرون منهم نعم

هذا الذي احسن المقال جربا على فاعده اشغلا

لانه لا يقبل الاخبار من فاسوا اذ رده الانوار

ومن شروط النباية ان العلم والقدرة بالانباية

في انه لا يشترط في النباية ان لا يكون الناسب صريحا ولا تقييما

لا يشترط في النباية الحججا ولا تكن في المرأة شجحا

وجوزن فروضات الثبابة مرة مسا ومراة مساوية

تحالف لشرطي النباية ضرب الصرور مكلحا

وكلها مفتى به لاكثر منع الصرور وارذني الجهر

شد وذه منيع عن قبول
 للشيخ في ضرورة النساء
 فخاله في اثنين من ذي القعدة
 باوجه لجندنا الزجيج
 فصر يجهل بالكرامه
في بيان احكام النباية ومنه ما تل الا في ابواب
 انما ثبت عن المنوب احراما
 فانه يجزى بكلام
 اجتمعهم بطيعة قد نقلا
 وشيخنا اجزاء وابن بقتة
 فاستعملت فصبه الاطلاق
 شيء من الاجزاء ما استعمل
 وبعضهم اجبا عنا قد نقلا
 واهما من الربا ض قد نزلنا
 لومات من لم يجمع الامرين

وان يكن مذمات وهو محرم
 واجزه مملكتها بسببه
 وفي المقام الصور الثمانية
 اما الحج اطلقا المصلا
 او مع صبيته الذهاب
 في الكل اما ماث وهو الحيا
 في الكل اما ماث وهو الحيا
 والحكم في ست بلاد اطلاق
 واختلفوا فيه على اقوال
 وقيل بالضم مع الذهاب
 اتفق الربا ض باديا بالباد
 قد ادعى حقيقته عزمه
التاميم
 وان على النامب نوعا شرا
 لا يبدل المنعة بالقران
 والكل اجماع بك الشباس

ولم يكن بدرك منه الحرم
 من مدرك الموسوم والقبية
 منشاؤها مخالف الماني
 او خصا صبيها الامعلا
 او انضمام الكل مع اباب
 او انه من قبل ذاك اباب
 او انه من قبل ذاك اخترا
 على اختلاف بان بالوفاء
 وقيل كالخصيص بالانفا
 وقيل ضم الكل مع اباب
 وبالاخر اخرا مبادي
 وكر له شواهد ومنه
 لا يعبد عنه الى ما هبطا
 ولا بالافراد سبيلان
 واما الخلاف في انعكاس

منعهم بجعله كالاول
 مفضل يمنع لو كان واجب
 او نذرا وكان عدلا منزلا
 وشيئا عن منعه لا يعدل
 ظاهرة الاطلاق حتى ما غفل
 وسلك عن سيرة الاخيار
 من اجل ذنب ما رغبنا قد غفل
 فخصصت فاعده الاجر
 وارجع الحلي بالاصرار
 ان ثم هذا الجمع فهو حبيبا
 وحيث جازا العدل للغير
 واختلفوا لوسط الطريق
 ان غرض بشرطها مغلطا
 لازمه الجواز لو لم يعلم
 ومثل بالمتنع عن التفكيك
 مطلقا عن شرطه لم يعدل
 عينا على المنوب دون ما
 مخبر فيها كفى ان يعدل
 بما سواها عكس ذلك يقبل
 عما سوى فرض المنوب وعدل
 ظاهرة لا معدل في البين
 ووسط الا والدي المرتضى
 صححه روى ابو بصير
 معا لشرع الشيخ الى المختار
 بدون عن الدليل انشد
 له المسمى لا مع الفضير
 فاجب اتباعي فرب
 وكان للغير ذم حقا
 اولي به مع علمه بالعدم
 محض ان يكون ذم الشك

والشيخ في الطريق انهم فرطا
 ظاهرة الجواز حتى لو علم
 ووسط الاقوال عند سطر
 لشئنا الصحيح عن حيز
 راجع الى انوارنا العزيز
 واول الاقوال كيف ذنبنا
 ثم على الجواز في الاجرة
 بدون خولف في استحقاق
 وفي الواض مضل سد بدا
 فاطلق العدل واما شرطا
 بافرض الاجر كيف لو عدم
 ومهبط الاصول ثم الاحوط
 محض الوجوه من تخير
 الله بجهتها من السلمين
 بين الصحيح والاصول عجبا
 اذ تلك حقه بدون شرط
 لبعضهم ذلك على الاطلاق
 بلا مركبا نعم عد بدا

الثالث

لم يستنبح لجة النيابة
 ان كان من ان ذمنا
 والحكم في الوصي كالوكيل
 والاذن في جميع تلك الصور
 بعد اطلاق الحصول
 الامع الاذن في الاستثابة
 كفنه او كوكيله اذا
 في كلها النائب كالاصل
 صمان من صريح ان من ظهر
 بالنفس والعين مفاد الخد

وطلق منوج عتي لم يثبت منه لفقد الاذن
وكل ما مطابق للقاعدة جماعة في الظل منها فاعده
وشخصا اطلقوا لاستنابة ولو خلى عن اذن من انايه
وفدوى مضابذا المضمون لصغفه اول بالمادون

الرايع

ج معاملا اجر للاخر في سندهن للمساجر ليس له ان يوجر للاخر
وجاز ان يوجره للشاليه اذ ذلك عن شوب الشافعي خا
لكنه ان انقضى فور العمل او ما تاني الحج عنه بالهبل
لواجر الشافعي بالاطلاق فذلكا لشعبي بالحقان
لواطلق استيجاره للاول فاختلف اقوالهم فيما يلي
فمطلقا جواز مضمون ومنعه كذلك المشهور
ومانع عن جعل ثان اول او مطلقا بل عين الذي لا
دليلنا الوفاء بالعقود رافعه هنا بك وجود
ممنك المانع بالمبادره بمقتضى استيجاره مصادره
ثم ادعى فوديه للحجة احض من مرا من الا حجة

وحاظا بشبهة الاجماع بيطا او مركبا تراعي
لوض في الاول بالشاء بغيره الثاني بلا تراعي

الخامس

واذا اجبر صد عن اكمال منه اسعبد النسبه من ما
ازميد العقد بعام الصد بغيره فقد زمان العقد
لويجب الاجابة ان يضمن للحجة في ثايل من اذن من
وبعضهم اوجب كالسرار اجابة المساجر للاجبر
وحيث لا دليل ذوانتهاض اول بالجواز عن تراضي
صد الاجبر محرما في الحرم كصده من قبل عند المعظم
الحقه بهونه الشرايع فاس بغيري بالمنوب راجع
وان يكن قد اطلق ذوالعقد لم ينقض بيع بعد الصد
ثم هل الفسخ لكل بالحرثي عن الشهيد ذالك في وجبه
من بعد للاجبر اجر ما فعل وسيعاد نسبه ما قد بطل
واسماجر المساجر للاخر من موضع الصد فقط لا اكثر
من بعد وقت لوعى ذالمقت قبل مكر قد من وقت

اجابة المنوب للمواحي

التاسع
 ولا تطف عن صاحب الجهور
 ان كان من مشرك اليهود
 وطف به عزا ومن لو هو
 مجمع الوصفين عنه فطف
 بشرط پاس البرا ويضيقا
 وفن اركاب بعد ان يضيقا
 وكل ذ النفل الانفا
 والنض بالقبيل والاطلا
 وهل يكون الحوض من اعدا
 ففي الرباض المنع في اعمار
 اما طواف الحج والساء
 مع كون الاركاب ذ النفا
 فثبنا اثبه اصطفاه
 جماعه من فدا انفاه
 صحته يخص من يخص
 معلل موضوعه المريع

السادس
 لو حمل الشخص بذات طافا
 فاجعل لكل منهما طوافا
 لو نوب الحمول بالانفا
 نقلا ونصحه بالسان
 وهكذا الحامل للصالح
 باصلا لاشان ذواضاح
 بينة الحامل ان يضفرا
 محولة فجاز ان يفصرا
 وهذا بع الاصل لا سنجار
 ان يبرع بالامثار

والثالث التفصيل بين ما على
 طوافه بلا وحمل ببلى
 هذا هو المختار للعليل
 راجع الى الانوار للمفضل

الثامن
 ويبرى الميت لو تبرعا
 بحجه فرضا بذات اجمعا
 ونفله اولى به ان يقبل
 وهما النص كثيرا نقلا
 والحي عاجز له وحما
 في فرضه والنفل بالعليا

الثامن
 ولو حن في حجه الاجبر
 فلا نرم في ماله التكفير
 فاجنى لا دخل بالمسافر
 لا يبرم الوازور وراخر
 وبعضهم ينادى بضر حجا
 اجماعنا واخرنا لو حجا

العاشرة
 ويذكر المتوب في المواطن
 ندبا بميل ما نوى في طين
 فدردت بطيقت المغيرة
 في بعضها عبارة ما ذكره
 لارها صوارف وقته
 في بعضها التاكيد في العينة
 كقلا الاتقان في استجبا
 بكفى لنا اصول كل باب

الحادية عشرة

وفاضل اجزئه للرجع بغير نداء مع مضد الحج
بل مطلقا مري الى الشهور ويستفاد الفرق من ما
والاول الا وفوقه لا ياتي ثم يثبت عن ساير الابواب
وهكذا ينتم المنصوصا جماعة ولم يكن منصوصا

الثانية عشرة

ومطلق حج بدا ما يوصى باجره المثل غذا مخصوصا
فصنعه العهد والانصاف لو وجب لا تلهو كات
لا يجيب الشخص عن ذلك عن رتبنا قد حكى كذلك
مع نصه بالسبدي لخصا بل ساكنا والبط منه قد

الثالثة عشرة

وان يحج ندبا او وصى وهو عينه في عدد بل اجماع
فان بدا من حاله التكرار فهو مدا وثلاثه بدا
ان كان ما يعلمه المنوال ودونه فما انصاه الحال
وفيهما لم الف بالمصان وفي الربا ص بض لاختلاف

ولم يدل حاله بكرة فبكتفي جماعه مبره
والشيخ في لهذه بيه بكرة وثله لقوله سنا
وضعت بضين لكرعنا منبغى الاصل وهما فخرنا
بصوره فيها بدا التكرار فالقول بالمره الى مختار

الرابعة عشرة

ان اوصى بالحج في كل سنة لكل حج اجزه معينه
وكان ما عينه قد نصرا في سنة عما الحج اجرا
عند ذابج مما اذا عن سنة ما تكمل المراد
وان يكن حج من اثنين او زاد والقطع به في اليين
عن ابن مهران الجليل صان ذا السهي للجليل
وهو الذي قبل سفرنا عليه تسليمات ربنا
بعضده قاعدة الميسور وان مشي السهي بالفتور

الخامسة عشرة

وان يكن في يده الوديعه لم عليه حجة الشرعية
عليه يشترثم ما سا والودعي يعلم ان لو انا

والثمة

وانتهى المال لم يحج
 فالودعي يقطع من المال
 وحجل الحكم بلا خلاف
 هذا بشرط ان يكون امنا
 لو لم ير الوارث الا خلا
 وشرطه الاخر اذن الحاكم
 ومقتضى الصحيح حج الودعي
 طريقه الاولى ههنا ان
 وهذا في سائر الحقوق
 والخلف في امثال الذي
 وسائر التواغل كالخجة
 ينفق على ذمته ذال الحج
 الخجة بعد الامثال
 بطبقه من صحيح وان
 من ضرر يفرض ان قد علمنا
 بحجة ما حل حفظ المال
 خلاف اصل يكفي بالخازم
 لكننا استنجاره لم ندع
 بل بعضهم قطع المناط بد
 من دين او غصب على الحقوق
 قطع المناط فاطع الفرض
 والمصدرون النص في الخجة

لم يحجوا
 باجر الامثال

السادس عشر

ومن عليه فرض حجبين
 اخرى تكون حجة الاسلام
 وفاتهم في غير نذر القنا
 سندودة واحدة اثنتين
 لثمان ذامعة الاعلام
 وانتهى من اصل ما قد خلفنا

ونذره قد كان ما خذنا

وانما الخلاف منه ومعنا
 والثالث للشيخ وللاسكان
 واول القولين عندنا ضرب
 وكن مع الحائط مما يمكن
 من ثلث او اصل لذال
 والاصل للحلي والاختلاف
 بسط من انوارنا ان يارض طلب
 اليه في امراكك توكن

في بيان انواع الحج

الحجة ثلثة انواع
 تمنع شران او اضداد
 بكل ذات نظر الاحبار
 ذو الفضل لان حجة الاسلام
 او وجبت على عدد بالمزول
 رابع لا يبيع لواع
 اولها افضل ذى الاند
 واغلب الاسناد ذواعبا
 بل خص بها اولا مقام
 فجاها بصانته وصفا افضل

في بيان حج التمتع ونحوه

تمنع الحج الذي يفقد ما
 مثل في البيوت واربعها ط
 او انه اسخر اشح للثبقات
 وذات فرض العين للبعيد
 عمره ثم الحج احراما
 وذاك للتمتع المناط
 لاجله لا بدل للذوات
 وكم لنا في ذاك من شهيد

منه

كتاب او موصو او اجماع
 ونال بالتخيير اصحاب الشطن
 محرم للشيخين نقلا
 لغومها لم ينكر الورد
 ثم الحلائ بنينا شديدا
 وحده في اجود القولين
 ثلثه بغير نسخ معشره
 قد وردت بطبعة الصحاح
 واخر القولين الاثنى عشر
 ومن ناي لا يعدل عن منعه
 ومثل جاني حجة الوداع
 والمشوة البدعة من ام القن
 وانه يعاتب من نقلا
 ويلزم كفه من ورد
 فيما به يفسر العبد
 حسنون مبل ما عدا مبلين
 فالحد منه سنة والعشر
 مشونها فيما مضى صراح
 مبل لنا دليلة ان يظهر
 الا لعذر او يفوق رسة
في شروط طحج النسخ
 طحج له شروط
 اربعة فنبه معهوده
 والحج والعرفه عامضا
 يعين ذا الغداد جارا النافع
 بأكملها اجزاءه منوط
 وكونه في شهر معدوده
 للكل في وقت له فدا جها
 انوانا للقدح فيه الدافع

والنسخة الضربة والشيخين
 يعين الجزء الذي قد شرعا
 والاشهر وطبعة في الابه
 لعمره النسخ قد مثلت لانها
 نسخة الاحبار بارهاط
 في اسطرلج بدا المشية
 باجمع في اجود الاقوال
 ومثله الصدوق والامكا
 بما مضى منه الصحاح
 والمرضى بها الشهران
 اخرها الاضحي الى المائ
 وهكذا المرحى الى العمان
 مع كون كل سنة مضيا
 ومثل نسخة بد بلا العشرة
 والحق ان اصل ذا النزاع
 لعمره الاوجه يستبين
 من حجة او عمره منقلا
 للحج وهو النص في الرواية
 كالجزء منه نزلت
 وعبرها مما بدا المناط
 ثلثة ثا لها ذوا المحب
 للشيخ في المبوط والنوا
 وظاهر الكتاب من الكا
 بنية فاعده مسلحة
 بعشر ذوا الحجة بقرنان
 ومعه السار ذوانا
 وعنده دليلهم بضان
 ما كافنا لما مضى مضيا
 ولم اصب بعد بوجهه
 في بابنا هذا بلا انقاع

اذا جمع الناس التلحج بالسبق والوقوف كلاهما
 وان الامثار في الغلبه من نذرا وما معه من سبق
 اجماعا يحكي بوجهه لا بل لو احدث خلاف في الا
 الا لما عن الشهده فاحتمل واستكمل الواضاحين
 لكنه مخالف ايضا ان ظاهر الاخبار انهما
 ومحرم بالتحج من تمتعا من مكنه وذلك ما اجمعا
 خصوصا بطلب ذلك استا وهي التي بوجهها ثورث
 افضلها المسجد والمقام افضلها اذ يصح ذلك الا حرم
 في الاخر الجريد المناب منديل بربند بالميزاب
 شيء من الاربعه ما عدا بالنس والاجماع ذاليتها
وهنا مسائل الاولى
 ان احرم بالتحج من تمتعا من غيرهما بل اضطرا
 لم يجز به ذلك ولينافا لفقد ما الاجابة ثورثا
 وما كفى الدخول بالاحرام فاض به الاجماع من اعلام
 ولو في الحرام حثان خرج يعود للاحرام من دون الحج

من غير مكنه اختيارا وصفا

ومعه محمدا بتمل او ابتداء حتما محل
 وان يكن له حصول المكنه في مورد الوقوف يعني الزفره
 وبهما قاعدة اشغال والثاني مخصص بل لا
 في الاول الحلات في الاخذ كالشيخ في المبوط والحل
 تمسكا بالاصل والقياس يطبق ما محمد من اساس
 والاول مخصص بالقاعده والثاني باد من واه فائدة
الثانية
 لو دخل مكنه من تمتعا وخاف ضيقا عن وقوف
 فليستقل حتما الى الاخر ثم ادى العزم بانفساد
 بمراسن فاض المصنوعا خلف بل اجماع بيقول قد في
 والخلف في اجبار فاشد في مورد الصيق وما محمد
 ومن هنا تختلف الاقوال اذ عبره كامله ثنالا
 فقبل انه ذوال الزمير يعني الى المصنوع ذلك الثاني
 عزو بها للمضغين وظفا لثله ذوال يوم اعرف
 فذجعل المبوط ذاسيله محمد بن القاضى كذا الواسيله

اخرى ناطت ذاك بالقول
 وذاك للحل اعلام الحلب
 لك صل مع قاعدة امثال
 تغارضت حوائف الاخبار
 او حمل الغيبين بالارث
 وربما حمل بانقضاء
 لشخص مراتب الفضيلة
 واختلفوا بالذهب الخنا
 لك كثر الوثون الاخيار
 والاحود الاول للخيار
 ولم نشأ عند جانب الحل
 لاجل معنى باره ردي

الثالث

والعذر في الحائض النض
 عن عمره المنفعة بعد لان
 اعرفنا بعين الاحكام
 للضيق في العدل ذوانا
 بحجة الافراد سبيلان
 اخذنا العمر في الختام

هذا هو المشهور بين الطائفة
 ومنهم لاعلام من اهل الحلب
 لكنه كان بلا طوائف
 ثم مضى طوائف الاغما
 وروى بخير الى الاسكان
 ورابع مصل في الاحرام
 بنا العدول حاكم في الارل
 وخامر يطلق الاستثابة
 ونقلا لاجماع بقوى الاولا
 ابن بزيغ قد روى عن الرضا
 صحيح في غابة الاصرار
 للثان احبار بضعف زرد
 فوسقته في البين لا يسل
 ما كانت نصوصنا التي مضى
 فابله محامل عد يد له
 عن ثله قد حكى المخالفة
 فكمل ان الاعتماد ما انقلب
 فجاءنا اذا بحجوات
 مع غيره في حال الاطهار
 بين العدول ونصا الطوا
 في حالة الدمين والقدا
 وبالقضاء بحكم في الذي يلي
 لنا قد جعلوا النشابة
 على الجواز ظاهرا ماضدا
 اليه الف من سلام لمضنا
 وابتدث بعده احبار
 الاصح منه حفصا لغزى
 بلعبه الشطرنج قد سلم
 فكيف بالتقديم لو غارضت
 انوارنا لسطها سد بد

كان عري حدث ذا الضباط
 والحمل بالخيبة كيف نهضنا
 وفدروى الرابع بوجيه
 للحامر لو يعلم الدليل
 وكل ذامع سبقة الدين
 فذنه معركة محدد
 فاطلق الحلى بالزهون
 فالتصيا بعبية الطواف
 ثالثا الفصل بين ما عدا
 في اول مصداق الصدوق
 هذا هو المختار للعليل
 لاصبر في ضعف لها موفور
 وهذا بينك بنو الخصمين
 لكن ما للاول اطلاق
 فليس تفر بين لذا الصحيح
 وفد مضى اربعة اسواط
 مع ندرة الفائل وهو من
 ما عود من الصالح بالعبه
 كجهلنا بمن له ذا القل
 على الطواف دون ما في
 انوالها ثلثه محدد
 وعكسه قول من الصدوق
 من بعد ان يحصل طهرات
 اسواطه اربعة لا ما عدا
 في الثان الحلى والعلوق
 فكم افاض الض للليل
 لشهر وعبرها مجبور
 صحيح الاسناد بدون من
 وما لثان ما له اتفاق
 وثابل للمجل ملج

في بيان محبتنا للافراد ^{عليهم}

ووج الافراد على ما وسما
 هو الذي من وفته فدا حرا
 مفدا ما على اداء العزة
 ثم الطواف والصلوة فذعن
 من بعد ان ادى وفوت الغر
 نعود للوقوف بالمزدلفة
 ثم ما سلك تكون بمج
 ثم الطواف والصلوة فذعن
 ثم سعى بين الصفا والمروة
 ثم يطوف ثابا للسوة
 ثم يجلب بعد ذاول بعض
 على افراد ان بذلك فدا
 وكما تبتنا سلا خلاف
 بطبقها الض كبروات
 في بعضها كمثل ان يوحى
 عمر فاجا عنا فدا شرا
 ومن هذا النوع والفران
 لما حوى مكة والافران
 ما خوفنا السابرا البلاد
 مخصوصا بطبق ذاتي
 خلافة ما بيننا لا لسمع
 ونقل الاجماع صرعا سمع

في بيان انه ليس للمكي العدم الى المنع

هل بعدد الحاضر في اختيار
 لمعة معركة الانظار
 ثالثا الفصل بين من خرج
 عنها الى مصر وعاد وعرج

في عودته يترى بالمبقات
 وان يرد ان يعيد فالأد
 وشيئا المطلق للحوادث
 وقوله الآخر في التفضل
 مطلق المنع في العمان
 كمثل ما في النافع والمضار
 احبنا بعد الكتاب كافلة
 في غيره لا وجه للرجحان
 عميل للنقل او مستظها
 غارضة اخبار اطلاق لغة
 وانما الترجيح للاخبار
 ثم ههنا مسألة عليقة
 لكه مفاد العدول
 وميل في حجة الاسلام
 اخبارنا بعد العدول نؤثر
 ان كان ذلك فالعدول
 يعكس ما مر هذا لو بعد
 ولم اصب من له يوازي
 وبعده جمع له زميل
 وبعده جمع من الاعيان
 وهكذا المفقود وهو
 اصولنا لا بد ذلك نافذة
 حتى صحح عبد الرحمن
 هب في المراد ظاهر لا يشترط
 والمسئلة في البين من وجه
 با وجه يدرى اولوا الاعيان
 دخول بحجة مفقودة
 لغة مثله بقول
 والشبه دون سائر الامام
 لسطها بعد مقام ينظر

لغة ثلثة بقوله

في جواز العدول من الافراد الى المغة اضطرازا

جاز الى المغة في اضطرا
 عدوله بقوت الاعمار
 بخون حبس في زمان العترة
 وبعد طهر ما لها من مدة
 كذا عدوا وذهابا الوقتة
 اصحابا حلا بدامثقة
 وبعضهم يدفع كل المصيدة
 عبرة سبق لكن مفقودة
 يحكى عن الحل في المفاد
 وهكذا البيان وانما
 احماهم بالاول فثقل
 وان من سعة فعدلا
 لو كان مضطرا الى الافراد
 بيان اولوية المراد
 والفتوح في الفحوى بالافراد
 اذ عمره الاصل بالاسباب
 ناجزها في الفرع ما عتقنا
 فالعدول للعدول ان ينها
 يدفعه نظام الاجماع
 في عمره المفرد باشتاع
 وليس للضم سوى مضى
 كل ضعف السند ومين
 وهكذا لانه جميع
 كما لنا لكنه صحيح

في بيان شروط طح الافراد

ثلثة شرائط الافراد
 فيه يطبق هذا المراد

بوقعه في شهر معدودة يحرم من اوثان المعهودة
 للاولين سالف البيان سيفر والاحزاب بالعنوان
في بيان حج القران وما يتعلق به
 كالفرار القارن في الكعبة وهكذا الشرط بالسوية
 واحتلفوا في حجة افتراق فخصه المعظم بالبيان
 نصحه القارن بالاحرام منونه متفق الا علام
 من بعد ذاضيف للعمان كعظم قوم ذوى العمان
 فاعتروا سبفا بلا استخار الى انقضاء الحج بالكمال
 وابن الحبيد مثل ذالك صفا لكن نوى والفكان جميعا
 لنا مصوص حصرا لا فتراق كما مضى في الضم بالبيان
 ولم اصبلا حد الحضمين بشاهد معول في البيان

وهنا مسائل الاولى

بانك كور العقد للاحرام مختلفا في هذه الامسام
 لئلا لا يخر لا يغفاد في حجة المعزة والاضداد
 والقارن في العقد بالتحيا لبي لنا اوجاء بالاستغار

لهدية اوجاء بالثقليد ما الخلف في المقام بالسيد
 ولواني باي ذى الامور يندب ما سواه في المشق
 شوسام البدن ذا الاشفا بطبق ذائقه ودر الاجار
 بل سطحه لظن فيها اعلنوا وان يكن واحدة فالامين
 في الانزيد بدخل في الابلال ليعرف البيه والسمال
 لا بلنم الترتيب بالقطار ما عين الايمان للاستغار
 وفرا الثقليد ان يعلفا عليه علك منه صلى خلفا
 وخص بالثقليد هدى البفر واخذ قد ضعفا لا يفر
 ولم يحب اجاعنا الامران من بعد ان لبي بذانصان
 فكل ذا الصارم للاوامر اذ يحكم المض على الطوار

الثانية

من احرم ضارنا واضرادا قبل الوفوف طاف لواردا
 صدوبه متفق الاعلام بانك بسط حجة الاسلا
 وغيرها ماله افتراض كندبه مدحيد الرباض
 وهل يلبي دافع الحلال وهل بدا رعية افعال

في الاية بها حل الابلال
 ليعرفها بينا او شاعلا

ولم يقع بطون لواردا

فاطوا المشهور منه بنعم من وافق الحلي اطلقوا العدم
 والشخ في مذهبهم ففضلنا ففاننا لا مفر من ذلك
 وعنده الرأى والنجس قد سلكا كلاهما سيرة
 وعكس ذلك المفضل للمنفذ والمرضى كشجه الوحيد
 مضمونا عموم او خصوص بالخاصة انما هذا النصوص
 اغلبها الصالح من اجار وهو صف الباقي بالاعتبار
 والاصل الحلي ثم اجتهدا خفاء نصوص الشرع كل هذا
 وبطرح الاخبار للنهذيب للصنف في الاسناد والنقل
 مع كون سنة بدت في البين نعم طلقا او من الوجهين
 تخصص الحضم ولو بالخاصة اذا ما لنا في الابد ذو المعاني
 لعكس لو طلق وجه كانه وما لنا من النصوص عاضلة

فرع الاول

ثم على مقابلة الخليل اما على اطلاق او تفضيل
 هل يجب ان يثبت بالنسبة لعقد الاحكام وان لا يتغير
 فبعضهم اوجب بالاطلاق والبعض بالفضل واقتراح

بين الفران قال منه بنعم وبين الافراد فقال بالعدم
 واوجب الرأى لو عيننا افراده فيما عدا استوهنا
 وعنده الوجوب للامان لو عيننا سواء العثمان
 وهكذا بدون ذلك لو خط امادج بعد عقد فانظر

الثاني

وهل على الاحكام في ابي حنيفة بنوعه او منطلق
 لو لم يكن في مضمونه ان يعكس وقد راي الشيخ الرئس لا
 والثاني للشي والراى للاصل سنا منه بالراض

المسئلة الثالثة

والداخل في مكة افرادا جازله العدد ولو ارا دأ
 لغيره لو لم يكن معينا افراده بل الاختلاف بيننا
 في نقل الاجماع به مخرج لثلة اخرى لها نلو حج
 مضمونا بطريق ذات اثر طائفة صحت واحرى عتير
 لا فرق في ذلك بين ما قصد من حين الاحرام العدول
 واختلف للشي والاسكا في خصوص ثان عنهما هو في

ولهما لوالف وجماعته
وان يكن افرادة قد عينا
بدا الربا ص في ابا الاكثر
تعارض النصوص في الحبس
باوجه لا يشترط العد م
وما جرى في حقه الوداع
مع ما لنا من النصوص ثانيا
فالحكم بالعدول جاعل فينا
وهو الذي يقوى لدى ذاك
عموم من وجه بدا في البين
ويقتضيه الوثق ان سلم
فقطه تخلو عن استقناع

فرعان الاول

ان عدل المفرد ذاك رعا
فبعد ما طالت لى اوسى
بعد ما كانت لى مقبلة
موافقا المعظم الا و ناد
مبلا ونخر الدين ابعانا بع
فان يكن لى لى ان يقبلة
يخص ما للصم من بصير
واما الاعمال بالسبات

الثاني

مناظر عدوله

ودو عدول بسبب الطوانا
عدوله لم ينحزم بالنسبة
والمستغنى خالف والضرير
وما مضى لما هنا لى ثيملا
لبي من شاء ولن يخافا
جم غفر طبق ذاك مقبلة
سعيدا بحجة بسير
نصر العدول من سائر ذلك

المسئلة الرابعة

لا تخز العدول من فزان
سواء الفزان قد حننا
اولو يكن معينا في السابق
لو هلك الهدى قبل مكة
او كالفزان فاتفق العدول
ان لم يقصد مطلقا لعله
والنصر والاجماع ثومان
عليه قبل ما يكون احراما
بل حادث تعينه كالسائق
هل صا و افرادا كما لو تركه
يطبق ذاك حكم الاصول
وذا بلوغ هديه محله

المسئلة الخامسة

لو بعد المكي ثم حجا
من حجة ومنها السبق
وجوب الاحرام بلا خلاف
مر على الميقات منه شجا
صلى عليه وبنا العلى
منه النصوص طبقه ثواني

ما بعده لى
لم ينقطع

فان كان

غبار

اني بفرضه الذي يغيبنا عليه ان يفرض او ان يفرضنا
لغيره ابتداء ان يفرضنا وقد مضى تخفيفه فارحبا

المسئلة السادسة

لا يفتل الفرضه المفترضة لمن تأى عجز المحبا وذه
اطلاقا ان فرضه لم يفتل من قبل ان يجاوز الى المضي
وبعد بشرط ان لا يفرض نصاب يفتل الفرض ندرى
وكل ما مر لدنيا مجمع نفل كما عن الربا ض بيع
فان اورد حجة الاسلام فليخرج من ذلك المقام
الى محل عمره استثناء وذلك الوفاى بالاجمال
وهل ذاك وقت ما له من نفل نذوا الخليفة هذا المدعى
وهكذا الاربعة البقية وكلها فى مجبها ما ثبت
وذاعن المشقة والجامع كما عن العبد والسابع
كذلك الخبر السد كره ومثله فى المتن قد ذكره
او اى وقت كان ذاك تكفى من خمسة نفلها هذا

كما عن المضع ذى الحكاية وهكذا المبوط والنهاية
نظمه الاشار والشرائع وزينا لهؤلاء التابع
هذا هو المال للربا ض ونحن ايضا معه بالتراض
والحلبه جاعلا للمحل له محضنا با ونى الحل
نض حر يز وهو عن اخبر وواه حماد لنا معبرا
اذا احتمال العهد غير سائر لكونه مخالفا للظاهر
باى وقت مر منه احراما بحزبه نفي الخلاف وسما
نض محل ارضه قد صنعتا اسناده التقريب منه ما
وسا توما زعموا لبله اسه وهما كلها عليه
وهكذا مصوص قول الجلب يزيد شذوذ اصل المطلب
وفى الربا ض بدل الضريرا للبحث ها انوارنا شوقرا
ولا نزاع بيننا فى المعنى واجع اليها ثم سالك معنا
احوة الدين لنا صريحا فاحط الامر الدين صريحا

فرضان الاول

بل وصوره بالتمام
تكملة الشامل للمادة

مجاور حوزة نجرًا لما من الوقت له قد مر
فخرج قطعاً بادي حل عبره ما حل من محل
ممكة قد قطع الاصحاب هذا للمعنى ان الشا ب
لوم يكن لطلب بالمسور ما دل ما اناه من ما نوس

الثاني

قد وقع النزاع في الاصحاب في نافي الفرض من الضاب
وما هو المشهور في البين فيما به ممكة عما بين
فالثالث الفرض لو سبكه ومنه تعبط وعند امثل
افراطه ثلثة لاسكان في فقل في الرابع ذابوا في
ومثله المبسوط والنفائز كذا عن الحل ذي الحكاية
مفطر مسدس للاشهر اوصفها المعنى في محبة
محتمل الفسط لفرض العين والدان للخبير في الفرضين
ومؤند بنان ثلثة المعركة معارض اخبارنا المباركة
مثله بالسنتين قائله احزى بنصف او ربع ثالثة
كان للوجع المصور الناصر ان شذ الاخرى مؤوى دائر

ناول او ضرب على الجدار اذا ما عن الائمة الاطهاد
لاوجه للحد على الخبير كعكس ما من المسير
والاصل للافراط وهو بما مضى من بعد ما تخلصا
بل مثل الاجماع على الخنا من عدا الشيخ من الاخبار
لا فرق فيما مر بين ما نوى في مكة الدوام او ام النبوة
في اشهر القولين وهو شهاب اذا طلق الضياء وما نذاثرا
ومثل ان القتل بالامانة بل انضاب لو توى لادامته
مبغضض بضاد في المكي يجعله الدوام في المؤوى
ليثمله ادلة الافراد واخذه اذا ما من الافراد
لستبها لما مضى العموم لا مظهر واصلا يقوم
ان يقيم المكي بالافاق ففرصة يا ويا لا تفارق
الامر العام بل بالقباس وما لنا بل لغوام الناس
فيمن يقوم مدة الضاب فباسر اذا نرى في ذالنا
هب لو نوى دامة الضام نافلة الدخول في المقام
ليثمله ادلة الافاق عكس ما يكون ذوالشقاف

ذا المنزلهين مع شأنيهما
كلاهما مفعدم الخلال
يعين فرد ههنا محكم
على اتحاد في الربا صبي
والنفذ في الحكمين ان انهم
للهم يحوى النص جبرها

لا يجب الهدى مع الافراد
مرادهم غير الذي قد سا
اذ ذلك من شرائط الطبيعة
مع النصوص ذاتها اجمعا
ويجب لهما الاصلية

ما جازح واعتماد مطلقا
بينة واحدة تلفقا

للجل بالتحريم ذوا الصاف
وما من الدليل ما وفي
وهكذا الادعان بالاشهاد
تفصيل ذالاجمال الحسين
اولها الشريك في الاما
والثاني ان يميز الامالا
ثالثها بمنزلة الاولين
رابعها بمنزلة ما كليا
بالاولين لو بدا القرآن
بالصفة الرابع ذوا الصاف
لا تضل بين البينة والعمل
ثالثها في معرض الانظار
صححة الربا صبي وهو اسوأ
والخلف للغان والاستحسان
والبدعة المنشؤ للبيان

كقصد القران في الابطال
 عنوا به ان ينوي الذي يلي
 لا فرق في ذلك بين من فعل
 اذ ذاك مثل ما مضى استماع
 وليس من افراد هذا الباب
 للمتكئين عدة مبهات
 فخمسة وستة او سبعة
 ثم الخلاف بين من قد سكت
 والام منها الخمسة المشتهرة
 ومثل ذلك حليفه وهم الامم
 من المنازل كذا يعلم
 وبعضها مختلف الاعداد
 فخمسة بغرب عيد الشجرة
 ما عدا الاصحاب بالاول
 وعبد لم يات تمام الاول
 بقية الاول او كان احل
 نفلا وتخصيلا به الاجماع
 مضية العدو لدانقلا
 كلامهم في الحصر في الشيا
 او عشرة كاملة متبعة
 فبما به ينه عن خمسة
 وتلك مسجد مصان الشجرة
 تحقيقه بانى على وجهه ثم
 بحجة ثم عبقق ثم حوا
 من مكة والبعض ذو اتحاد
 مراحل عشرة كما في الشذو
 لان الدار

وان قد ثنى البوا في
 وخمسة اخرى تكون مكة
 ان كان ما يهلك ذوقنا
 او ما يباوى اذرب المقاتل
 ورابعاد وهره اهل عدا
 والخمسة الاولى بالاجماع
 وعندها ثبت في الموارد
 ثم من الاوقات اذ في الحل
 لعنة مبنولة مهمل
 او بينهما وبين بعض الخمسة
 وذلك عزمنا خلاصنا من
 وربما يوظف للغير
 فثبتت العقبى للعراق
 افضله المسلح ثم الاوسط
 مرحلة فذلك بانطباق
 وحند مبهات اذ ما سلكه
 واخر الحل مع انقضاء
 بمكة على الخلاف الاث
 وخامس فتح لطف فديدا
 في مورد الضوض والاجماع
 بماله من حج مساند
 مما بدا للحصر من محل
 لمن له بمكة المحل
 في بابها البسط مجد
 ولم اجد منه خلافا لخصا
 راجع الى انوارنا بالبر
 لكنه في الفصل في طبيا
 غمرته وذات مهبط

بلا خلاف يجزى الاولان
 والاشهر لا ظهر قول ^{بالعلم} نعم
 عن الدروس النسبة ^{لخلف}
 في المنع وهكذا الهدا
 ثم لنا العديد من اجبا
 فندخل الاجماع من اكابر
 كون العقيق موضع الامر
 لفظ مورد الخلاف
 منك الضوم بالاجبار
 كما روى رصح الاجتجاج
 خصم بذلك حامل الضوم
 نصوصنا نأيد بالعمل
 لاجل والحا مل لا يكان
 فالاجود الحمل على الفضيلة
 ومقتضى الحائطة السداد
 وفي الاجتزاف بدأ قولان
 عن والد الصدوق ^{بالعلم}
 وبعضهم عمن له نعم الخلف
 كشحن الرئيس في النهاية
 لا يثبت بالضعف لا يجار
 كما يظهر في ذلك من عبار
 فاصبه النص بكلام مخرج
 شأن بين المثبت والنات
 اغلبها الموسوم باعتبار
 عن صاحب الامر لنا سلاح
 لنا على الامن من الضوم
 نصوصه في غاية من خلل
 لا سيما في البين ما ياتي
 نصوصه النادرة العلية
 من مسلح كمالها الانوار

ومسجد الشجرة مقرره
 في اشهر القولين للديبر
 وقبل ذلك الخليفة المهمل
 وان يكن في خارج ذا المسجد
 ثم لنا نصوصنا المعتبرة
 لا سيما القبا بها مشهور
 وكل ذاتي حال الاختيار
 لا كني المدببة المنورة
 لا ثالث والخلف في العقب
 محض ان يصدر في المحل
 عن ثابتهنا والشهد ^{الاجل}
 اطلاقهم فانونا فندبه
 بل فذكر في الاجماع بعض المهر
 ثم ارتقب حال الاضطراب
 محض او جباية ان حرما
 ممكنة لذلك اشكال
 ان يكن الاجرام فندخل
 هل حاج المسجد مجرمان
 لذلك قاعدة المهور
 وليس للشان سوى ما يبع
 في المسجد اللبث اجبا ^{اجرا}
 ذامقضي توفيق الاشعا
 حال اجبار فاذن ^{محررا}
 ام داخل المحفة برسم
 خلا من قبل بك عمود
 من ان مضطربا اليه يقع

وتحرق شاة من النعوض
بل يذبح شاة من النعوض
والاحوط الاحرام منهن

الحجفة المبهات الاضطراب
ظهور اجاع بذاك بدعي
وبعده عن مكة قد سلفنا

يتبد الحجفة باضطراب
واطلق الحجفي والوسيلة
قد عفا عما به التقيد
ثم لنا موثقات الشجرة
اصلا بها ينقص باضطراب
والا

والمنع للتضار هل يعيم
في ابتداء الامر لو يؤم

طريق الحجفة او يتبد
لثلة كذلك المرحى
لبعضنا الاول باحتماله
عموم الاحرام لنا ما يؤر
والمنع عن تجاوز ما ذكرنا

لوجاز المسجد في اختيار
وهل يصح بعده الاحرام
والقول بالصحة ذواتنا

وحجفة مبهات اهل الشام
يطبق ذاك افاضت الصحاح
في ثلثة صحاح بوجه مغرب
افضلها من قومنا جماعة
وجبل بئله بل كالم

قرن المنازل بوجه اظهر ساكنه الرء وخطوا الجهور
 في فتحها وهو سمي في سهو اذما او برا هل ذاك الحق
 كانت لاهل الطائف مقفوء بكل ذا اخبارنا مطفوء
 لو كان بالموارد ندجها عرضا حبرتها ندسها
 ولو من الاعراب بالبوادي صحبته في بعضها ننادي
 ونفي قرن مكل المرام وغالبا لا علم في المقام
 بمكة احرم من سعا بحجة نضربا واحمدا
 ووبرة الاهل بعنى المنزل يكون صبغانا بشرط بخلي
 وذلك فيما لوراثت منزله اقرب من وقت يكون ذاك
 ونفاهم من بعد ذلك الحلا فيما اليه فربه مضيات
 نجاهم بمكة قد عرفت ومثل ان ذا يكون عرفة
 وربما يحكى عن المعبر في موضع وعينه لو يوقش
 عينه الشهيد في لعنه في حجة الكون في عمرته

شارحه قد نهم التفصيل وثدا في لفرقه تغليبك
 وما هو المشهور في منصوصا وكوم من اخبار له ما ثور
 وبعد شاهدنا لم يظهر لما من الاطلا في المعبر
 ما للا حبره غير الاعتبار لا يسمع مقابل الاخبار
 احرام اهل مكة المشرقة بها على اعتبارا وقرينة
 لكن على تخارنا المشاجرة في حكمه حيث انقضى الغا
 لا يصدوا اخبارنا المفصلة ومكنا القاعدة الموصلة
 وفي الواض شمره اطراد بل قد حكي الاجماع من اوانا
 ان باخبار سوى ما قد سلف فعندنا المسئلة بلا كلف
 ومن ابي حنبل او معتمرا طر يوقش ذاله ثدورا
 ولو من اجنبى ذا المبقا كالهنى بالعقوبات
 نصوصنا بطبقا ذاد وثد حكاية الاجماع قد بعدد
 وديننا شرعية لبركة ذاشاهدا بها كذا اليه

ولو خلا السرب عن الميقات
 حذاء ميقات كفى ذلك
 اصلا لبراءه هناك
 وابن سنان مذروعي صحبا
 من بعدنا حلك فمهم في البين
 فواحد افرق بالطريق
 واول كانه المشهور
 وجبر الحلي والاسكاني
 واول الاقوال عندى ^{ظهر}
 ولو اجد بنية الخصمين
 ويكتفى بالحق بالحذاء
 من دون ذكر الخلاف فيه
 في راحة لوبان ان حاداً
 ان ظهر التقدّم لا عارده

لوبان ذا من بعد ما قد عبر
 فحكمه في غايته الاسكال
 ومن شئ سرياً بك حذاء
 مرحلستان منل ذا من مكه
 ومثل ادنى الحل ثم الثالث
 مضبته احاطة الاوقات
 والحرم مذوق في البين
 لعمري الشاى ذو الحليفة
 بللم لعمري السمانى
 للمعري صامت العقوب
 فذاك اقل ذاهجاً ذى الواحد
 ثم لسان رده اطوار
 اجاله الاجال في الاحاطة
 لاحاجه بصرى ذا العنوا
 يعنى لنا نرجع اصل المسئلة

او اسبان انه فداخر
 والاحباط فاطع المعال
 مهله مختلف الاراء
 مقدار وقت افرق لوسلكه
 يقول هذا الغرض فرض غا
 حاوية لحمة الجهات
 بل كل سرب محذور مشين
 شاور الحجة ايضا كيفة
 والقرن للمشرق من اركان
 فاحذ عن الحذا طريق
 فلم يكن سرب جنب ما مثا
 نفضيها كما فله الانوار
 وبعضها لا يكل مساطه
 لجملة وانها سيات
 وحشية بدون نصر كانه

مقدار عبادته قريب للتقوى لولم نقل يكون ذلك الاثني

نحو سبعة من مائة منها لدى الغاموس زاماً فكم

او عندها كمن الاثرى والاظهر المسد وبالنسبة

يجوز الصبيان من فتح بلاد خلف وان الوقت كان فضلك

فاحرموا من لباس وحردوا من لباس

وهل يجوز من هنا الانشاء مختلف في حكمه الا اذا

هذا هو الاثني وهو الاثني عن بعضهم نفي الحلال بقرينة

في الوقت لكن جردوا في الفتح في الوقت لكن جردوا في الفتح

احرامهم ببدعة ذلك العمل وهكذا عن ابن ادريس نقل

لما من الثغور والفتح اج اطلاق ما الخصم به يستند

بها وما سمعة بغيره ثم لنا الصحاح مع علاج

بها وما سمعة بغيره ثم لنا الصحاح مع علاج بها وما سمعة بغيره

وهل يعم الحكم للبلدان او خص بالمدينة قولان

وهل يعم الحكم للبلدان او خص بالمدينة قولان

والاول الاثني بالواضح فقبلة الاطلاق فيها يؤثر

مقالة الفواعل المدينة يجعلها الحدائق منبئة

ولم اصب بما به التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

لا يلزم لو فرض التخصيص لا يلزم لو فرض التخصيص

خصص بها الاصل وما قد ^{دله}
 والاحوط الاحرام ^{مما قد}
 اخرجهما العزم ^{فردا في حجب}
 منقضا عند ^{ذا بعد}
 اجماعنا نقلا به استقنا
 ما جاوز الميقان ^{الاحرام}
 بعضه به الوثيق ^{والصالح}
 وجاز ان يجاوز للعذر
 ذلك ^{بشيء} ومروسة
 من انه مؤخر ^{الاحرام}
 لعين ما من الوجهين
 او اخر التبديل للشباب
 هذا الذي يرمى الى الحل
 فضيلة فاعده الملبوس
 وهكذا فاعده نفى الجرج

وربما يندفع المخالفة ^{نفي}
 رجعا اليه قول شيخنا
 عاد الى الميقان ^{لولا ان}
 عمدا وهو آمنه ^{او كان}
 جهل باصل الحكم ^{او ميقا}
 نفى الخلف جاء في الشا
 حجتنا في العذر كانت محكمة
 بمقتضى فاعده المقدمة
 ثم لنا فيه وفي البقية
 نظائر نصوصنا النقية
 في بعضها النص ببعضها
 وبعضها للكل بالاطلاق
 وما يبين ذلك من اخبار
 ما اول باحسن الاطوار
 وبعضها الصريح في الشا
 بالضعف مع ما مر لا يخفى
 اطلاق ما مر لنا متكا
 وشامل من لا يريد العكا
 اجماعنا المحكي عن كثير
 خلقا لبعض بعض الجمار
 الاجل للجواز ان عجزا
 عن عوده ان كان حمدا ^{حامدا}
 في اشهر الافوال بل قد يفي
 ان ليس فيه من خلق ^{سمعا}

وربما ميل بالالاضاف
ونا لثفضل بين من وجب
هذا هو القوي لك وآخر
احرامه في غنوتك بظلال
ما غنوتك ثم بالماضي
بل بضر اذن الشارع انضما
مؤيد بنهي مطلقا
وعددت سبب شبهة الحضم
وهل يكون كاللحج المعتم
لخوفه كانه المنصور
وميل اذ في الحل كان المنجا
راجع الى الانوار نعم الباطن
ذوالعجز في العبور لولا عدا
ولم يكن في الحرم مذودا
وان يكن مكر او حرم

لذلك بالناسي على الاطلاق
فورا عليه الحج فاشان نجيب
والاول الاقوال في لذي القاصر
اذ ليس امر الشرح منه وصاد
اذ لا مناط الرخص بالغا
لحجب ما في امره فدا سربا
ان يحرم فيها سوى الميقا
مع ما لنا من دافع مضيم
فرد اخلاف القوم من غير
للاصل مع ما اطلق الما
بمقتضى وجه اتي مخترجا
للوحد والتخرج مع ثم الحائظه
من الذي لمناسك ما
اهل ما بداله او كماله
واسكن الميقات منه لجهاد

بدونه اكفى بادنى الحل
بكل اذ في الخلاف نفلا
في كلها فاعده الميسور
لكن كلام كالنا فع
لو نسى الاحرام حتى اكمل
فلا مضاعفه فيها اثر
بل ما دوى على بن جعفر
والاخر مرسله جميل
تضعفه مخالف الاضمان
بالمورد الصحيح حيفا نوضا
بدفعه مضاعف الا ولو بتم
وردده في الحج ايضا نو
وبدفع الاول ذالشقان
مخالف للعظم الحلي

بالجز من محله ليهل
والغرض منها مستفصا واصل
جارية والبعض في الماي
فداطلق الاحرام من موا
ما كان من مناسك اجهلا
باشين من معتبر واشهر
صححة كانت كسك ان
من اهل الاجماع بدليل
والعمل الجابر للضعاف
فان سبانا لهم فدرضا
بدليل عرف الجهل بالسوء
وان كل النكس مرصا
ايضا ونفي قول الاثر
فاثبت القضاء ذالحكم

نصوا يكون وجهه غرجا
 وهل يعي الحكم في المنى
 او انه يخص بالبقية
 والثاني غشار لشبه الظاهر
 وعندى المشهور كان جيدا
 بل جئى بالاحرام منه مطلقا
 افوالهم وان تكن مختلفه
 تميزا وما لها تدشيملا
 منى النصوص ان ذلك
 فقتل اصالة البراءة
 لا يثبت بما حواه المرسله
 للنقض في الاسناد والآثار
 فدان ما للشيخ مع جوابه
 فواضع الجحد عشره
 افوالهم في حدتها منشره
 فغلو هرجا ومرجا
 حتى اذا صار بالموى
 فليس يرخى لنا النبي
 بقاء القوم له مخافة
 ان نصنا الصحيح لن يبقيا
 فالحكم بالمفهوم من علما
 في شرحه لكما مؤلفه
 مرانا باى وجه حصل
 ما صار في المقصود ^{الثاني} ذلك
 عن اصلها انوارنا اصلا
 من اشترط النبي في المسئلة
 راجع الى الكتاب باستفاده
 والعمدة الشذوذ في ^{الثاني}

اخرى من الجمع والا تم
 احرامه ثم وقوف غرفة
 ثم انى منى لرحى الجمره
 سادسها الحلق والقبض
 ثم يطوف ويصلى حذوه
 من بعد الطواف للنساء
 عاد الى منى بلا عشار
 وما عدا رعى وحلقا
 في الاول الحلال ولا سكا
 وهكذا الفاضل الى النص
 ونفل الاجماع على التكا
 وخصمنا بوصول البراءة
 ولم اصب مخالفات في ^{الثاني}
 نصوا على الشذوذ كماله
 مع ماله في باب من الجند
 ان معها ثلثة نضم
 ثم يشعرى المزدلفه
 فذبح المهدى هنا أو
 بينهما للرجل الصغير
 ثم سعى بين الصفا والمؤ
 صلوه ركعتيه في الفاء
 مبان بينهما راعى النجا
 اظن زاماها فوزعا
 كما عن الشيخين ذابوا في
 وجوبه كما هو المشهور
 وميل في الاحياء والنوا
 والجمع الفاطنه وراه
 من غير ما يحكى عن النبي
 على الوجوب ما الى الاما
 معتبرا وغيره فليستظر

من جملة الارباب للشافر
 امام الامثال ولا يبا
 وكو لكل ذلك من نصو
 وعند وضع الرجل في الز
 والسيد الجار كان زاعل
 وهكذا صلوة ركعتين
 كذا وثوفه بباب الدار
 ان كان الانشاء من البيدا
 كذا على اليمين والسمالى
 ثم الدعاء من بعد المائو
 وزيد بعد الحمد ناس فلو
 كذا دعا رغبة ما ثوره
 وبعضها المطور في الربا
 ويدعون بدعاء الفرج

يشدن يعطيه وليباد
 نجس الايام واللبالى
 صنفين من عموم الخصو
 اعطاؤه اكد في استجنا
 ينصرون لسانه ان صل
 اواربع بعد بدعوتين
 او موضع اراده الاسفا
 وسورة الحمد على النافعا
 وابنه الكروسي بالمئوال
 يرجو بذالك الدع للمحدو
 وسورة التوحيد كل الشق
 بيسطها في زير مسطوره
 قراعتها سلم من الاعراض
 نص صحيحا عندنا فلنخرج

معذمان كن للاحرام
 لبعضهم في بعضها ستمع
 من ذلك يوفى لشعر الراس
 باول ذبوعه فذجدا
 والاولا النصوص فبقلة
 لم الف للثاني بنص مثبت
 وجازا حذره لدى المشهور
 وشجنا لشجته وميل
 ثم لنا النصوص بالجواز
 لخصمنا الحمل على التقييد
 وكما مذنب مع الكلام
 لبشمة تدعوله ونفع
 وليس ضم الحية ذوباس
 في غره ذي حجة ذاك الكا
 وشمر الغوى في الارباب
 صحيحة فيها اللبنا والى
 غير مهمل ليس بالمحطور
 في منعه مهيأ بميل
 صوارف الامر الى الجاز
 وكه لحما من التايد

من جملة الارباب نصيف
 عليه نص بالخصوص قد
 ارى بالطهور في الشفيف

عن مطلق الاوساخ كن ما
 رجحان مطلق الطهور
 اذ علة النورة في التوا

في المعة ربح الخلاف فتح ودفعه مما سمعت لا مخ

ثوبه من حبله المارب ونصر اظفار واخذ الشاذ

وفداني بكلها المصوص بكثرة عموم او خصوص

لاستبها النورة حيث قدأ حث على التكرار مع مظهر

فقداني الحث من الامام وفد مضى ثلثة ايام

ناكبه نصا وفتوى فلهذا اذا مضى عليه خمسة عشر

ويحمل الخديده لادعاه به عليه النافع افاده

والغسل للاحرام من ثوبه وليس واجبا كما عن فائل

وربما يعزى الى العاني مباحث الاعمال للبيان

بعيده لو اكل او لبأ من بعد ما الحرم حنبا

وربما الحق بالامر ين تطهيرة مضربه في البين

لو عقب الغسل فغور عندا لوعقب الغسل فغور عندا

للوصول بل قد ورد النصا بعض الاطفا والادها

بعض الاطفا والادها

قد ورد

وعند الاحرام من التوافل

بعيده لو لبس او اكل من بعد ما الحرم حنبا

بعض الاطفا والادها

باني بهذا الغسل في المقتا

مفرط يجوز النقد بما

صحيح الاجبار يسبق خصه

وبعضها يرشد بالتفصيل

وان يجد من بعد ما قد حرك

فلا عليكم في الصحيح وردا

من نفي باس يلزم المطلوب

لا يلزم كمال الاضال

بغسل يومه اكفى لليوم

والليل لليل بل للثمنون

مضيه نفي الخلاف حكيت

في كلها حتى على الثمنون

لكن بعوز الماء سبقات

ولو بعوز الماء او مخبرا

ونقل الاجماع بعوضه

فلا اقل ذلك من ثابيد

لكن بعوز الماء سبقات

ولو بعوز الماء او مخبرا

ونقل الاجماع بعوضه

فلا اقل ذلك من ثابيد

وان يجد من بعد ما قد حرك

فلا عليكم في الصحيح وردا

من نفي باس يلزم المطلوب

لا يلزم كمال الاضال

بغسل يومه اكفى لليوم

والليل لليل بل للثمنون

مضيه نفي الخلاف حكيت

في كلها حتى على الثمنون

لكن بعوز الماء سبقات

ولو بعوز الماء او مخبرا

ونقل الاجماع بعوضه

فلا اقل ذلك من ثابيد

ابدا
ومفرط في غسله ما
ولو بعوز الماء او مخبرا

افنى به جمع من الاواخر
لكن يكون الفصل في الاعا
وفي دوام البقرة الخلاف
موافقا لاكثر الاصحاب
وخالف الحل ما اعاد
ويجمل المعارض في الباب
اما الحقوق سائر الاحداث
لكنه لا باس بالمصالح
من عجل الاحرام حتى ان
مغوده في موضع الخلاف
برسم الاستحباب بل يثبت
واكثر الحل في الاعا
لو افقينا هم فغير صائر
منه لنص مثله افادة
وشرطه كما مضى الانضاف
صريح بوضوح جاني التبا
بنومه اذ ينكر الاحادا
ينفي تاكيد الاستحباب
فوجهه مخرج الاثبات
ووجهها قاعدة المساحة
من دون ان صلى له او غشى
للاكثر العود مع التاكيد
الى النهاية والاسكان
بمقتضى ظاهرها افادة

نعم

اذا نكر

صححة كانت بذاك امره
لكنها في النذب سوف ظاهرا
لها وبالسند وكل بطلا
مع الجواب بان ما لا دل
من ان الاحرام اذا نواه
الا بانها ان جميع العمل
كم نصد او يحصر بنبلي
ولا زعم العود هو الابطال
والاول المرتد ودور الصحيح
فنبذ للفقرة الاعا دة
انكاره لاصله العليل
هذا هو الجواب في التحقيق
وانه محدد نواه
وزينا بعد من بعيد
ثم على الجواب بالاحتياط
لكنها في النذب سوف ظاهرا
فنبذ الفحوى بربدا لا ولا
وليس للثاني سوى محمل
فنبذ بعد زافاه
او ان في مباله من بدل
بذبح هدى حل او ان ار
فنبذ العود هو المحال
فذاك في الابطال كالصريح
في عدمه فنبذ في الاعا
فما راي الاحاد من دليل
لا منع ثان لاح من ضرب
وهكذا محدد البناء
ما دخل النبذ في التحديد
فشان الاحرام بين ذواغبنا

لغيرها الاول ثم المشر
كفارة ما كان قد خلا
كذا احساب شهر عشرين
كذلك بالثاني اذا امتعا
في غيرها الاول لو تخفقا
واسقط الفوا عدالكها
وانها لازمة في البين
فلسابه ان تم ذا احياءا
بعد الصلوة لئان ^{حاجه} بالاول
بل قبل تدبيره بخلاف
ما مر والشذوذ صار ^{اضا}
والفضل في صلوة ^{بضه} الفرض
وما من النص على السواء
مطلوب المكنون النص
بينهما موارد مفردة
بينهما مما به محلا
اذ لازم مصيبي البين
ان ذلك في شهور حج ^{نوا}
جوازه بيني بخلف سبعا
وانها لا تظهر اشارة
باي قول كان من قولين
بدونه يشير الى النزاعا
ندبا بذاك معظم الاعلام
ايجابه مرجح الى الاسكا
لظاهرا لا مروا صل فند
ظهر اية النصوص تنقيضه
محلهما السواء في الاجرا
وبعضها بالمغرب مخصوص

ظاهرها بومية اداها
وهكذا الفضا من اليومين
ان لم تكن فريضة فالنافلة
سبب ركعات حديثي
بل معها يفرى اليه الاكثر
للكول فاعده المساحة
للمعظم الراصين باحياء
اكثرهم قالوا سبدء النافلة
مصرح بالاول فقه الرضا
وان يكن به مضمون جبرا
والنص بالثاني ضعيف
اما عموم عدم التزام
ومن هنا يبين ان لا عائلة
وهكذا في مكره الاوقات
بدل سبب اربع فداثر
وبعضهم بالايام عداها
بل اي فرض كان بالسوية
لسنة الاحرام ايضا كانه
وضعه بالاشهر ويجبر
في النافع سونا خلاف نظمه
وظاهر النص بذلك لا محالة
تقديم كل مورد للنزاع
وثله بعكس ذلك فان قلت
ايده النصوص فيما افترضنا
بما مضى مع كونه قد شهدا
وقابل لنا وبل اول ان نرد
فخص بالنص القويم السالم
في اي وقت فرض مغل تلك ^{النافلة}
نخص كل في النصوص
صححة بركعتين احبث

توظيف سورتين فيهما
من سورة الحمد وسورة
التي تليها للبعض عيني ما ذكر
عن بعضهم بعكس ذلك فدا
وان اتي مرسله بالثان
نرجوا هذا تحصيل فردا كل
اذ ليس ترتيبه بذكر حقا
ثلاثة فرائض الاحرام
فيها وتليها اثا ر بع
لا بد في السنة من تعين
تعين اربعة اطوار
وفوقها المغنة والاختار
وصفا من الوجوب ^{صند}
وذلك تكون ذي الحصال
ان تم اجماعا وان لم يثبت
هذا اذا لم يكن اشراك

ومعه لا بد من تعين
وهكذا تصور الثاني
وليس في الشريعة من ان
هم ثله كصاحب الوسيلة
مخوز وانهم بالاحكام
بالصحة عن العزة المفردة
وكونه في نفسها محبرا
برده فوقف امثال
وهكذا فذود النصوص
ابدا العدول واستل
دليله لا يهمن عن جوع
كذلك الاصل الذي اناه
وحمل الاختيار وما يصح
تفصيل كل في الانوار
هذا هو المصتب للتعين
فانه الاصيل في المنوى
الامن المبسوط والقرين
وسالك سبيلنا سبيله
عماله وشرروا المعاملا
ان في سوى شهور اورد
ما بين ان يحج او يعتمر
هنا على التعين كالامنا
تعين في ضمنها منصوص
اذ لها تعينه المساط
وكما لنا عليه من منوع
سبيلنا وهكذا نحو ه
بالغالب سعيه الاضا
وفتحى به العز بربا

ثا و لنوع نطقه سوا ه
وفي المصو ص عن ذ المفا
اذا نوى كفى ولفظ غفلا
لا يعبروا لامبا نوا ه
لا دخل للفظ بفعل البال
وذلك ايضا في المصو ص

من الفروض الثابتات الاربع
لا يعقد المغة والا فرد
بطبقة المصو ص مستقبضة
معرضها وضعا كلا القرينين
من انه هل يجب افتران
ثانيتها حتى بدا اليبداء
منشؤها معارض اجبا
وبعضها لعكس ذلك علنا
من انه في النية قد بدا
فان زاعما له اسخا ب
والمنتهى من بها بيا در
بصوره ما ثوره ستمع
بدو بها ونفا حكي الارنا
نعم هنا معركة عن مضه
وما لثان من معنى والابن
بينهما او جاز لو بيان
بقوله معادا الا داء
فيه هذه دلث على البدار
ومع ذا ثا و بل كل امكنا
او حيل لبيك الذي قد اخل
من اجل ذلك اختلفت
واللمعة السقيج والسر اثر

او ابن

